



وزارة التعليم العالي والبحث العلم جامعة
عبد الحميد ابن باديس - مستغانم كلية العلوم
الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير - قسم



العلوم الاقتصادية-

مذكرة تدخل ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي

شعبة: العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد كمي

عنوان المذكرة:

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي مقاربة قياسية

حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

تحت إشراف الأستاذ:

الدكتور يخلف عبد الله

من إعداد الطالب:

بلعجال مصطفى

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ شهيدة عبدالله..... جامعة مستغانم..... رئيسا

الأستاذ يخلف عبدالله..... جامعة مستغانم..... مشرفا

الأستاذ عمر سي أحمد..... جامعة مستغانم..... مناقشا

السنة الجامعية 2019/2018

مقدمة عامة

مقدمة:

لعل موضوع الإستثمار يعد من الموضوعات الأشد إغراء أو جذبا في الظروف الراهنة بالنسبة للمعنيين بالتنمية الإقتصادية والإجتماعية ، والتعامل التجاري بين الهيئات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص ، فضلا عن العاملين في مجال البحث الإقتصادي ، منها ما يتعلق بالتحويلات الإقتصادية والتكنولوجيا الجارية " الثورة المعلوماتية "، منظمة التجارة العالمية، التكتلات الإقليمية ... إلخ ، حيث نعيش الآن حضارة جديدة تختلف تماما عن حضارة القرن العشرين . ، فالعالم ينتقل من مجتمع صناعي إلى مجتمع جديد من أهم صفاته الإنتاج الغزير للمعرفة والمعلومات، وأي حديث عن الإستثمار سواء المحلي أو الأجنبي في الدول النامية ، فلا بد من فهم جوهر النظام الدولي والآليات التي تتحكم فيه، كما لا يمكن لأي مجتمع الصمود والقدرة على المنافسة ما لم يسلم بعناصر الحضارة الجديدة كي يستطيع أن يرسم لنفسه الطريق الصحيح الذي يسلكه ويتواءم مع روح العصر بنجاح، ومتغيرات العالم العاصفة والحادة، وما تمثله من تهديد إقتصادي مباشر للدول وطموحاتها التنموية وأوضاعها المستقبلية على خريطة القوة الإقتصادية العالمية .

إن التغيرات الإقتصادية العالمية ترتبط بشكل واضح ومحدد بإمتلاك عناصر القوة الإقتصادية القائمة على الإقتصاد المعرفي الذي يدور في نطاق تحويل التكنولوجيا فائقة التقدم إلى سلع و منتجات قادرة على إختراق أسواق العالم وصناعة طلب جديد يتجاوز المفاهيم التقليدية للطلب على السلع النمطية ، وتعتبر هذه النقطة الفاصل بين إقتصاديات الدول المتقدمة وإقتصاديات الدول النامية، فتتوفر الدول المتقدمة على تكنولوجيات حديثة جعلها تحتل الزيادة والعكس بالنسبة للدول النامية لذا كان من الضروري إنتقال التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية.

فلا شك أن للإستثمارات الأجنبية دورا هاما في تنمية إقتصاديات الدول ولا أحد يتجاهل أهميتها في دفع عجلة التنمية الإقتصادية والإجتماعية للدولة، إذ أن الإستثمارات الأجنبية تعمل على زيادة القدرات الإنتاجية للدول ورفع معدل النمو الإقتصادي وتحسين الوضع الإقتصادي، وتعمل الإستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة على زيادة التكامل بين القطاعات مما يحقق تنمية متواصلة ومتنامية، فالإستثمارات الأجنبية تشكل محور إهتمام أغلب الحكومات وخاصة حكومات الدول النامية التي تسعى لإستقطاب أكبر عدد ممكن من المستثمرين الأجانب وتوطينهم و اتخذنا من بين هذه الدول الجزائر كعينة للدراسة .

إن المتغيرات العالمية التي شهدت موجة إندماج واسعة النطاق عالميا على مستوى الدول والأقاليم غيرت بشكل جذري من المعدلات التنافسية العالمية ووضعت الدول النامية الصغيرة في أوضاع تنافسية صعبة وحرجة تزداد صعوبتها معه المستقبل القريب.

ولكن رغم كل هذه الحتميات يجب التنبيه أن للإستثمار الأجنبي آثارا على الإقتصاد الوطني رغم إيجابياتها إلا أن لها سلبياتها.

وبالتأكيد لا يمكن للبلدان النامية (ومنها العربية) أن تنأى بنفسها عن هذه المتغيرات الدولية، فهي جزء من قسمة العمل الدولية ولها مكانتها في الاقتصاد العالمي، وان كان بمواقع متباينة من بلد لآخر. وأدى كل هذا إلى جانب الاضطرابات الاقتصادية التي عانت منها الدول النامية، إلى تسارعها وتسايقها نحو الالتحاق بركب الاندماج في الاقتصاد العالمي تحت لواء التحديات الجديدة بهدف انتهاز درب التنمية الشاملة والمستدامة.

والجزائر من بين هذه الدول النامية التي تسعى إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والتنمية المستدامة في حدود إمكانياتها الاقتصادية ومهاراتها الفنية، حيث تعمل على تهيئة مناخها الاستثماري والمتمثل في منح التسهيلات والمزايا والضمانات المتعددة لجلب الاستثمارات إليها، لتشارك في عملية التنمية بها، وللمحد من الاقتراض من الخارج، وما يحمله المصاحبة للاستثمارات الأجنبية وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية والإجراءات التي قامت بها الدولة، من أجل تحفيز رؤوس الأموال دوليا ومحليا، لابد أن تأخذ في الحسبان بيئة الاستثمار العالمية السائدة فيها في ظل تنافس الدول على جذب وتحفيز الاستثمار ومن ثم أصبح منح الحوافز والإعفاءات الضريبية ضرورة ملحة ومن العوامل المؤثرة والفعالة على جذب وتحفيز الاستثمارات الأجنبية.

و إنطلاقا من هذا نظهر لنا إشكالية هذا البحث والتي يمكن صياغتها في شكل التساؤل التالي " ما هي أثر الإستثمار الأجنبي على الإقتصاد الجزائري ؟ " ولإبراز ملامح مع المشكلة بصورة أوضح يمكن وضع نموذج قياسي نبين فيه العلاقة بين الإستثمار الأجنبي والمناخ الذي يجب تهيئته لإستقطاب الإستثمار الأجنبي إضافة إلى واقعه و آفاقه في الجزائر حتى يتسنى لنا معرفة آثار الإستثمار الأجنبي على الإقتصاد الوطني وكل هذا يتم معرفته من خلال الإجابة على الأسئلة التالية :

1. ما المقصود بالإستثمار الأجنبي ؟
2. ما هي أشكال الإستثمار الأجنبي ؟
3. ما هي الدوافع وراء الإستثمار الأجنبي ؟
4. ما مدى تطور الإستثمارات الأجنبية في الجزائر ؟
5. هل نالت الجزائر ما تستحقه من الإستثمار الأجنبي ؟

فرضيات البحث : قصد الإجابة على الأسئلة المطروحة ارتأينا طرح الفرضيات التالية:

- يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيراً إيجابياً على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- يتحدد الاستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر من خلال مجموعة من المحددات.
- الاستثمار الأجنبي يسمح للبلد المضيف من تحقيق التنمية الاقتصادية، واكتساب التكنولوجيا والاستفادة من رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة ومن تم النهوض بالاقتصاد الوطني وتحسين مستوى الأداء الاقتصادي.
- تعتبر الجزائر من بين الدول الأكثر جذباً للاستثمارات الأجنبية إلا أن أغلب هذه الاستثمارات متمركزة في قطاع المحروقات.

أهداف الدراسة:

تتلخص بشكل عام أهداف البحث في النقاط التالية:

- ✓ عرض مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)
- ✓ تقديم الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من حيث الضمانات، والحوافز، والامتيازات التي تمنحها للمستثمرين؛
- ✓ تحليل المناخ الاستثماري في الجزائر ومدى استقطابه للاستثمارات الأجنبية بالاعتماد على جملة من المؤشرات العربية والدولية.
- ✓ تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال سياسة التحفيز على الاستثمارات ووضع إستراتيجية لمناخ استثماري ملائم، ينافس باقي الدول في اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية.

أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيارنا لهذا الموضوع إلى النقاط الأساسية التالية:

- ✓ أهمية ودور الاستثمارات الأجنبية في تحريك عجلة التنمية في الجزائر.
- ✓ يعتبر موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر موضوع الساعة بالنسبة للجزائر التي تعيش التحولات الاقتصادية والتوجه نحو اقتصاد السوق.

أهمية الدراسة:

يحتل الاستثمار الأجنبي أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول و يبرز ذلك ضمن النقاط التالية:

- ✓ مساهمته الفاعلة بشكل مباشر في إحداث التنمية على جميع المستويات، ما ينعكس إيجاباً في المؤشرات الاقتصادية الرئيسية؛
- ✓ يعتبر مصدر تمويلي دائم بالنسبة للدول النامية، والجزائر كمثل التي تسعى إلى تطوير الجانب الاستثماري وتوفير المناخ الملائم؛

✓ تسجيل تزايد في رصيد تدفقات الاستثمارات الأجنبية موازاة مع برامج وخطط التنمية التي تسعى الجزائر إلى تحقيقها.

✓ إبراز دور الاستثمار في التقدم و الرقي.

سبب اختيار الموضوع:

من هذا المنطلق يمكن أن نقول أن سبب اختيارنا لهذا الموضوع هو التجربة الحديثة للجزائر مع سياسة الباب المفتوح أمام الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره مصدرا هاما للتمويل بالإضافة إلى محاولة توضيح دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في زيادة معدلات النمو الاقتصادي للجزائر من خلال التطرق لفوائدها في تنوع مصادر الدخل وعدم الاعتماد فقط على المحروقات كمصدر أساسي للدخل في الجزائر خاصة بعد تقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية، كما يرجع السبب أيضا لاختيارنا لهذا الموضوع هو قلة الدراسات والأبحاث الجامعية المعالجة له، ولقد اخترنا فترة الدراسة من سنة 2000 إلى سنة 2017 لان الاقتصاد الجزائري عرف خلال هذه الفترة عدة إصلاحات دخل من خلالها إلى مرحلة جديدة مست كل الميادين مما فتح صفحة جديدة للتعامل مع ملف الاستثمار الأجنبي المباشر ورغبة منا للتعرف أكثر على هذه التغيرات والإصلاحات التي مست الاقتصاد الجزائري اخترنا هذه الفترة.

أهداف الموضوع:

بناء على تحديد أهمية هذا الموضوع فإن الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو تقييم أداء الاستثمارات الأجنبية ودورها ومدى مساهمتها في النمو الاقتصادي في الجزائر، واستعراض حجم تدفقاتها والأنظمة والقوانين المنظمة لها والمميزات التي تمنحها الجزائر لتشجيعها مع تسليط الضوء على أهم الصعوبات والعراقيل التي تواجهها، وذلك بالاعتماد على مجموعة من البيانات المتوافرة خلال الفترة من (2000-2017) واقتراح الحلول و لتوصيات كمحاولة لعلاج أوجه القصور في أنظمة الاستثمار الأجنبي المباشر والمشاكل التي تواجهه في الجزائر على ضوء نتائج الدراسة.

الدراسات السابقة:

1 سحنون فاروق، قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير ، كلية علوم الاقتصادية والتجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف 2009/2010.

2 خالص إلهام، أثر المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر إعداد نموذج قياسي للجزائر للفترة (1990-2013). جامعة أم البواقي 2014/2015.

3 بسعد حكيم، أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية "حالة الجزائر"، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر 2008/2009.

4. سـعدي هـند، محاضرات الاستثمار الدولي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017/2016.
5. كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011/2010.
6. حـيالي خيرة، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الإقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر - دراسة تحليلية للفترة (2000-2012)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016/2015.
7. عـقبة خـضير، أثر الاستثمار الأجنبي غير المباشر على أداء سوق الأوراق المالية دراسة حالة سوق الدوحة-قطر -للأوراق المالية خلال الفترة (2008-2013)، جامعة خيضر، بسكرة، 2015/2014.

المنهج والأدوات المستعملة في الدراسة:

لمعالجة موضوع البحث، سنعتمد على المناهج المستعملة في البحوث العلمية المعروفة حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري من خلال عرض للمفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي، أما الجانب التطبيقي فتم الاعتماد على الطرق الإحصائية و القياسية بهدف بناء نموذج يبين أثر الاستثمار الأجنبي باستعمال برنامج EVIEWS ،

الأدوات المستعملة في الدراسة:

أثناء قيامنا بإنجاز هذا البحث قمنا باستعمال الأدوات الآتية:

- ✓ اعتماد عدة مراجع من كتب، مجلات، مذكرات، تقارير، ملتقيات وطنية.
- ✓ الاستعانة بشبكة الإنترنت من أجل الحصول على الدراسات الحديثة التي يتعذر علينا إيجادها في المكتبات.
- ✓ الاتصال بالأساتذة الجامعيين المختصين في المجال من أجل الاستشارة وطلب التوجيه.
- ✓ تحليل البيانات المتوفرة من إحصاءات وأرقام محصل عليها من مختلف المراجع.



بعد شكر الله عز وجل الذي أعانني على إتمام هذا العمل، أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لأستاذي الفاضل يخلف عبدالله الذي تفضل مشكوراً بقبول الإشراف على إعداد هذه المذكرة، وما قدمه من إرشادات وتوجيهات قيمة كانت نبراساً لي عرف هذا البحث النور.

كما أتوجه بالشكر إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة هذه المذكرة، ولا يفوتني في هذا المقام أن أتقدم بالشكر والتقدير لجميع أساتذة في كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير على ما قدموه من توجيهات خاصة أساتذة الاقتصاد الكمي، كما لا أنسى أن أتوجه بالشكر إلى الذين ساعدوني على إتمام هذا العمل ولم يدخروا جهداً في مساعدتي.

اقراء

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد بن عبدالله أشرف المرسلين، وخاتم النبيين. أحمد الله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه على توفيقه لي لإنجاز هذا العمل المتواضع.

وحتى تكون أجمل ذكرى وحتى تكون نهاية البداية بذرة أمل قد تأتي معها بداية جديدة أرسل أجمل تحياتي وأصدق مشاعري إلى من كانوا سندي، الى من كانوا شموعا أضاءت لي درب الطريق إلى من قال فيهما الرحمان " وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا" إلى روح الوالدين الكريمين رحمة الله تعالى عليهما.

إلى عائلتي الصغيرة خاصة الكتكوتة الصغيرة "فاطمة".

إلى كل إخوتي وأخواتي وإلى كل الذين لم يدخروا مجهودا في مساعدتي.

إلى كل زملائي وزميلاتي بمديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء الذين قدموا لي يد العون من قريب أو من بعيد.

إلى كل إخواننا في غزة.

إلى كل من نستته ذاكرتي وليس قلبي.

وفي الأخير لا ننسى أن نتقدم بأسمى معاني الاحترام والتقدير لكل من قدم لنا يد المساعدة في هذا العمل من قريب أو من بعيد، وكان سبب في نجاحي وجمعتي بهم الأقدار.



بإعجال مصطفى

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي حول الاستثمار

الأجنبي المباشر والغير المباشر

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي حول الاستثمار الأجنبي المباشر والغير المباشر:

تمهيد:

تعتبر الإستثمارات بصفة عامة والإستثمارات الأجنبية بصفة خاصة محور إهتمام الباحثين ورجال الأعمال في كل من الدول النامية والمتقدمة ، وذلك منذ بداية النصف الثاني من القرن الماضي . وعلى هذا الأساس كان واجبا علينا في هذا الفصل أن نعرف بالإستثمار الإستثمار الأجنبي على وجه الخصوص الذي يعتبر موضوع بحثنا

وبصفة عامة يرتكز الجدل حول جدوى هذه الإستثمارات و ما يميزها ما أوجب علينا تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين :

المبحث الأول : ماهية الاستثمار الأجنبي :

المبحث الثاني : الاستثمار الأجنبي

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي:

حظي الاستثمار باهتمام في الأدب الاقتصادي التنموي كونه يشكل أحد العوامل المؤثرة في الناتج الوطني، كما أن التقلبات التي تطرأ على الاستثمار تؤثر على الدخل والاستخدام، وتبرز معالم ذلك الإهتمام في تعدد وجهات النظر واختلافه وتداخله بشأن مسألة تعريف الاستثمار، فضلا على التنوع الكبير في معايير تصنيفه، مما صعب عملية الإلمام به بشكل كامل.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي:

الفرع الأول: ماهية الاستثمار عامة:

"إن مفهوم الاستثمار في اللغة لم يخرج عن كونه طلب الحصول على الثمرة و ثمرة الشيء ما تولد عنه وثمر الرجل ماله إن أحسن القيام به و نمّاه"¹.

يعتبر الاستثمار في نظر الاقتصاديين عملية هادفة لتكوين رأس المال أو الزيادة في ذلك الرأسمال، وهو إذن عملية تزيد من التراث المادي للبلاد وهناك عدة تعاريف للاستثمار:

فالاستثمار نعني به " :الإنفاق على الأصول الرأسمالية خلال فترة زمنية معينة، بمعنى الإضافة إلى أصول المؤسسة وتشمل المعدات والآلات ...، والإصلاحات الجوهرية التي تؤدي إلى إطالة عمر الآلة وغيرها من الأصول أو زيادتها، وبالتالي فهو بذلك يعتبر الزيادة الصافية في رأس المال الحقيقي للمجتمع"².

في حين عرفه آخرون بأنه: عبارة عن التوظيف المنتج لرأس المال أو هو عبارة عن توجيه للأموال نحو استخدامات تؤدي إلى إشباع حاجات اقتصادية³.

ويعرفه عليوش قربوع كمال على أنه: " كل اكتساب لأموال من أجل الحصول على منتج أو إستهلاكه"⁴.

و يضاف إلى هاذين التعريفين مفهوم آخر الاستثمار حيث عرفه المفكرون الليبراليون وعلى رأسهم Y-benard et J-ccolli على أنه: " حيازة وسائل الانتاج ... هو استخدام الدخل وتحويله إلى سلع تجهيزية"¹.

1- محمد أحمد سويلم ، الاستثمارات الأجنبية في مجال العقارات ، دراسة مقارنة بين القانون والفقهاء الإسلاميين، الطبعة الأولى، الإسكندرية، منشأة المعارف بالإسكندرية ، 2009 ، ص 23

2- هيكل عبدالعزيز فهدى، "موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية"، الطبعة 02، دار النهضة العربية، الطبعة 02، بيروت، 1985، ص 956.

3- موسى بودهان، القوانين الأساسية للاستثمار في الدول المغاربية، نصوص منقحة وفقا لأحداث تعديلاتها، الجزائر، دار مدني، 2006 ، ص 10

4- عليوش قربوع كمال، " قانون الاستثمارات في الجزائر"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 02.-

في حين يرى الماركسيون أصحاب التوجه الجديد أن الاستثمار "هو عبارة عن إنفاق يتم من مقاول بغية تجديد أو تطوير الجهاز الإنتاجي والذي يفسر انتقال الرأسمال النقدي إلى الرأس المال الإنتاجي".²

الفرع الثاني- مفهوم الاستثمار الأجنبي:

يعد الإستثمار الأجنبي عملية مركبة تجمع بين عناصر إقتصادية وعناصر أخرى قانونية بعبارة أخرى أن لهذا الاستثمار وجهين اثنين، أحدهما إقتصادي والأخر قانوني، بيد أن مصطلح "الاستثمار الأجنبي" يرجع عموماً في أساسه إلى اللغة الإقتصادية أو القاموس الإقتصادي ويمكن تعريفه إقتصادياً أنه " إنتقال رؤوس الأموال بين بلدين بقصد توظيفها في عمليات مختلفة، ك شراء أوراق مالية أو أموال منقولة تدر ربحاً، أو إمتلاك عقارات تعطي ربحاً، أو بقصد توظيفها في عمليات انتمانية مثمرة كالإقراض أو عمليات غير مثمرة كحفظ النقود في مصرف أو بيت للإيداع تفادياً للأخطار التي قد تتعرض لها في الظروف التوتري السياسي والاقتصادي".³

كما يمكن تعريفه بأنه عملية إقتصادية تهدف إلى خلق رأس المال من خلال إيجاد مشروعات إقتصادية دائمة تعمل على توفير إحتياجات مختلفة و تحقيق فوائد مالية أما فيما يخص تعريف الإستثمار الأجنبي من الناحية القانونية فيمكن تعريفه كما يلي:

- أنه الأموال المنقولة وغير المنقولة التي تهدف إلى إنشاء أو التوسع في مشروع قائم.
- أنه توجيه جانب من أموال المشروع أو خبرته التكنولوجية إلى العمل في مناطق جغرافية خارج حدود دولته الأصلية.
- أنه إنتقال أحد عوامل الإنتاج عبر الحدود الدولية للمساهمة في الإستغلال الإقتصادي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وبقصد تحقيق ربح نقدي متميز.
- أنه تقديم الأموال المادية والمعنوية و الأداءات من شخص طبيعي أو معنوي لا يحمل جنسية الدولة المستقبلية للمساهمة المباشر وغير مباشرة في مشروع قائم أو سيتم إنشاؤه للقيام بنشاط إقتصادي ما خلال مدة معقولة من الزمن.⁴

كما يمكن تعريفه على أنه " كل إستخدام يجري في الخارج لموارد مالية يملكها بلد من البلدان".⁵

وينقسم الإستثمار الأجنبي إلى نوعين الإستثمار الأجنبي المباشر والإستثمار الأجنبي غير المباشر.

الفرع الثالث - أنواع الاستثمار الأجنبي:

1- فارس فضيل " أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية – دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 04. نقلاً عن:

2- نفس المرجع نقلاً عن:

3- دريد محمود السامر " الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية " مرآز دراسات الوحدة العربية بيروت، 2006، ص 4

4- صفوت أحمد عبد الحفيظ، " دور الاستثمار الأجنبي في تطوير أحكام القانون الدولي الخاصة " دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية 2005، ص 2

5- جيل برتان، ترجمة علي زيفوز، وعلي مقلد "الاستثمار الدولي" منشورات عويدات، بيروت لبنان 1970، ص 7

يمكننا التمييز بين نوعين من الاستثمارات الأجنبية:

- الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- الاستثمارات الأجنبية الغير المباشرة

أولاً- الاستثمار الأجنبي المباشر.

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة كونية كثيرة التعقيد والصعوبة عند الدراسة، نظراً لما ناله من اهتمام منذ بداية الربع الأخير من القرن العشرين، وبالأخص بعد تزايد حدة أزمات المديونية، لذا فقد لقي عناية خاصة سواء من طرف المختصين أو حتى المنظمات الدولية.

I - تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

I-1)- من وجهة نظر الاقتصاديين:

إن إحدى المشاكل المطروحة بقوة هي صعوبة إيجاد تعريف جامع مانع لمصطلح الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب إختلاف الأنماط والأشكال التي يتخذها، إذ يبرز ذلك من خلال الصعوبات التي واجهت المؤلفين الاقتصاديين في تحديد تعريف شامل وكامل لهذه الظاهرة، ولذلك سنعرج على عرض جملة من التعاريف الخاصة بالمفكرين والكتاب في الاقتصاد فيما يلي:

يعرف الاقتصادي (John Dunning) والذي يعتبر أحد أهم المختصين في دراسة الاستثمار الدولي "الاستثمار الأجنبي المباشر انطلاقاً من مبدأ مقارنة هذا الأخير بالاستثمار الأجنبي غير المباشر؛ حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أداة يتم بموجها ليس فقط تصدير رأس المال الخاص وإنما أيضاً أداة ينجم عنها صفقة كاملة تتضمن إنشاء وتنظيم المشروعات، توريد والخبرات التنظيمية و الإدارية وتأهيل الرأس المال البشري، كما يؤكد (Dunning) الخاصية الفردية في الحركة الدولية لرأس المال الخاص تصاحبها في الغالب خبرات وكفاءات عالية وصعبة الانتقال بطرق أخرى غير الاستثمار الأجنبي المباشر"¹.

أما (Gregory Manikiw) فقد ركز مفهومه للاستثمار الأجنبي المباشر على المستثمر والفوائد المتحققة من عملية الاستثمار، فهو يرى أنه " عندما يقوم في بلد ما يتوقع المستثمرين الحصول على عوائد استثماراتهم، كما يمثل طريقة تؤدي إلى نمو الدول على الرغم من أن جزءاً من الفوائد المتحققة من هذه التدفقات الاستثمارية سوف تعود إلى المالكين الأجانب وقد لا يؤدي إلى زيادة في مخزون الاقتصاد من رأس المال،

1- أ. ميرونوف، الأطروحات الخاصة بتطوير الشركات المتعددة الجنسيات، ترجمة: على محمد تقي عبد الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص92

الفصل الأول:الإطار المفاهيمي حول الاستثمار الأجنبي المباشر والغير المباشر

وعلى العموم يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر طريقة حديثة نسبياً تستخدمها الدول الفقيرة لتعلم التقنيات الجديدة والمتطورة الرائج إستعمالها في الدول المتقدمة¹.

وعرفه (Kojima) بأنه يمثل " التحركات في رأس المال الرامية بشكل أساسي إلى السيطرة على . ادارة أرباح الشركات الأجنبية"²

في حين يعرفه (Bernard Guillochon) بأنه " :الاستثمار الذي يتشكل من كل: شراء من طرف مستثمر لرأسمال موجود في خارج بلد المنشأ، أو إعادة الاستثمار لفوائد فرع من الفروع، أو الإقراض والاقتراض لرؤوس الأموال بين المؤسسة الأم وفروعها"³.

أما (جيل برتان) فيعرفه بأنه " :الاستثمار الذي يستلزم السيطرة(الإشراف) على المشروع، ويأخذ هذا الاستثمار شكل إنشاء مؤسسة من المستثمر وحده بالمشاركة المتساوية أو غير المتساوية، .كما أنه يأخذ أيضاً شكل إعادة شراء كلي أو جزئي لمشروع قائم"⁴.

وبأي حال من الأحوال لا يختلف الباحثون والكتاب العرب في مفهومهم للاستثمار الأجنبي المباشر عن غيرهم، فقد عرفه (عبد السلام أبو قحف) بأنه " :الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع المعين، بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلاً عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجيا والخبرة التقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة"⁵.

أما (هيل عجمي) يقول بأن " :الاستثمار الأجنبي المباشر يتضمن إنشاء مشاريع جديدة أو توسيع المشاريع القائمة سواء أكانت مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أم امتلاكه لأسهم في إحدى الشركات مع اكتتاب الحق لإدارة المشروع والرقابة عليه ويرافق الاستثمار المذكور انتقال التكنولوجيا والموارد والمهارات والقيام بعمليات إنتاجية متكاملة في البلد المضيف، وعليه فإن وجود هيئة أجنبية تمتلك صلاحيات في إدارة المشروع والرقابة عليه وتزويده بالتكنولوجيا والموارد الأولية وقادرة في الوقت نفسه على تزويده بالتمويل وإقامة علاقات قوية مع المشاريع الوطنية في البلد المضيف يمكن اعتباره على أنه استثمار أجنبي، ويعمل هذا الاستثمار في سوق منافسة غير تامة لأن المشاريع المتعددة الجنسية هي في الغالب مشاريع كبيرة تمارس عملياتها في بلدان متعددة"⁶

1 - Gregory Manikiw, Principles of Economics, 4 th ed, Chaina , 2007, p561 .

2 - Kojima Kiyoshi, Direct Foreign Investment, Guildfed, London: Billing and Sons. Ltd., 1982, p52.

3 - Bernard Guillochon & Annie Kamecki, Economie Internationale, Edition Dunod, Paris, 2006, P165.

4 - جيل برتان، الاستثمار الدولي، ترجمة علي مقلد، منشورات عويدات، بيروت، 1982 ، ص1

5- عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2001 ، ص13

6- هيل عجمي، الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن : حجمه ومحدداته، المؤتمر العالمي الثاني : حول أهمية الاستثمارات الخارجية في التنمية وانعكاساتها

على الاقتصاد الأردني، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة أربد الأهلية، عمان، 2001 ، ص3

I-2- من وجهة نظر بعض المنظمات الدولية:

لقد تعددت التعاريف التي قدمت من الهيئات الدولية -لهذا المصطلح نظراً للأهمية التي يشكّلها عالمياً، ومن أهم ما جاء من تعاريف يمكن ذكر ما يلي:

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر حسب منشورات الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) على أنه: "توظيفات أجنبية في موجودات رأسمالية ثابتة في دول معينة، كما أنه ينطوي على علاقات طويلة الأمد تعكس منفعة المستثمر في دولة أخرى يكون له الحق في إدارة موجوداته، والرقابة العليا من الدولة الأجنبية أو من دولة الإقامة أيضاً كان المستثمر فرداً أم شركة¹".

وللأغراض الإحصائية فقد حدد صندوق النقد الدولي (I.M.F) الاستثمار الأجنبي بأنه "مباشراً إذا أمتلك المستثمر الأجنبي (10%) أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية لحملة الأسهم. لشركة مساهمة أو ما يعادلها للشركات غير المساهمة²".

أما منظمة التجارة العالمية (W.T.O) فقد عرفت الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه نشاط يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد ما (البلد الأم) أصولاً إنتاجية في بلد آخر (البلد المضيف). بقصد إدارتها³.

كما عرفته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (O.E.C.D) على أنه: "الاستثمار لأغراض. بناء علاقات اقتصادية دائمة تسمح بإمكانية ممارسة تأثير فعال إدارياً"⁴.

في حين تعرفه الهيئة المحاسبية المكلفة بإعداد ميزان المدفوعات الأمريكي، بأنه: "كل التدفقات التي تتم إلى شركة أجنبية، أو كل حيازة جديدة لجزء من ملكية شركة أجنبية شرط تمتع المقيمين بحصة هامة في بلد المستثمر وذلك ضمن ملكية هذه الشركة، حيث تختلف نسبة هذه الملكية من بلد لآخر ففي الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن نسبة الحيازة التي تتجاوز (10%) في مؤسسة ما من طرف المستثمر الأجنبي كقيلة لأن يعتبر هذا الاستثمار أجنبياً مباشراً"⁵.

أما المؤسسة العربية لضمان الاستثمار فقد عرفت الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: "مجموعة التدفقات الناشئة نتيجة انتقال رؤوس الأموال الاستثمارية إلى الأقطار المستقبلية، لتعظيم الأرباح وتحقيق المنافع المرجاة،

1 - UNCTAD, *Investment regimes in the Arab world ISSUES and policies*, united nation, New York & Genève, 2000, P.15.

2 - UNCTAD, *World Investment Report 2004: The shift Towards services*, Geneva and New York, 2004. p 345.

3 - هناء عبد الغفار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين أنموذجاً، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص14

4 - ESCWA, *The Role of Foreign Direct Investment In Economic Development In Escwa Member Countries*, U. N, New York, 2000, P 14.

5 - H. Peter et P. Themas, *Economies Internationales*, 10 eme Edition, Economica, Paris, 1996, P82.

الفصل الأول:الإطار المفاهيمي حول الاستثمار الأجنبي المباشر والغير المباشر

بالمشاركة مع رأس المال المحلي لإقامة المشاريع المختلفة في تلك الأقطار أو أنه نشاط استثماري طويل الأجل يقوم به مستثمر أجنبي في قطر أجنبي مضيف يقصد المشاركة الفعلية أو الاستقلال بالإدارة والقرار"¹.

وإنطلاقاً من ما سبق، يمكن استنتاج مايلي:

- الاستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن استثمار طويل الأجل؛
- الاستثمار الأجنبي المباشر غالباً ما تسهر شركات متعددة الجنسيات على تنفيذه؛
- يتمتع المستثمر الأجنبي المباشر بحق التملك الكامل أو الجزئي للمشروع، بشرط مشاركة المستثمر المحلي في هذه الحالة؛
- تمثل حصة 10 % فما فوق من رأس المال المشروع معياراً وعتبة لاعتبار الاستثمار أجنبياً.

من خلال التعاريف السابقة لكل من الاقتصاديين والمنظمات الدولية، يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن ذلك النوع من الاستثمار طويل الأجل، الذي ينطوي على إقامة مشاريع يتولى المستثمر الأجنبي امتلاكها بشكل كامل أو جزئي، كما يعمل على إدارتها ضمن البلد المضيف، ويشترط أن تكون حصة المستثمر الأجنبي تفوق (10 %) في رأس المال المشروع حتى يتم اعتبار الاستثمار أجنبياً.

وتجدر الإشارة إلى أن المكونات الرئيسة للاستثمار الأجنبي المباشر تتشكل من ما يلي:

- **رأس المال المساهم به** : وهو قيام المستثمر الأجنبي بشراء حصة من مشروع معين في بلد آخر (البلد المضيف) غير بلده الأصلي (البلد الأم)². ويتضمن رأس المال المساهم به بناء أصول جديدة أو شراء أصول قائمة بالإضافة إلى الحيازة والاندماج، وكقاعدة عامة تكون هذه الحصة كافية عادة لمنح المالك الأجنبي درجة من السيطرة الفعلية على إدارة المشروع
- **الأرباح المعاد استثمارها**: وتتمثل في حصة المستثمر الأجنبي غير الموزعة كأرباح الأسهم والأرباح غير المعادة إلى المستثمر الأجنبي، فمثل هذه الأرباح المحتجزة من الشركات المساهمة يفترض إعادة استثمارها في اقتصاد البلد المضيف.³

1- سعد محمود الكواز، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الأقطار النامية، الملتقى الدولي حول: إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - فندق الأوراسي، الجزائر، 14-15 نوفمبر 2005، ص- 337.

2 - ESCWA, *comparatives study of National strategies and policies with Regard to Foreign Direct Investment in the ESCWA Region*, U. N, New York, 2001, P.3.

3 - UNCTAD, *world Investment Report 1996: Investment, Trade and International policy Arrangements*, Geneva and New York, 1996, pp 219-220

- **القروض داخل الشركة**: تتمثل معاملات الدين داخل الشركة، بالقروض بين الشركة الأصلية (الأم) وفروعها، وتشير إلى القروض الطويلة أو القصيرة الأجل من الدول والشركات في غير البلد المضيف، إضافة إلى اقتراض رؤوس الأموال بين المستثمرين المباشرين.¹

ومن الملاحظ أن حجم رأس المال المساهم به كمكون من مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر يهيم على المستوى العالمي. ففي عقد التسعينيات بلغ نصيبه نحو ثلثي مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أما حصة الشكلين الآخرين من مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر فكانا في المتوسط (23%) للقروض داخل الشركة، و (12%) للأرباح المعاد استثمارها الأرباح المعاد استثمارها.²

II - دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر.

يتناول هذا المبحث عرضاً مفصلاً للأسباب الدافعة لاستيراد وتصدير الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما سيتم تحليل مختلف الأشكال التي يتخذها هذا النوع من الاستثمار، من خلال إبراز المزايا والعيوب التي ينطوي عليها كل شكل من الأشكال وذلك من وجهة نظر المستثمر الأجنبي أو الدولة المضيفة، فضلاً على التعرض للشركات المتعددة الجنسيات لأنها تمثل أحد أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، والأداة الأساسية لتجسيده على أرض الواقع.

فهناك دوافع عديدة للقيام بالاستثمار الأجنبي المباشر سواء تعلق الأمر بالدولة المصدرة لرأس المال، أو من جانب الدولة المضيفة المستوردة التي ترغب في استقطاب مثل هذا النوع من الاستثمارات، وعلى العموم يمكن التفرقة بين نوعين من الدوافع التي يصدر من أجلها قرار الاستثمار الأجنبي المباشر.

II-1) دوافع تصدير الاستثمار الأجنبي المباشر: يمكن عرض أهم دوافع المستثمرين الأجانب من خلال العناصر الأساسية الآتية:

- **طبيعة النشاط الاقتصادي والتجارة**: تلعب طبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري دوراً مهماً في دفع المستثمر إلى مزاولة نشاطه عبر الحدود الوطنية، إذ أن هناك بعض أنماط النشاط السريعة التلف التي تستلزم ضرورة قيام المنتج - ولغرض تلاقي الإخفاق - بالبحث عن أسواق استهلاك ملائمة ونقل وحداته الإنتاجية والتسويقية أو رأس مال معين إليها ومباشرة الإنتاج فيها.³

¹ - هناء عبد الغفار، مرجع سابق، ص15

² - UNCTAD, *World Investment Report 2005: Transnational Corporations and the Internationalization of R & D*, U. N., New York, 2005, p 8.

³ - دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص76

• **زيادة العوائد:** تتحقق الزيادة في عوائد الاستثمار من خلال تعظيم الاستفادة من ميزة انخفاض عناصر التكلفة في الدول المضيفة مثل: رخص الأيدي العاملة إذا ما قورنت بالأيدي العاملة في البلدان المتقدمة، حيث كان لهذه الخاصية دور في ظهور الفروع المقامة في البلدان المضيفة، والتي يتميز إنتاجها بأنه غير مخصص للاستهلاك المحلي وإنما هو موجه إلى التصدير نحو البلدان المتقدمة.

وتبعاً لهذا التحليل نجد أن كثيراً من الشركات الأمريكية مثلاً تقوم بنقل عملياتها الإنتاجية إلى الدول المجاورة أو غير المجاورة للولايات المتحدة الأمريكية، التي تتميز بوفرة العمالة فيها وانخفاض مستوى أجورها، وتعتمد أغلب الشركات الأوروبية واليابانية هذا السياق محققة في آن واحد استثماراً مضموناً وعوائد عالية، كما يؤخذ بالاتجاه نفسه بشأن عناصر الإنتاج الأخرى كالمواد الأولية وكلف الطاقة ووسائل النقل الضرورية... الخ¹، بالإضافة إلى ذلك فإن الشركات الأجنبية تستفيد من الإعفاءات الضريبية والحوافز المالية والتمويلية التي تمنحها كثير من الدول الراغبة في جذبها.

• **تخفيض المخاطر:** تقليل المخاطر التي تتعرض إليها استثمارات الشركات الأجنبية والتي يحملها الإنتاج في بلد واحد مثل: الحرب، التأميم، زيادة الرسوم الجمركية... الخ فتوزع وانتشار الاستثمارات على عدد أكبر من الدول يعمل على تحجيم تلك المخاطر للحد الأدنى المرغوب².

كما أنه قد تشتد المنافسة الداخلية لدرجة تهديد استمرار وجود شركة ما، فتنتقل هذه الشركة نشاطها أو جزء منه إلى دولة أو دول أخرى لا توجد فيها المنافسة بنفس الحدة، فرأس المال الأجنبي يحاول قدر الإمكان توزيع استثماراته في دول وأسواق مختلفة كي يحد من الانعكاسات السلبية. للأزمات الاقتصادية التي قد تتعرض لها السوق الواحدة³.

• **زيادة المبيعات:** تعتمد مبيعات الشركات على عاملين أساسيين هما: اهتمامات المستهلكين والزبائن بمنتجاتها أو بخدماتها والرغبة والقدرة على الشراء، إن زيادة وتوسع مبيعات الشركة متعددة الجسديات خارج نطاق الدولة التي تعمل بها يمثل الهدف الأساسي للأعمال الدولية. ويهدف الاستفادة من وفرة الإنتاج بالأحجام الكبيرة، فانه يجب البحث عن أسواق غير السوق المحلي لتصريف فائض الإنتاج الذي لا يستوعبه سوق دولة واحدة، وفي حالة عدم توفر هذه الإمكانية أو صعوبتها بسبب ارتفاع تكاليف التصدير أو السياسات المقيدة للاستيراد من طرف الدول الأخرى أو لأسباب أخرى وهي عديدة تلجأ الشركة إلى الإنتاج خارج دولتها لتتجاوز القيود السابقة الذكر.

¹ - نفس المرجع السابق، ص 7

² - محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص 24

³ - دريد محمود السامرائي، مرجع سابق، ص 7

• **تحسين الموارد وضمان توفيرها:** يبحث المنتجون والموزعون عن منتجاتهم وخدماتهم ومكونات إنتاجهم في الدول الأجنبية، ويهدف ضمان التدفق المستمر دون انقطاع لهذه المواد والأجزاء وبالكمية والجودة والأسعار المرغوبة، وبالتالي تحقيق المبيعات ذات الحجم الكبير.

هذه الإستراتيجية هي التي تمكن الشركة من تحسين جودة منتجاتها أو تمكئها من التميز على منافسيها وبذلك تضمن تحقيق الزيادة في حصتها السوقية وربحيئها.¹

• **زيادة صادرات البلد للاستثمار الأجنبي المباشر:** فعلى سبيل المثال تؤدي فروع الشركات الأمريكية المؤسسة في الخارج دوراً هاماً في صادرات الولايات المتحدة، إذ يبلغ إنتاج الصناعات التحويلية التي يتم تسويقها من قبل فروع الشركات في نفس المكان المتواجدة فيه أو التي يتم تصديرها إلى الخارج من قبل الفروع المذكورة ضعفين إلى ثلاثة أضعاف مقارنة بصادرات الولايات المتحدة الأمريكية من المنتجات الصناعية.²

• **الرغبة في النمو والتوسع:** وقد تلجأ الشركة إلى إقامة مصنع لها في الخارج إذا ما واجهت منافسة محلية من طرف مستورد بسعر أقل من سعر الشركة، حيث تختار الشركة البلد الذي يتم منه الاستيراد، حتى تستفيد هي أيضا من مزايا انخفاض التكاليف ومن ثم انخفاض أسعار البيع إلى مستوى منافسيها بالاستيراد، كما أن عجز السوق المحلية عن تحقيق أهداف المستثمر في النمو والتوسع يؤدي بالضرورة إلى التوجه نحو الاستثمار الخارجي والبحث عن منافذ عبر الحدود الوطنية، ومن الأمثلة التي يمكن أن نسوقها في إطار هذا العامل، اضطرار شركة (كرايزلر- Chrysler) وهي واحدة من ثلاث شركات أمريكية كبرى في صناعة السيارات، ونتيجة عدم تمكئها من الوقوف أمام كل من شركة (فورد - Ford) وشركة (جنرال موتورز - General) اللتين تمارسان الصناعة ذاتها في السوق الوطنية، إلى الاستثمار التجاري المباشر في دول أوروبا الغربية، مما دفع الشركتين أيضا إلى إنشاء فروع لهما، شركات تابعة في المنطقة الجغرافية المذكورة.

• **السياسة الاقتصادية لدولة المستثمر والرغبة في الهيمنة:** تهتم الدول المتقدمة اقتصاديا بتشجيع شركاتها على الاستثمار في الخارج باعتبار أن هذا الاستثمار يعود بفوائد عديدة على اقتصادها الوطني، إذ أنه يؤدي إلى فتح أسواق جديدة أمامها وزيادة حجم تجارتها الدولية وتأمين حصولها على المواد الخام بأسعار معقولة، مما يؤدي في نهايته إلى تحسين وضعها الاقتصادي وزيادة دورها في الحياة التجارية الدولية.³ كما أن هناك أسباباً خفية تدفع بعملية الاستثمار في الدول النامية تتمثل في الرغبة الجامحة للدول المتقدمة في فرض السيطرة على الاقتصاد الدولي، وإحلال الاستعمار الاقتصادي محل الاستعمار العسكري. وبالتالي إجبار الدول الضعيفة على الخضوع لمنطق الأقوى.⁴

¹-غسان عيسى العمري، المعضلات الأخلاقية وأثرها في تراجع أهداف عمليات الشركة متعددة الجنسية، المؤتمر العلمي الدولي السابع: تداعيات الأزمة الاقتصادية على منظمات الأعمال "التحديات-الفرص-آفاق" - 10/11/2009، الأردن، ص 20

²- محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص 2

¹-دريد محمود السامرائي، مرجع سابق، ص 7

⁴- طاهر مرسى عطية، أساسيات إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص 18

والجدير بالذكر أن درجة أهمية العوامل السابقة وترتيبها يختلف من مستثمر إلى آخر، فعلى سبيل المثال حسب الاستبيان الخاص بإحدى الدراسات التي أجريت في فبراير 2009 والذي شمل حوالي 2500 مؤسسة يابانية، تبين أن الأسباب الرئيسية الكامنة وراء قرار المؤسسات اليابانية للقيام بعملية الاستثمار في الخارج تتمثل في¹:

❖ إرادة المحافظة على الإنتاج أو توسيع السوق المحلي : 38.2 %

❖ تقليص التكاليف (أي جعل الأسعار أكثر تنافسية): 32.1%

❖ تقديم منتجات تتوافق مع أذواق المستهلكين المحليين: 23.3 %

❖ أسباب أخرى: 6.4 %

II-2)- دوافع إستيراد الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد أصبحت مختلف الدول المتقدمة والنامية في تنافس لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر،

ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب والدوافع، والتي يمكن عرضها في النقاط الآتية:²

● **سد فجوة الادخار- الاستثمار**: تعاني جل الدول النامية من عجز في تمويل خطط التنمية، حيث يعجز الادخار المحلي عن توفير التمويل الكافي للاستثمار الوطني، الأمر الذي يجعلها تلجأ إلى المصادر التمويل الخارجية، والتي تتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر والإعانات والمنح والقرض الخارجية.

وأمام تراجع الإعانات والمنح الخارجية وخضوعها للاعتبارات السياسية وانطوائها على بعض الشروط التي يراها البلد المستلم للإعانة غير عادلة وابتزازية، أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر يفضل على غيره من مصادر التمويل الأجنبي، ذلك أنه لا يلزم البلد المضيف له بمدفوعات مالية خارجية مستقبلاً، إلا إذا حقق مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر أرباحاً، عكس القروض التي يجب أن تسدد مع فوائدها بغض النظر عن سلبية أو إيجابية نتائجها، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا ينطوي على الشروط غير المرغوبة المصاحبة لبعض الإعانات الأجنبية، وبالتالي خلوه من العيوب التي يتميز بها الاقتراض الخارجي. ومن المتوقع أن يتزامن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلد المضيف، مع حصوله على العملات الأجنبية، وهو ما يعتبر مكملاً للادخار المحلي وقوة دافعة لتمويل خطط التنمية التي تنتهجها الحكومات.

¹ - أنيس الخياطي، أسباب ضعف الاستثمارات اليابانية المباشرة في البلدان العربية، مجلة التعاون، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، العدد 69، مارس 2010، ص 79

² - عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة: 1996 - 2008، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: النقود والمالية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007/2008، ص 56-58.
- محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص 30.

الفصل الأول:الإطار المفاهيمي حول الاستثمار الأجنبي المباشر والغير المباشر

وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول المضيفة يتجه نحو المشاريع المربحة ذات المردودية العالية، ويجتنب تمويل المشاريع غير المربحة في حين أن القروض والإعانات المالية الأجنبية قد تستخدم في مشاريع ذات مردودية ضعيفة أو منعدمة وعليه يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن مصادر التمويل الأخرى بدرجة عالية من الرشادة الاقتصادية في التوجيه والاستخدام الأمثل للموارد المالية.

● **نقل التكنولوجيا الحديثة:** تعتبر التكنولوجيا الحديثة من العناصر الأساسية لإحداث النمو الاقتصادي وتسريع وتيرته، والطريق الأقصر للحصول على هذه التكنولوجيا وبأقل التكاليف هو استيراد مكوناتها والعمل على تطويرها وتوطينها وفق متطلبات الاقتصاد المحلي، ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أفضل الطرق المتاحة أمام الاقتصاديات النامية لنقل التكنولوجيا، حيث من المفترض أن يجلب هذا الاستثمار الفنون الإنتاجية الحديثة والطرق التقنية المتطورة ونظم التسيير المتقدمة والمهارات الإدارية والمالية والتسويقية المعاصرة... الخ، بالإضافة إلى دوره في تكوين وتدريب الموارد البشرية في القطر المضيف، سواء من خلال توظيفهم للعمل داخل المشاريع المنجزة أو عن طريق أثر المحاكاة الذي تنتهجه المؤسسات المحلية من جراء احتكاكها بالشركات الأجنبية.

● **تحسين وضعية ميزان المدفوعات:** يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين موازين المدفوعات في الدول النامية بصورة مباشرة من خلال ثلاثة قنوات رئيسية هي تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، عائدات تصدير هذه الشركات، وتوفير العملات الصعبة نتيجة لإحلال الواردات. فتدفع رأس المال الأجنبي عن طريق هذه الشركات يعالج الفجوة الزمنية التي تعاني منها الدول النامية، حيث لا تغطي المدخرات المحلية المتطلبات الاستثمارية، مما ينعكس إيجاباً على تحسين وضع ميزان المدفوعات¹.

● **تخفيض مستوى البطالة :** يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في حل مشكلة البطالة وذلك من خلال قدرته على توفير فرص عمل جديدة تؤدي إلى تشغيل العاطلين عن العمل في المشروعات التي يتم إنشاؤها، لاسيما في ظل انخفاض تكلفة اليد العاملة في الدول النامية، أو تمتع المشروع الاستثماري بخاصية كثافة استخدام اليد العاملة بدلاً من كثافة رأس المال.

● **زيادة التراكم في الرأسمال الثابت والإنتاج الوطني:** يؤدي دخول الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إقامة مشاريع استثمارية جديدة، مما ينجر عنه زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد المضيف ومن المتوقع أن ينعكس هذا الأمر بشكل إيجابي و متزامن على الإنتاج المحلي، وكل ما سبق يصب في زاوية تحقيق الرفاهية الاقتصادية للبلد المضيف.

● **الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية :** تمتلك بعض البلدان موارد طبيعية ضخمة كالمعادن والأراضي الزراعية الشاسعة والمياه الجوفية... الخ، غير أن الطاقات الإنتاجية الذاتية للبلد المعني لا تكفي لاستغلال كل

¹ - محمد سعد عميرة، الدور الاقتصادي للشركات المتعددة الجنسية في الدول النامية، غرفة تجارة وصناعة عجمان، مركز البحوث والدراسات، يونيو 2011، ص6

هذه الموارد أو بعضها، الأمر الذي يجعل من الاستثمار الأجنبي المباشر عنصراً مكملًا لهذه الطاقات الإنتاجية، من خلال ما يوفره من إمكانيات لاستغلال أكبر قدر ممكن من الموارد الطبيعية التي تتوفر عليها هذه البلدان

(III) - أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

تتباين أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتتعدد تبعاً للأهمية النسبية والخصائص المميزة لكل شكل من أشكال هذا الاستثمار، وترجع أسباب هذا التنوع والتباين إلى عدة عوامل، يمكن إيجازها كالآتي:¹

- اختلاف البنى الاقتصادية والاجتماعية والنظم السياسية المطبقة في الدول المضيفة، والأهداف التي يسعى لاجتذابها من وراء الاستثمار الأجنبي المباشر.

- اختلاف خصائص الشركات المتعددة الجنسيات، أو التي ترغب في إنشاء استثمار أجنبي مباشر مثل: حجم الشركة، أنواع المنتجات أو الخدمات التي تقدمها ومجالات النشاط الاقتصادي وأهداف الشركة،.... الخ.

- خصائص المجال الاقتصادي الذي يمارس فيه المستثمر الأجنبي نشاطه، ودرجة المنافسة في السوق.

- عوامل ترتبط بالتكاليف المتوقعة، ومتطلبات الاستثمار المالية، والتقنية والفنية، وكذا الأرباح المنشودة، فضلاً على المخاطر التجارية وغير التجارية.

ومما تجدر الإشارة إليه هو أن أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر الشركات المتعددة الجنسية هو بمثابة مسارات أو طرق أو أساليب لدخول الأسواق أو غزوها وذلك لأن الشركة الأجنبية أو المتعددة الجنسية قد تتبنى في سعيها لدخول أحد الأسواق العالمية أكثر من شكل من أشكال الاستثمار المباشر أو غير المباشر². وقد أشارت أغلب الدراسات الحديثة إلى أن أكثر أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر شيوعاً تتمثل فيما يلي:

(III-1) - الاستثمار المشترك:

¹ - محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص 35-36.

² - عبد السلام أبو قحف، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001، ص 38

تعد المؤسسات المشتركة شكلاً من أشكال التحالفات الإستراتيجية، حيث تقضي باشتراك دولتين أو أكثر على المستوى الحكومي أو الخاص، بغرض إنتاج سلع أو خدمات لأغراض السوق المحلية أو السوق الإقليمية أو للتصدير، على أن تقوم الأطراف المشاركة بالمساهمة فيه بنصيب من العناصر اللازمة لقيامه، مثل رأس المال، والمواد الخام، والمهارات التنظيمية والتسييرية، وفنون الإنتاج. وتتوقف فعالية المشروعات المشتركة على مدى سلامة البيئة الاستثمارية وتمتع الشركاء المحليين بمراكز قوة¹.

ويرى (تيربسترا *TerPstra*) أن الاستثمار المشترك ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دول أجنبية، ويكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية تمارس حقاً كافياً في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه.

ويقترح (ليفنجستون) في هذا الشأن أنه في حالة اشتراك طرف أجنبي أو أكثر من طرف محلي أو وطني (شركة وطنية قائمة أو غير ذلك) للقيام بإنتاج سلعة جديدة أو قديمة أو تنمية السوق أو أي نشاط إنتاجي أو خدمي آخر بالمشاركة في رأس المال أو بالتكنولوجيا فإن هذا يعد استثماراً

مشتركاً وهذا النوع من الاستثمار يعد أكثر تمييزاً من اتفاقيات الامتياز أو تراخيص الإنتاج إذ يتيح للطرف الأجنبي المشاركة في إدارة المشروع².

وعموماً يمكن القول بأن هذا النوع من الاستثمار ينطوي على الجوانب الآتية³:

❖ الاتفاق يكون طويل الأجل بين طرفين استثماريين، أحدهما وطني والآخر أجنبي يمارس نشاط إنتاجي داخل البلد المضيف.

❖ يمثل الطرف الوطني من قبل شخصية معنوية قد تكون تابعة للقطاع العام أو الخاص.

❖ أن قيام أي مستثمر بشراء حصة في شركة وطنية يؤدي إلى تحويل هذه الشركة إلى شركة استثمار مشترك.

❖ في جميع الحالات السابقة لا بد أن يتمتع كل أطراف الاستثمار بحق المشاركة في إدارة المشروع.

ولقد أصبحت صيغة المشاركة من الصيغ المهمة للشركات المتعددة الجنسيات لأنها تعكس

التوافق ما بين الدول الأم والدول المضيفة، لأنها تمكن الدول المضيفة من الحصول على الموارد

¹ - إبراهيم محمد الفار، اقتصاديات المشروعات المشتركة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995، ص 1

² - عبد السلام أبو جحف، إدارة الأعمال الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1995، ص 2

³ - سعدي يحيى، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية

2007. ص - 65 العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة.

الفصل الأول:الإطار المفاهيمي حول الاستثمار الأجنبي المباشر والغير المباشر

التكنولوجية والإدارية من دون أن تتخلى عن حقها في السيطرة ولو الجزئية على المشاريع المقامة على أراضيها، ويرجع سبب ظهور حقيقة المشاركة إلى موقف الدول المضيفة ولاسيما الدول النامية من الشركات المتعددة الجنسيات إذ وضعت قيوداً كثيرة على ملكية المشروعات المقامة على أراضيها، كما أن بعض الدول تحظر تماماً نشاط الشركات المتعددة الجنسية.

ويتمتع الاستثمار المشترك بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر بالعديد من المزايا التي يمكن تلخيصها فيما يلي:¹

- ❖ يعد من أكثر الأنواع تفضيلاً لدى الشركات في حالة عدم سماح الحكومة المضيفة لهذه الشركة بالتملك المطلق لمشروع الاستثمار، خاصة في بعض أنواع ومجالات النشاط الاقتصادي كالزراعة أو البترول أو صناعة الكهرباء أو التعدين أي في حالة وجود عوائق على تملك المستثمر الأجنبي تملكاً كاملاً لمشروع الاستثمار.
- ❖ يساعد هذا النوع من الاستثمار على تخفيض المخاطر التي تحيط بمشروع الاستثمار خاصة الأخطار غير تجارية مثل التأميم والمصادرة.
- ❖ يساعد على تذليل الكثير من الصعوبات والمشاكل أمام الطرف الأجنبي خاصة إذا كان الطرف الآخر الوطني هو الحكومة أو إحدى الشخصيات المعنوية العامة (شركة تابعة للقطاع العام أو بنك حكومي).
- ❖ يعد وسيلة للتغلب على القيود التجارية والجمركية المفروضة من الدول المضيفة وبالتالي تسهيل عملية دخول أسواقها من خلال الإنتاج المباشر بدلاً من التصدير أو الوكلاء.
- ❖ يساعد هذا النوع من الاستثمار تسهيل مهمة الطرف الأجنبي للحصول على القروض المحلية والحصول على المواد الخام الأولية اللازمة للشركة.

أما عيوب الاستثمار المشترك بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر فتكمن في:

- ❖ احتمال وجود تعارض في المصالح بين طرفي الاستثمار خاصة في حالة إصرار الطرف المحلي على نسبة معينة في المساهمة برأس المال في مشروع الاستثمار وهذه النسبة قد لا تتفق وأهداف الطرف الأجنبي.
- ❖ قد يسعى الطرف الوطني بعد مدة معينة إلى إنهاء الطرف الأجنبي من مشروع الاستثمار وهذا يعني ارتفاع درجة المخاطرة، وهذا يتنافى مع أهداف المستثمر الأجنبي في البقاء والنمو والاستقرار في الوقت المعين.
- ❖ انخفاض القدرات المالية والفنية للمستثمر المحلي يؤثر سلباً على فعالية مشروع الاستثمار لتحقيق أهدافه الطويلة والقصيرة الأجل.

¹ - عبد السلام أبو قحف، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية: مرجع سابق، ص 18

الفصل الأول:.....الإطار المفاهيمي حول الاستثمار الأجنبي المباشر والغير المباشر

❖ إذا كان الطرف الوطني متمثلاً بالحكومة فمن المحتمل أن تضع شروطاً أو قيوداً صارمة على لتوظيف والتصدير وتحويل الأرباح الخاصة بالطرف الأجنبي إلى الدولة الأم.¹

كما تتمثل مزايا الاستثمار المشترك بالنسبة للدول المضيفة في:

❖ إن هذا الشكل من الاستثمار إذا أحسن تنظيمه وتوجيهه أو إدارته يساهم في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والتنمية التكنولوجية.

❖ خلق فرص جديدة للعمل وما يرتبط بها من منافع أخرى .

❖ تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير أو الحد من الاستيراد

❖ تنمية قدرات المديرين الوطنيين وخلق علاقات تكامل اقتصادية رأسمالية أمامية وخلفية مع النشاطات الاقتصادية والخدمية المختلفة بالدول المضيفة.²

في حين عيوب الاستثمار المشترك بالنسبة للدول المضيفة يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

❖ حرمان الدول المضيفة المزايا السابقة إذا أصر الطرف الأجنبي على عدم مشاركة أي طرف وطني في الاستثمار.

❖ نظراً لاحتمال انخفاض القدرة المالية الوطنية فقد يؤدي هذا إلى صغر حجم المشروع مما يصبح من المحتمل جداً أن تقل إسهامات هذا المشروع في تحقيق أهداف الدولة الخاصة، مثل زيادة فرص التوظيف، التحديث التكنولوجي ..الخ.

❖ من المحتمل جداً عدم توفر طرف وطني كفاء قادر على المشاركة الفعالة في هذا الأسلوب الاستثماري، وهذا ما تعاني منه معظم الدول النامية إذ تكون إمكانياتها محدودة مما يؤدي إلى صغر حجم المشاريع المشتركة المقامة وقلة عددها.³

III-2)- الاستثمار الأجنبي المملوك بالكامل:

يعد هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر من "أكثر الأنواع تفضيلاً للشركات المتعددة الجنسية ويتمثل في قيام هذه الشركات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي في الدول المضيفة".⁴

¹ - سعيد يحيى، مرجع سابق، ص66

² - عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية: مرجع سابق، ، ص29

³ - عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، القاهرة، 2003، ص27

⁴ - سعيد يحيى، مرجع سابق، ص66

ويعد هذا النوع من الاستثمار أكثر تفضيلاً للشركات المتعددة الجنسيات لأنه يضمن سيطرة كاملة على الإنتاج والتسويق، في حين نجد الكثير من الدول النامية المضيفة لهذا النوع من الاستثمار تتردد كثيراً في التصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل لمشروعات الاستثمار، ويعد الخوف من التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية على الصعيدين المحلي والدولي، وكذلك الحذر من احتمالات سيادة احتكار الشركات المتعددة الجنسيات لأسواق الدول النامية والتي تعد من أهم الأسباب الكامنة وراء عدم تفضيل كثير من الدول النامية للاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي.

وتجدر الإشارة إلى أن شركات البلدان المصدرة لهذا النوع من الاستثمارات تكاد تنحصر على شركات الدول المتقدمة؛ حيث تأتي الولايات المتحدة الأمريكية واليابان في صدارة هذه البلدان وذلك بالنظر لارتفاع نصيبها النسبي من جملة تدفقات رؤوس الأموال في صورة استثمارات مباشرة إلى الدول النامية، فقد بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة للولايات المتحدة الأمريكية في مجال الصناعات التحويلية في بلدان العالم الثالث (ثلاثة مليارات دولار) سنوياً حتى عام 1993 وهو ما يعادل نسبة (22%) من إجمالي تدفقات رؤوس الأموال من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية، وقد تركزت هذه الاستثمارات في أمريكا اللاتينية بنسبة (60%) وشرق آسيا بنسبة (30%)، وقد حصلت البرازيل والمكسيك على أكثر من نصف إجمالي هذه الاستثمارات¹.

ومن أبرز المزايا التي يتمتع بها هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر توافر حرية كاملة في الإدارة والتحكم في النشاط الإنتاجي وسياسات الأعمال المرتبطة بمختلف أوجه النشاط الوظيفي للشركة، كما أن حجم الأرباح المتوقع الحصول عليها يعتبر كبير، وذلك نظراً لانخفاض تكلفة مدخلات أو عوامل الإنتاج المختلفة في الدولة النامية².

أما عن عيوب هذا النوع من الاستثمار بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات فتكمن في تعرضه لمخاطر التأميم أو المصادرة أو التصفية الجبرية لاسيما في دول العالم الثالث، حيث اجتاحت هذه الأخيرة موجة من عمليات التأمينات خاصة في النصف الأول من عقد السبعينيات من القرن العشرين، وذلك كنتيجة منطقية لتزايد الحركات التحررية آنذاك، فقد لوحظ خلال عقد الستينيات تأميم البلدان النامية إلى 455 مشروعاً أجنبياً منها (32) في قطاع التعدين و (40) في قطاع البترول، و (98) في الزراعة... الخ، أما في السبعينيات أممت الدول النامية (914) مشروعاً أجنبياً³ وقد بدأت مخاطر التأمينات تتلاشي تدريجياً إلى أن انتهت بشكل نهائي في عقد التسعينيات من القرن الماضي، وبالتالي فتحت الدول النامية صفحة جديدة مع الاستثمار الأجنبي المباشر، نظراً للدور الذي لعبه في تنمية بعض الأقطار النامية.

III-3- الاستثمار في المناطق الحرة:

1- روبرت ر. ميللر، محددات استثمارات الولايات المتحدة في الصناعة التحويلية بالخارج، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 30 العدد 1، واشنطن، مارس 1993، ص 16.

2- عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية: مرجع سابق، ص 303

3- محمد السيد سعيد، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية، سلسلة عالم المعرفة، رقم 107، الكويت، 1986، ص 202.

الفصل الأول:الإطار المفاهيمي حول الاستثمار الأجنبي المباشر والغير المباشر

يكون الاستثمار الأجنبي هنا بعيداً عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة، حيث يعمل من خلال قوانين خاصة به تنظم له عملية إنشاء المشروعات الاستثمارية، بحيث تتمتع بإعفاء من كامل الرسوم والضرائب المفروضة على المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة داخل الدولة المضيفة.

إن أهم هدف لإقامة المناطق الحرة هو تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي ولاسيما المباشر، حيث تخلق الدولة في المنطقة الحرة بيئة اقتصادية جيدة تفضي إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا وغير ذلك من الأنشطة بما في ذلك المرور العابر (الترانزيت) وعمليات الشحن والتوزيع والتخزين.¹

ولعل أبرز الأهداف من إنشاء هذه المناطق هو إقامة صناعات ذات طابع تصديري، ولأجل ذلك تعمل الدول على جعلها مناطق جذب للاستثمارات الأجنبية عن طريق منح المشاريع الاستثمارية القائم بها العديد من المزايا والحوافز والإعفاءات الضريبية والجمركية المغرية، بالإضافة إلى إمكانية الحصول على الأراضي بأسعار منخفضة.²

وقد حققت بعض البلدان في مختلف أنحاء العالم نجاحاً باهراً عن طريق المناطق الحرة التي أنشأتها، كما حدث في جمهورية الدومينيكا في البحر الكاريبي، حيث أصبحت تعتبر مصدراً رئيساً للمنسوجات والملابس والأحذية والبضائع الالكترونية المصدرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ولقد منحت أغلب تلك السلع إعفاءات من الرسوم الجمركية بموجب اتفاقية مبادرة حوض الكاريبي³. وتتميز المناطق الحرة بالعديد من المزايا والفوائد لكل من البلد المضيف والمستثمرين على حد سواء، ويمكن إيجازها في النقاط الآتية:⁴

-المزايا المتعلقة بالبلد المضيف:

- ❖ العمل على تخفيض القيود الجمركية وبالتالي جذب رؤوس الأموال الجديدة؛
- ❖ تخفيض مستويات البطالة من خلال توفير فرص للعمل؛
- ❖ القيام بعملية تكامل بين المشروعات التي تستهدف التصدير والمشروعات الصناعية داخل البلد؛
- ❖ تنمية المناطق النائية والأقل تقدماً؛
- ❖ زيادة حصيلة البلد من النقد الأجنبي عن طريق الرسوم والإيجارات؛
- ❖ تطوير الصناعة المحلية من خلال الحصول على التكنولوجيا المتقدمة.

1- الأسكوا، تطور المناطق الحرة في منطقة الأسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك، كانون الثاني 1995، ص48

2 - J.R.Markusen, *Foreign Direct Investment as a Catalyst for Industrial Development*, *Eroupean Economic Review*, London, Vol 43, 1999, p335.

3- جون د. سولفيان و جين روجرز، الاستثمار الأجنبي المباشر، مركز المشروعات الدولية الخاصة، طبعة منقحة، واشنطن، 2004، ص46

4- عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية بلدان عربية مختارة للمدة 1990

2005، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص46

-المزايا للمستثمرين الأجانب:

- ❖ الحصول على إعفاءات ضريبية وجمركية وأراضي بأسعار معقولة؛
- ❖ تسويق منتوجات المشاريع في أسواق البلدان المجاورة؛
- ❖ الاستفادة من الأيدي العاملة ومستلزمات الإنتاج الرخيصة؛
- ❖ الاستفادة من البنى الأساسية التي تقدمها الدولة المضيفة للمشاريع المقام على أراضيها؛
- ❖ يتحصل المستثمرون الأجانب على حق الإقامة داخل البلد.

ومن أهم العيوب الموجهة إلى المناطق الحرة والاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:

- ❖ خلق مناطق متفاوتة في نسب النمو والتنمية الاقتصادية في الدولة الواحدة.
- ❖ شيوع ظاهرة التهريب غير القانوني والبضائع المقلدة وسرقة العلامات التجارية واعتمادها بدون موافقة صاحبها الأصلي.

ولقد كان الباعث الأساسي الذي أعطى المناطق الحرة مفهوماً جديداً هو عولمة الاقتصاد العالمي وتزايد حدة المنافسة بين المناطق على اجتذاب الاستثمار الأجنبي واكتساب التكنولوجيا، وسعي البلدان النامية لتعزيز قدرتها الإنتاجية في الأسواق العالمية.

III-4- الاستثمار في مشروعات أو عمليات التجميع:

وهو عبارة عن " مشروعات قد تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني (المحلي) عام أو خاص يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني منتجاً معيناً (سيارة مثلاً) لتجميعها لتصبح منتجاً نهائياً، وفي معظم الأحيان وخاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وتدفع العمليات وطرق التخزين والصيانة .. الخ، في مقابل عائد مادي معين يتفق عليه"¹. كما أن مشروعات التجميع قد تأخذ شكل استثمار مشترك أو شكل التملك المطلق أو الكامل لمشروع الاستثمار للطرف الأجنبي.

III-5- عمليات الاندماج و الاستحواذ:

¹ - مصطفى بابكر، تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر، برنامج من إعداد المعهد العربي للتخطيط مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بمصر ، 24-28 يناير 2004 ، ص - 18 ، 19

يقصد بالاندماج (*Fusion*) اتحاد مصالح شركتين أو أكثر بغرض تكوين كيان جديد، أما الاستحواذ (*Acquisition*) فينشأ عند قيام إحدى الشركات بالاستيلاء على شركة أخرى، حيث تظل الشركة الأولى قائمة بينما تختفي وتذوب الثانية. ولقد أصبحت عمليات الاندماج والاستحواذ سمة بارزة، حيث لعبت دوراً جوهرياً في تشجيع القيام بالإصلاحات طويلة الأجل، مثل إعادة هيكلة العمليات، وإعادة تخصيص الأصول في المنشآت. ومثل هذه العمليات يمكن أن تحمل في طياتها فوائد طويلة الأجل إذا ما صاحبها سياسات لتيسير المنافسة وتحسين الإدارة الحازمة للشركات. حيث تستهدف من خلالها الشركات تعزيز قدراتها التنافسية، وزيادة امتدادها الجغرافي، وتوسيع حصتها في السوق العالمي.¹

ولعل من الأسباب الدافعة لهذا التوجه ما يلي:²

- البعد الإستراتيجي للشركات، حيث تستهدف تقليص التكاليف وتنويع المنتجات والامتداد الجغرافي؛
- الاستفادة من فرص التمويل المتاحة؛
- البيئة الخارجية، على اعتبار أن معظم الشركات ترغب في تعزيز التعاون مع منافسيها، بحثاً عن التوسع والنمو.

والجدير بالذكر أن دراسة قام بها كل من ("*Philipp*" & "*Pierre*") لعينة تتكون من 78 دولة (نامية وناشئة) خلال الفترة (1987-2005) بينت أن الاستثمار الأجنبي المباشر التأسيسي يعزز النمو، في حين أن عمليات الاندماج والاستحواذ ليس لها تأثير يذكر على النمو. وتستمد هذه النتيجة التطبيقية قوتها من التحليل النظري؛ القائل بأن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر التأسيسي يعكس التوسع في رأس المال للبلد المضيف وهو ما يفسر المساهمة الإيجابية له في النمو الاقتصادي، أما عمليات الاندماج والاستحواذ لا تعدو إلا أن تكون عبارة عن نقل للملكية، وبالتالي لا ينجر عنها إنشاء استثمارات جديدة.³

III-6- أشكال أخرى متداخلة:

وهناك أشكال أخرى للاستثمار الأجنبي تعد متداخلة من حيث كونها استثماراً مباشراً أو غير مباشر وبالإمكان عدّها من الاستثمار المباشر لاحتوائها ولو على جزء بسيط على عملية تحويل لموارد مادية وبشرية وتقنية وهي باختصار الآتي:⁴

¹ - أشوكا مودي و شوكو نجيشي، عمليات اندماج الشركات و شرائها عبر الحدود في شرق آسيا، مجلة التمويل والتنمية، العدد 1، 38، مارس 2001، ص 06

² - Sharan Kahn, *Global Mergers and Acquisitions: the year of Mega Deal*, *Global Finance*, September, 1998, pp 10-11

³ - Philipp Harms & Pierre-Guillaume Méon, *the growth effects of greenfield investment and mergers and acquisitions: econometric investigation and implication for mena countries*, Working Paper N0:794, Economic Research Forum, November 2013, P16.

⁴ - Charles Oman et autres, *les nouvelles forme d'investissement dans les pays en voie de développement*, OCDE, 1989, pp11-13

(أ) - **اتفاقيات التراخيص:** وبموجبها تلتزم الشركات الأجنبية اتجاه البلد المضيف بتوريد التكنولوجيا والمعارف التقنية، مقابل دفع جزافي، وحصولها على نسبة من المبيعات والأرباح المحققة، بالإضافة إلى إمتيازات أخرى تتمثل في إمكانية اقتنائها لمواد أولية بأسعار منخفضة، كما هو الشأن في اتفاقيات التبادل التعويضي والتسوية بالمنتج.

وتقسم عقود التراخيص إلى نوعين، الأول يطلق عليه التراخيص الاضطراري، ويسود هذا النوع في البلدان الاشتراكية وبعض الدول النامية؛ حيث يصعب على الشركات متعددة الجنسية الحصول على التملك الكامل للاستثمار. أما النوع الثاني هي التراخيص الاختيارية، وفي مثل هذه الحالة فان الشركات متعددة الجنسية تفضل منح تراخيص الإنتاج أو التسويق كأسلوب غير مباشر.¹

وتحقق هذه العقود مزايا هائلة للشركات الأجنبية من بينها : حماية النظام الاحتكاري في مجال التكنولوجيا من التصدع نتيجة الشيوخ التقادم والتقليد وبالتالي لا ترخص المبتكرات التكنولوجية التي تستطيع الاحتفاظ بها كمورد احتكاري، وإنما ترخص فقط المبتكرات التي تتعرض للتقادم والشيوخ والتقليد، كما تحقق مثل هذه العقود للشركات المستثمرة أيضا عائداً مالياً كبيراً يساعد على تغطية نفقات البحث والتطوير والتجديد التكنولوجي.²

(ب) - **عقود التسيير (الإدارة):** والتي بمقتضاها تقوم الشركات الأجنبية بإدارة جزء من العمليات والأنشطة الوظيفية الخاصة بمشروع استثماري في البلد المضيف، مع التزامها بتكوين وتأهيل العمال المحليين خلال فترة العقد، وعادة ما تشمل هذه العقود توكيل المالك المحلي للشركة الأجنبية حق اتخاذ القرارات في مجال الإدارة الكلية والتخطيط وبناء التعليم، والاستخدام والإدارة الفنية والموازنة. والمحاسبة وإدارة الإنتاج، وذلك لقاء عوائد مادي.³

(ج) - **اتفاقيات توزيع الإنتاج:** يشيع استخدام هذا النوع من الاتفاقيات في قطاع المحروقات، حيث تلتزم الشركات الأجنبية، بما لديها من قدرات تمويلية وتكنولوجية وتسييرية وتسويقية، بالاستكشاف والتنقيب، مقابل حصولها على نسبة محددة من الإنتاج.⁴

(د) - **عقود منتج ومفتاح في اليد:** حيث يتضمن العقد قيام المستثمر الأجنبي بإجراء دراسة الجدوى

على المشروع الاستثماري وتقديم كافة تصميماته وطرق تشغيله والتكنولوجيات اللازمة له، وصيانته؛ وتتفاوت صلاحيات الشركات الأجنبية حسبما تتضمنه بنود العقد، فقد تتوقف عند انطلاق عملية الاستغلال، كما يمكن أن تستمر إلى غاية الوصول إلى نسبة معينة من الإنتاج (عقد منتج في اليد).

1- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي :مرجع سابق، ص 494-495

3- محمد السيد سعيد، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية:مرجع سابق، ص 229

3- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2002، ص 324

4 -B.HUGONNIER , Investissements directs, coopération internationale et firmes multinationales, Economica, Paris, 1984,P174.

وتفضل الشركات الأجنبية استعمال هذه العقود لمزاياها المتعددة، كعدم المخاطرة برأس مال كبير في إنجازها، كما أن هذا النوع يعتبر وسيلة أساسية للتخلص من قيود الدولة الأم التي تواجه الشركات الأجنبية عندما ترغب في التوسع، مثل ما هو الحال في الصناعات الملوثة للبيئة (كمشروعات البتروكيماويات)، كما أن هذه العقود تعتبر مدخلاً جيداً للاستثمار المباشر دون تحمل تكلفة حقيقية لهذا الاستثمار.¹

(هـ- عقود التعاقد من الباطن (المناولة): يصعب في بعض الحالات أن تقوم الشركات بجميع مراحل العمليات، فعادة ما يقتصر نشاطها على بيع الخدمة الهندسية، أو إدارة المشروع، أو تسويق المنتجات...، ولذلك تسعى هذه الشركات إلى التعاقد من الباطن على الأنشطة، أو المراحل التي لا تقوم بتنفيذها مع مقاولين آخرين لتنفيذ المرحلة أو النشاط المعهود إليهم، و تنطوي صفقات التعاقد من الباطن على اتفاقية بين وحدتين إنتاجيتين يقوم أحد الأطراف (مقاول الباطن) بإنتاج سلعة، أو توريد أو تصدير قطع الغيار، أو المكونات الأساسية الخاصة بسلعة معينة للطرف الآخر (الأصيل)، و يقوم هذا الأخير باستخدامها لإنتاج السلعة بصورتها النهائية، و بعلامته التجارية.²

ويأخذ التعاقد من الباطن الأشكال الموالية³:

- التعاقد من الباطن لشراء الطاقة الإنتاجية، حيث يقوم المنتج الأصلي للسلعة بالتعاقد مع أحد الوحدات الإنتاجية لإنتاج هذه السلعة وفقاً لمواصفات محددة، في نفس الوقت الذي يقوم فيه المنتج الأصلي بإنتاجها، ويظهر هذا الشكل نتيجة لتزايد الطلب ويهدف تغطية الطلبات الإضافية من السلع، ويمثل هذا الشكل علاقة مؤقتة بين الطرفين (تكامل أفقي).
- التعاقد من الباطن نتيجة للتخصص، حيث يقوم المنتج الأصلي بتفويض المقاول الفرعي بإنتاج الكمية المطلوبة من السلعة (تكامل رأسي)، كما تخصص الشركات في نفس المرحلة أو الحلقة من سلسلة القيمة المضافة.
- التعاقد من الباطن مع المورد، حيث يقوم المقاول الفرعي بالسيطرة التامة على عملية التصميم والتطوير وطرق الإنتاج، بعد الاتفاق مع المنتج الأصلي على تصنيع أحد أجزاء المنتج النهائي.

ولهذا الشكل مميزات عديدة بالنسبة للشركات المحلية تتمثل في⁴:

-التمتع بالاستقلالية المالية الذاتية:

1- عادل أحمد حشيش و مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 324
2- جمعي عماري، إستراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة باتنة، 2010/ 2011، ص 155-156.
3- شوقي جباري و حمزة العوادي، قراءات في التجارب الدولية الرائدة لإستراتيجية العناقيد الصناعية-تجربة إيطاليا الثالثة و وادي السلكون نموذجين، المجلة الجزائرية للعلوم و السياسات الاقتصادية، تصدر عن مخر العولمة و السياسات الاقتصادية، العدد 03، جامعة الجزائر 03، 2012، ص 43.
4 - Denis Tersen . Jean Luc Bricout, *L'investissement international*, édition Armand Colin, Masson, Paris, 1996,p62.

-الكتلة الأجرية منخفضة؛

-مسؤولية تحديد الأجور وشروط العمل لقاء على عاتق الطرف الأجنبي؛

-إمكانية تصريف جزء من الإنتاج.

أما فيما يخص العيوب التي تكتنف مثل هذا النوع، يمكن إيجازها في النقاط الآتية:

-بقاء الشركات المحلية مجرد شركات منتجة بتكاليف منخفضة لحساب الشركات الأخرى دون

المشاركة في عملية تطوير المنتج أو التسويق له دولياً.

-إمتناع الدول النامية عند استعمالها لهذا الشكل من الاستثمار عن طرح بعض الأسماء التجارية

واكتفائها بما تطرحه الشركات الأجنبية في الدول المتقدمة.

III-7-)- الشركات المتعددة الجنسيات:

ومن الأشكال الأخرى للاستثمار الأجنبي نجد الشركات المتعددة الجنسيات التي تمثل ثلث الاستثمار الأجنبي المباشر، عرفها الاقتصادي (VERNON) على أنها شركة الأم تسيطر على تجمع كبير من المؤسسات والفروع في قوميات عديدة إلا أن تجمعها يجعلها كما لو أن لها مدخل لمصب مشترك من الموارد المالية والبشرية والذي يبدو حساسا لعناصر إستراتيجية مشتركة ففي تلك المنظمة التي يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها عن 100 مليون دولار والتي تملك تسهيلات أو فروعاً إنتاجية في ستة دول أجنبية أو أكثر، إلى جانب هذا فإن هذه الشركات تتميز بعدة مميزات أهمها:

✓ الحجم الكبير.

✓ التشتت الجغرافي.

✓ التنوع في النشاطات.

✓ التنوع في المنتجات والاعتماد على التكنولوجيا المتطورة.

IV)- أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن الهدف العام للاستثمار هو تحقيق العائد وذلك مهما كان نوع الاستثمار، وكذلك يهدف إلى تكوين الثروة وتنميتها وتأمين الحاجات وكذا المحافظة على قيمة الموجودات هذا بصفة عامة، ولكن يهدف الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة إلى¹:

1- أحمد زكريا سيان، مبادئ الاستثمار، دار النهج للنشر والتوزيع، الأردن، 1997، ص 20:

- الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها لأجل استخدامها في صناعتها.
- إيجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركة الأجنبية.
- الاستفادة من القوانين المتعلقة بتشجيع والإعفاءات الضريبية التي تمنحها الدول المستثمرة فيها.
- الاستفادة من فرص تحقيق الربح في الدول المستثمرة فيها.
- سهولة قيام الشركات الأجنبية بمنافسة الشركة والصناعات المحلية من حيث الجودة والأسعار وذلك لتملكها تكنولوجيا متطورة.
- تقليل المخاطر التي تتعرض لها استثمارات الشركات الأجنبية إذ كلما توزعت وانتشرت الاستثمارات على عدد كبير من الدول كلما قل الخطر.

(V) - خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر:

للاستثمار الأجنبي المباشر عدة خصائص نذكرها على التوالي¹:

- 1 - نتيجة الاستثمار الدولي للدولة المضيفة إذا كان العائد الصافي على الاستثمار في الخارج بعد خصم معدل المخاطر أعلى منه على الاستثمار في الداخل أي بلد المستثمر، وفي حالة تساوي المعدلين بين الدولتين المضيفتين فسوف يكون القرار على أساس المخاطر الإضافية وقيمة العملة المحلية وحرية تحويل الأرباح واحتمالات الشلل الحكومي في الاستثمار الدولي الوافد.
- 2 - نتيجة المستثمر الدولي لصناعات التصدير في حالات تدني قيمة العملة في الدولة المضيفة كما تزداد قدرته التنافسية في السوق العالمي، في حالة انخفاض تكاليف الإنتاج المحلية والسيطرة على تكنولوجيا جديدة.
- 3 - تتجه الاستثمارات الدولية للدولة المضيفة تجنباً لمشكلات البيئة والضرائب والمنافسة في الدولة المتقدمة.

(VI) - أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر: تتمثل فيما يلي²:

- 1 - صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة بدرجة لا تبرر فتح الباب لهذا النوع

1- فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000، ص 21:

2- فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000، ص 2:

من الاستثمارات.

2 - تميل الشركات المتعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها (إلى

الدولة الأم) بدلا من إعادة استثمارها في الدول المضيفة.

3 - قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي تتلاءم مستوياته مع متطلبات التنمية الاقتصادية

والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة.

ثانيا : الاستثمار الأجنبي الغير المباشر:

إن موضوع الاستثمار الأجنبي غير المباشر من الموضوعات التي نالت إهتماما واسعا من قبل الباحثين إذ تمثل إحدى الأشكال الرئيسية لتدفقات رؤوس الأموال عبر العالم ويدعى هذا النوع أيضا بالاستثمار الأجنبي المحفظي (Foreign Direct Investment FPI)، إذ يتعلق بحركة رؤوس الأموال بين دول العالم المختلفة، على ألا يكون للأجانب حق إدارة المشروع أو اتخاذ القرارات أو الرقابة على تلك المشروعات المرتبطة باستثماراتها، في حين يكون لهم الحق في الحصول على عائد نظير مشاركتهم.

(I) - تعريف الاستثمار الأجنبي الغير المباشر:

هناك مجموعة من التعاريف أعطيت للاستثمار الأجنبي غير المباشر منها:

يعرف الاستثمار الأجنبي غير المباشر بأنه "تملك الأجنبي عددا من السندات أو الأسهم في إحدى الشركات المحلية بصورة لا تمكنه من السيطرة أو الرقابة على أعمالها، مقابل حصوله على عائد نظير هذه المشاركة المتمثلة بالأسهم والسندات"¹.

كما يعرف الاستثمار الأجنبي غير المباشر بأنه "قيام المستثمر بالتعامل في أنواع مختلفة من الأوراق المالية سواء كانت حقوق ملكية (الأسهم) أو حقوق دين (السندات)، وقد يقوم المستثمر بنفسه بالعملية الاستثمارية، وذلك بالتعامل من خلال بيوت السمسرة، أو قد يقوم بالتعامل بتلك الأدوات من خلال مؤسسات مالية متخصصة مثل: صناديق الاستثمار عن طريق شراء الوثائق التي تصدرها"².

1- محمد عبد العزيز عبد الله ، مرجع سابق، ص20 :

2- أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البنية الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، مصر، 2004- 2005، ص19

الفصل الأول:الإطار المفاهيمي حول الاستثمار الأجنبي المباشر والغير المباشر

كما اعتبر الاستثمار الأجنبي غير المباشر بأنه: "استثمار في الأوراق المالية كأسهم والسندات وغيرها من الحقوق مع عدم حق المشاركة في التسيير، ويقوم الاستثمار الأجنبي غير المباشر أفراد أو مؤسسات تهتم بمساهمات الجمهور كسندات الخزينة والقروض"¹.

إذا كان معيار الاستثمار الأجنبي المباشر يتجسد في حيابة المستثمر قدرا من السلطة تمكنه من إدارة المشروع أو المشاركة فيها، فمعيار الاستثمار غير المباشر هو أن الاستثمار يقتصر دوره على مجرد تقديم رأس المال إلى جهة معينة لتقوم بهذا الاستثمار دون أن يكون للمستثمر أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم إدارة المشروع الاستثماري.²

- يقصد بالاستثمار غير المباشر "الاستثمار في المحفظة أو الاستثمار في الأوراق المالية، وذلك عن طريق شراء السندات الخاصة بأسهم الحصص أو السندات الدين أو سندات الدولة من الأسواق المالية، لكن هذه الملكية لا تعطى للأفراد أو الهيئات الشركات حق ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الإستثماري كما يعتبر هذا النوع من الاستثمارات قصير الأجل إذا ما قورن مع الإستثمار الأجنبي المباشر.³

-ينطوي الاستثمار في محفظة الأوراق المالية على شراء الأصول بهدف كسب معدل العائد الذي يعتبر جذابا لمستوى معين من المخاطر، مع عدم وجود حق مكتسب في الرقابة على الهيئة التي تصدر هذه الأصول.⁴

-يمثل ملكية الأوراق المالية على اختلاف أنواعها:السندات، الأسهم، ضمانات التي يحصل عليها المقرضون مقابل رأس المال المستثمر، ولا يحق للمقرض ممارسة الرقابة على نشاط المؤسسة وقد يقترن هذا الاستثمار أحيانا بنقل التكنولوجيا والخبرات.⁵

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي غير المباشر بأنه: "قيام مستثمر أجنبي بالاستثمار في الأوراق المالية المتمثلة في الأسهم والسندات، مقابل حصوله على عائد مقابل هذه المشاركة المتمثلة في الأسهم والسندات."

(II): أشكال الاستثمار الأجنبي غير المباشر:

سبق الإشارة إلى المستثمر الأجنبي في ظل الأشكال المختلفة للاستثمار غير المباشر، لا يكون مالك لجزء أو كل مشروع الاستثمار كما انه لا يتحكم في إدارته أو تنظيمه وسيتم مناقشة الأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية غير المباشر فيما يلي:

(II-1)- أشكال الاستثمارات غير مباشر في مجالات التصنيع والإنتاج:

(II-1-1)-التراخيص:

1 -Bertrand Bellon,Ridha Gouir,Investissement Direct étrangers et développement industriel méditerranéen,economica,Paris,1998,P03.

2- صفوت احمد عبد الحفيظ، مرجع سبق ذكره، ص4

3- عبد السلام أبو قحف " نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية " مؤسسة شباب الجامعة ص 14 ، 1989 ، ص14

4- جون هدسن ومارك هدندر " العلاقات الاقتصادية الدولية " دار المريخ، الرياض 1987 ، ص33

5- أ.أ. ميرنوف، ترجمة علي القزويني " الاطروحات الخاصة بالتطور الشرائح متعددة الجنسيات " ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1986 ص92.

تعتبر التراخيص أحد الأسباب التي يمكن للشركة متعددة الجنسيات أن تنقل إنتاجها من النطاق المحلي بالدولة الأم إلى الأسواق الدولية دون الحاجة إلى أي اتفاق استثماري، وتراخيص الإنتاج والتصنيع هي عبارة عن اتفاق أو عقد بمقتضاه تقوم الشركة متعددة الجنسيات بالتراخيص لمستثمر وطني أو أكثر (قطاع عام أو خاص) بالدولة المضيفة لاستخدام براءة الاختراع أو الخبرة الفنية ونتائج أبحاث الإدارة الهندسية في مقابل عائد مادي معين.¹

وتجدر الإشارة إلى بعض الحالات المرتبطة بهذا النوع من الاستثمار ويمكن تلخيصها فيما يلي:

الحالة الأولى: التراخيص بالضرورة أو الاضطرارية:

وتسود هذه الحالة بصفة خاصة في بعض الدول النامية التي ترفض التسريح للشركات متعددة الجنسيات بالتملك الكامل لمشروعات الإستثمار، وإزاء هذا الموقف تضطر الشركات المعينة إلى الموافقة على بيع براءات الإختراع أو التراخيص للمستثمرين الوطنيين في هذه الدول بالإنتاج و الإستفادة من براءات الإختراع أو التصميمات الفنية...الخ في مقابل عائد مادي أو أتعاب معينة كوسيلة للاستثمار أو الدخول غير مباشر في هذه الأسواق.

ويعتبر صغر حجم السوق بالدولة المضيفة وعدم ربحيته في الأجل الطويل إضافة إلى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي بالدولة المضيفة أحد الأسباب التي تدفع بالشركات المتعددة الجنسيات إلى الدخول لسوق معين عن طريق بيع التراخيص.²

الحالة الثانية: التراخيص بالاختيار:

وفي هذه الحالة نجد أن الشركة متعددة الجنسيات تفضل منح تراخيص الإنتاج أو التسويق كأسلوب غير مباشر للإستثمار وغزو بعض الأسواق الدولية بالرغم من توافر فرص الاستثمار المباشر بأشكاله المختلفة في هذه الأسواق وسبب منح هذه التراخيص هو:

- عدم توافر الموارد المالية اللازمة للإستثمار المباشر في الدولة المضيفة.
- ضعف القدرة والخبرة التسويقية بالسوق المضيفة.
- عدم توافر الرغبة أو المقدرة الخاصة بإستغلال سوق جديد وغير معروف في نفس الوقت بالنسبة للشركة المعينة.
- الرغبة في بيع التراخيص واستغلالها كبديل للتصدير.

1- عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص 492

2- عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص 494

- التراخيص تعتبر وسيلة من الوسائل الجيدة لغزو الأسواق الجديدة بدون تكلفة استثمارية وبحد أدنى من الخطر.¹

الحالة الثالثة: المزج بين التراخيص وعمليات التجميع الصناعية:

مثلا قد تباع الشركة متعددة الجنسيات براءة الإختراع الخاصة بإنتاج أحد أنواع السيارات وفي نفس الوقت تقوم بالدخول في مشروع التجميع لهذا النوع بالدولة المضيفة، وفي هذه الحالة تتلاشى الفروق بين التراخيص ومشروعات أو عمليات التجميع التي تعتبر شكلا أو وسيلة بديلة لغزو الأسواق الأجنبية.²

II-1-2- عمليات تسليم المفتاح:

بموجب عقد أو إتفاق يتم بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني يقوم الأول بإقامة المشروع الإستثماري والإشراف عليه حتى بداية التشغيل، وما إن يصل المشروع مرحلة التشغيل يتم تسليمه إلى الطرف الثاني، ويمكن استخلاص المميزات التالية لهذا النوع من الإستثمارات:

- تقوم الدولة المضيفة بدفع أتعاب للطرف الأجنبي مقابل قيامه بوضع أو تقديم التصميمات الخاصة بالمشروع وطرق تشغيله وصيانته وإدارته وتدريب العاملين فيه.
- تتحمل الدولة المضيفة تكلفة الحصول على التجهيزات والآلات إضافة إلى تكاليف النقل وبناء القواعد.
- بعد إجراء تكاليف التشغيل والإنتاج يتم تسليم المشروع للطرف الوطني.³

II-1-3- عقود التصنيع وعقود الإدارة:

عقود التصنيع هي عبارة عن اتفاقيات مبرمة بين الشركة متعددة الجنسيات وإحدى .

الشركات الوطنية بالدولة المضيفة، أي أنها اتفاقيات إنتاج بالوكالة.

وهذه الاتفاقيات تكون عادة طويلة الأجل، ويتحكم الطرف الأجنبي في إدارة عمليات المشروع وأنشطته المختلفة.⁴

أما عقود الإدارة عبارة عن اتفاقيات يتم بمقتضاها إدارة كل جزء من العمليات والأنشطة الوظيفية الخاصة بمشروع استثماري معين في البلد المضيف من طرف الشركة الأجنبية مقابل عائد مادي أو مقابل المشاركة في الأرباح ونجد العقود في مجال الطيران، الفنادق والسياحة.¹

1-عبد السلام أبو قحف، "التسويق الدولي"، مرجع سابق، ص 119

2-عبد السلام أبو قحف "اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي" مرجع سابق، ص 496

3-عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص 498

4--عبد السلام أبو قحف "الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية" مرجع سابق، ص 33

II-1-4- عقود الإنتاج و التصنيع الدولي من الباطن:

عقد أو إمتياز الإنتاج الدولي من الباطن هو ببساطة عبارة عن إتفاقية بين وحدتين إنتاجيتين بموجبها يقوم أحد الأطراف (مقاول باطن) بإنتاج وتوريد أو تصدير قطع الغيار أو المكونات الأساسية الخاصة بسلعة معينة للطرف الأول (الأصيل)، الذي يقوم باستخدامها في إنتاج السلعة بصورتها النهائية وبعلامته التجارية وقد تنطوي الإتفاقية المشار إليها أن يقوم الأصيل بتزويد المقاول من الباطن بالمواد الخام اللازمة لتصنيع مكونات السلعة ثم يقوم بعد ذلك بتزويدها للأصيل.²

II-2- أشكال الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة في مجالات التسويق والإنتاج:

II-2-1- عقود الوكالة:

عقد الوكالة عبارة عن إتفاقية بين طرفين يتم بموجبها قيام أحد الأطراف (الأصيل) بتوظيف الطرف الثاني (الوكيل) لبيع أو تسهيل وإبرام إتفاقيات بيع سلع ومنتجات الطرف الأول لطرف ثالث هو المستهلك النهائي، ويمكن تصنيف الوكلاء إلى أربع أنواع رئيسية وهي:

ب-1-1- الوكيل بالعمولة:

ينطبق عليه نفس تعريف الوكلاء غير أن الوكيل بالعمولة يتقاضى مبلغا معيناً يتفق عليه

وهذا المبلغ يسمى بالأنعاب أو العمولة، حيث ينحصر دوره في إرسال الطلبات إلى الأصيل الذي يقوم بدورة إرسال البضائع مباشرة للعميل، وهو لا يحتفظ بمخزون السلع أو المنتجات التي يتعامل معها.

ب-1-2- الوكيل بالعمولة وضمن الوفاء للبائع:-

الاختلاف هنا يكون بقيام هذا الوكيل بالبيع الأجل تحت مسؤوليته الخاصة بضمن الوفاء للبائع، وبغض النظر عن قيام العميل بالسداد أم لا، وبالتالي يتحمل الوكيل بالعمولة مع ضمان الوفاء للبائع أخطار إفلاس العملاء أو رفضهم وتأخرهم في السداد.

ب- 3-1- وكيل قطع الغيار والخدمات والتسهيلات:

1-النجار فريد " النموذج العام للاستثمار الدولي " في مجموعة أعمال ندوة حول التنسيق الضريبي لتنمية الاستثمارات العربية ، جامعة الدول العربية،

مصر 1995 ، ص 240

2-عبد السلام أبو قحف " اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي " ص. 506 مرجع سابق.

الفصل الأول:الإطار المفاهيمي حول الاستثمار الأجنبي المباشر والغير المباشر

يقوم الوكيل ببيع وتخزين قطع الغيار وتزويد العميل بكافة الخدمات والتسهيلات المرتبطة بالسلعة بالإضافة إلى أعمال الصيانة المختلفة وذلك مقابل أتعاب يدفعها العميل وليس الأصيل، وعادة يتم تحديد مقدار هذه الأتعاب بالاتفاق مع الأصيل.

ب-1-4)- الوكيل بالعمولة وقائم بالتخزين:

يقوم هذا الوكيل بموجب الاتفاقية المبرمة بينه وبين الأصيل ليس فقط بالبيع بل أيضا بتخزين البضائع وتقديم المساعدات والتسهيلات اللازمة لتسليم البضاعة المبيعة، ويتقاضى هذا النوع من الوكلاء عمولة على المبيعات بالإضافة إلى مبلغ ثابت مقابل أتعاب ومصاريف التخزين وتسهيلات تسليم البضائع، والجدير بالذكر أن البضائع تباع بنفس العلامة التجارية (للأصيل).¹

ب-2)- الموزعون:

الموزع هو عبارة عن عميل يقوم بالشراء المباشر من المصدر أو الشركة متعددة الجنسيات وذلك بغرض البيع لحسابه الخاص، وقد تقوم الشركة المعينة أو المصدر بمنح إمتياز لموزع ما لخدمة سوق معين، بمعنى أن الموزع قد يكون المستورد الوحيد في سوق معينة لمنتجات إحدى الشركات الأجنبية سواء قام بالبيع لتجار الجملة أو التجزئة أو الاثنين معا أو البيع المباشر للمستهلك الأخير أو الصناعي في هذا السوق.

ويمكن اعتبار الموزع الوحيد لمنتجات شركة ما أصيلا فيها يختص بالمعاملات التجارية وإمكانات قيامه وحرية في إتخاذ القرارات و ممارسة الأنشطة والسياسات التسويقية المختلفة كالتسعير والترويج والتوزيع المادي للسلع... الخ.²

(III) : خصائص الاستثمار الأجنبي غير المباشر:

أما خصائص هذا النوع من الاستثمار فهي:

- سهولة الدخول والخروج إلى الدول المضيفة والأسواق المستهدفة .
- يعمل على زيادة سيولة وعمق أسواق الأوراق المالية.
- صعوبة تحكم الأسواق المالية المضيفة في هذه الاستثمارات وضبطها حيث قد تنسحب بصورة مفاجئة نتيجة عوامل عدة.

1- عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص509

2- عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص513

- ينحصر هذا الاستثمار في المبادلة والمتاجرة بالأوراق المالية الدولية أو الأوراق المسجلة في أسواق مالية أجنبية بالنسبة للمستثمر.
- الهدف الرئيس له تحقيق أرباح وعوائد أكثر من العوائد في السوق المحلي مع تخفيض المخاطرة من خلال هذا التنوع.

IV- مزايا وسلبيات الاستثمار الأجنبي غير المباشر:

تتجسد أهمية الاستثمار الأجنبي بالنسبة للدولة الضعيفة والتي تترتب على حركة رؤوس الأموال على شكل الاستثمار الأجنبي غير المباشر (الاستثمار المحفظي) خاصة نحو الدول النامية ومنها الدول العربية ، وهي كالتالي

(أ)- المزايا:

- إن من أهم ما يميز هذا النوع من الاستثمارات هو سهولة الدخول والخروج إلى الدول الضعيفة والأسواق المهددة ، إذ يسعى مستثمرو المحافظ الدولية إلى تعديل مراكزهم الاستثمارية ، وبالتالي الخروج أو الدخول إلى أسواق الأوراق المالية في الدول الضعيفة وفقا لتطور الأسواق المالية لهذه الدول، كما لذلك من انعكاسات على استقرار أسواق الأوراق المالية في هذه الدول.
- تعمل الاستثمارات على زيادة سيولة وعمق أسواق الأوراق المالية ، إذ أنه يكون في الأغلب في شكل استثمارات مؤسسية تتصف بقراراتها الاستثمارية بطول الأمد ، وتكون مبنية على أسس علمية رشيدة إضافة إلى سرعة اتخاذ القرار وتنفيذه . وجدير بالذكر إن السوق المالي الأكثر سيولة تشجع على المزيد من الادخار والاستثمار وهذا يساعد بدوره على زيادة جذب الأموال وتوجيهها نحو الاستثمارات سواء إلى الأسواق الأولية أو الثانوية.
- يشير الاقتصاديون إلى أن الاستثمار الأجنبي غير المباشر (المحفظي) يمكن أن تعود بالنفع على القطاع الحقيقي للاقتصاد ، إذ يمكن لتدفق الاستثمار الأجنبي المحفظي توفير مصدر للاستثمارات الأجنبية ولإسريم إلى البلدان النامية ذات الشحة في رؤوس الأموال. لذا فانه يحتمل أن تكون مكملة للادخار المحلي لتحسين معدل الاستثمار من خلال توفير النقد الأجنبي في البلدان النامية، كما إنها أيضا تقلل من ضغط فجوة العملات الأجنبية لأقل البلدان نموا مما يجعل الواردات من السلع الاستثمارية اللازمة سهلة بالنسبة لهم . لذا فان تحرر تدفقات رأسمال المحفظة العالمية قد يقود إلى معدلات أعلى

من النمو الاقتصادي، لأنهم قد يميل إلى تسريع أسواق الأسهم العالمية ، وتلك تقود بدورها إلى إنتاجية متزايدة للعامل المحلي.¹

- إن توجيه الاستثمارات الأجنبية إلى أسواق الأوراق المالية المحلية، يعني حركة رؤوس الأموال إلى ذلك البلد وهذا من مزاياه كما أشار بأهيزيد من الطلب على العملة التي تتجه إليها العملات ويرفع سعرها في الأسواق ويؤدي إلى زيادة عرض العملات التي تخرج منها رؤوس الأموال وبالتالي هبوط أسعارها.

(ب) - سلبيا²:

أما من أبرز سلبيات هذا النوع من الاستثمار فهو صعوبة تحكّم الأسواق المالية المضيفة في مثل هذه الاستثمارات كضبط إيقاعها، إذ قد تنسحب هذه الاستثمارات بصورة مفاجئة، وفي شكل موجات بيع نتيجة عدة عوامل ، ما يؤثر سلبا في استقرار سوق الأوراق المالية في البلد المضيف، كما حصل في الأزمة المالية العالمية الأخيرة. أضف إلى ذلك أن هذا النوع من الاستثمار الأجنبي قد لا يساهم بصورة مباشرة في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال تخفيض معدلات البطالة كرفع الطاقة الإنتاجية كزيادة معدلات النمو، كذلك لأنهم يتمثل باستثمار في الأدوات المالية المهرجة في سوق الأوراق، ولا يأخذ بالضرورة الأولويات الاقتصادية الكلية.

المبحث الثاني : المناخ الاستثماري:

تطور مفهوم المناخ الاستثماري تدريجيا إلى أن أصبح يشتمل على توليفة مركبة من العوامل الاقتصادية الاجتماعية والسياسية التي من خلالها تسعى الجهات الوصية إلى الترويج للقطر وللفرص الاستثمارية، ذلك أن المستثمرين الوطنيين والأجانب لا يقررون توطين استثماراتهم في منطقة إلا بعد فحص الشروط العامة لذلك المناخ.³

المطلب الأول : تعريف المناخ الاستثماري

يذهب بعض المحللين إلى اعتبار المناخ الاستثماري على أنه حصيلة الظروف التي تؤثر في القرار الاستثماري المحلي والأجنبي على حد سواء بأبعاده الاجتماعية والاقتصادية، المحددات المحلية والتدفقات

1-أياد طاهر محمد، الاستثمار الأجنبي غير المباشر وانعكاسه على تداول الأسهم العادية دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013 ، ص106

2- محمد كمال أبو عمشة، الاستثمار في أسواق المال الخليجية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية دراسة حالة بورصة قطر، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العددان 61 و 62 ، 2013 ، ص 75

3- وصاف سعدي، محمد قويدري، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر - بين الحوافر والعوائق- ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف، الجزائر، العدد الثامن 2008 .، ص39

الخارجية القانونية التي تعمل على توجيه المدخرات المحلية، والتدفقات الخارجية في أوجه الاستثمار المثلّي، لاسيما وقد باتت حركة رأس المال أكثر انسيابا من ذي قبل وهذا ما يفسر رغبة المستثمر الأجنبي بالشعور بالأمان¹.

كما يمثل تعبير مناخ الاستثمار مجمل الأوضاع والظروف المؤثرة في اتجاهات رؤوس الأموال وتوطنها فالأوضاع العامة للدولة وما تتصف به من استقرار أو اضطراب، والتنظيم الإداري للدولة وما يتميز به البلد المضيف من خصائص جغرافية وديموغرافية، مما يعكس على توفر عناصر الإنتاج وما يشيده البلد المضيف من بني تحتية ثم خطط الدولة وبرامجها الاقتصادية وموازنتها، ومدى مساهمتها في تحقيق نمو مطرد ومتوازن بالداخل ومع الخارج، وطبيعة السوق السائدة بالدولة وآليته، النظام القانوني ومدى كماله ووضوحه وثباته وتوازنه بما ينطوي عليه من حقوق وأعباء، كل هذه العناصر تدخل في تعريف مناخ الاستثمار حيث تعتبر هذه العناصر متداخلة وتؤثر وتتأثر ببعضها البعض، وغالبية العناصر المذكورة متغيرات يخلق تفاعلها أوضاعا جديدة بمعطيات مختلفة وترجم محصلتها كعوامل جاذبة لرأس المال أو طاردة له.²

المطلب الثاني: عناصر المناخ الاستثماري ومقوماته نجاحه

يمكن إيضاحها فيما يلي:³

■ جهاز مالي قادر على تحقيق الاستقرار في جهاز الأسعار وتحقيق التشغيل الكامل، وذلك بتحقيق التوازنات المالية المؤدية لهدف النمو المطلوب والمعتمد على الهيكل الضريبي وتنظيم أولويات الإنفاق الحكومي؛

■ سلطة نقدية محققة للاستقرار النقدي مستخدمة بذلك أدوات السياسة النقدية لتحقيق أهداف النمو والمساهمة في تحقيق استقرار اقتصادي بالإضافة إلى إيجاد مناخ استثماري جاذب لرؤوس الأموال الأجنبية؛

■ سياسة تجارية مرتكزة على التوجيه الخارجي لزيادة القدرة التنافسية في الأسواق المحلية، وزيادة قوى الدفع لإيجاد منشآت قادرة على الابتكار وإضافة المزايا التنافسية داخل الاقتصاد ككل؛

■ سوق عمل قادر على تنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية بنجاح معتمد على معدل الأجر الحقيقي، حيث يعمل على تخصيص عوامل الإنتاج المحلي في استمرار القدرة التنافسية للوصول إلى العالمية.

المطلب الثالث: مكونات المناخ الاستثماري

1- أحمد زكريا صيام، آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة - الأردن كنموذج، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الأردن، العدد الثالث، ص92

2- سعدي يحيى، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة قسنطينة، 2006-2007، ص 175.

3- علي لطفي، الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2009، ص 32

الفرع الأول: المناخ السياسي:

يؤثر المناخ السياسي في تشكيل مناخ الاستثمار بالدولة المضيفة، حيث أن عدم الاستقرار السياسي إلى خفض معدلات الادخار، وزيادة معدلات هروب رؤوس الأموال¹، وعليه هناك مجموعة من العوامل تؤثر على المناخ الاستثماري يمكن إيجازها فيما يلي:²

- النمط السياسي المتبع من حيث كونه نظاما ديمقراطيا أو دكتاتوريا.
- موقف الأحزاب السياسية الداخلية والمحلية في الدول اتجاه الاستثمار الأجنبي.
- دور المؤسسة العسكرية في إدارة شؤون البلد المضيف من حيث درجة الوعي السياسي لديها ومدى تفهمها لمشاكل التنمية الاقتصادية.
- دراسة العلاقة بين بقاء الزعيم الحاكم وحالة الاستقرار السياسي، ومدى الأثر إذ ظل باقيا أم يختل النظام برحيله أو بقاءه.
- حالة الاستقرار السياسي في الدولة المضيفة خلال العشرة أو العشرين سنة القادمة.
- درجة الوعي السياسي من حيث الرغبة في السماح للاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية.

الفرع الثاني- المناخ الاقتصادي:

يتمثل المناخ الاقتصادي في مجموعة من العوامل المؤثرة على المستثمر، وعلى نشاط المشروع، وهي كالاتي:³

- مقدار الموارد الطبيعية المتاحة داخل الدولة.
- مدى تطوير البنية التحتية ومدى صلاحيتها.
- منافذ السوق الداخلية والخارجية المؤثرة على القوة الشرائية، ودرجة حرية الدخول للمشروعات.
- درجة المنافسة المتاحة داخل الدولة والقدرة على مواجهة المنافسة الخارجية.
- دور وسائل الدعاية والإعلان عن السلع المنتجة.

1- عبد الحميد برحومة، عنتره برباش، مخاطر مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر -دراسة تحليلية لمؤشرات خطر البلد للفترة 2000-2012 ،

مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد العاشر، 2013 ، ص230

2- علي لطفي، المرجع السابق، ص30

3- علي لطفي، المرجع سبق ذكره، ص31

- توفر العمالة المدربة والماهرة.
- مرونة السياسة الاقتصادية المالية والنقدية خاصة السياسة الضريبية وسياسة سعر الصرف ومدى ثباتها واستقرارها، وهو ما يهتم به المستثمر.
- درجة وضوح واستقرار قوانين الاستثمار، ومدى كفاءة البنوك وقدرتها على توفير المعلومات التحتية للمستثمر ومعدلات الفائدة على التسهيلات الائتمانية.
- معدل الفرص الاستثمارية المتاحة داخل الدولة ذات المخاطر المنخفضة، ودرجة الحماية للمستثمرين داخل الدولة.
- مدى استقرار السياسات السعيرية ومعدلات التضخم بحد أدنى خمس سنوات.

الفرع الثالث - المناخ الاجتماعي والثقافي:

يشتمل هذا المناخ على مجموعة من العوامل المؤثرة على نشاط المشروع وإمكانية تكامله ومقدار التعاون المطلوب ويبرز ذلك من خلال¹:

- دور السياسة التعليمية والتدريبية والتكوينية المعتمدة.
- درجة الوعي بعناصر ومقومات التقدم الاقتصادي، ودرجة تفهم وتعاون أفراد المجتمع لنشاط الشركات الأجنبية.
- درجة الوعي الصحي ومقدار التأمينات الاجتماعية المتبعة.
- القيم الأخلاقية والاجتماعية والدينية.
- وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة.
- هيكل الاستهلاك لمختلف الطبقات الاجتماعية.
- العادات والتقاليد وأذواق المستهلكين.
- درجة الكثافة السكانية، توزيعها ومستوى ظروف معيشة السكان .

الفرع الرابع- المناخ القانوني:

1- بجاوية سهام، الاستثمارات العربية البينية ومساهماتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص2

الفصل الأول:الإطار المفاهيمي حول الاستثمار الأجنبي المباشر والغير المباشر

وهو مجمل القوانين المحفزة أو الطاردة ذات الصلة بالاستثمار¹ (قانون الاستثمار، قانون العمل، قانون الجمارك، قانون التجارة، قانون حماية المستهلك، قانون الإشهار، النظام الضريبي، الحوافز والضمانات، الامتيازات، رخص الاستثمار، رخص الاستيراد، الإجراءات الإدارية، البيروقراطية، عدالة القضاء، وجود اتفاقيات كاتفاقية عدم الازدواج الضريبي)²

حيث تعتمد الاستثمارات بصفة رئيسية على الاستقرار السياسي ووجود قوانين وتشريعات تكفل حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية؛ بالإضافة لضمانات ضد المخاطر الاقتصادية مثل مخاطر التأميم والمصادرة، حق المستثمر في تحويل أرباحه لأي دولة في أي لحظة يريد تنافس دول العالم بعضها البعض على إصدار تشريعات للإشهار تفوق الحوافز التي تقدمها دول العالم الأخرى، بشرط ألا تؤدي تلك الحوافز لضياع الموارد القومية والأخذ من سيادة ومكانة الدولة المضيفة.³

1- عبد الحميد برحومة، عنتره برياش، المرجع سبق ذكره، ص 23

2- بجاوية سهام، المرجع سبق ذكره، ص 27

3- يعقوب علي جانفي، علم الدين عبد الله بافقا، تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاسها على الوضع الاقتصادي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية مؤتمر الاستثمار والتمويل حول الاستثمار الأجنبي المباشر، مصر، 2006 ص 5

خلاصة:

رغم كل التعاريف حول الإستثمار خاصة الأجنبي إلا أن هذا الموضوع يبقى واسعا نظرا لإشتماله عدة أنواع وأشكال وإختلاف وجهات النظر حوله ، إلا أنه يبقى أحد أهم المحركات الأساسية التي من شأنها أن تزيد في النمو الإقتصادي، ولا يمكننا معرفة ما يعنيه الإستثمار الأجنبي إلا من خلال دراسة كل ما يتعلق به.

كما يتضح لنا مما سبق ذكره في هذا الفصل، أنه نظرا لأهمية الاستثمار الأجنبي (المباشر والغير المباشر) باعتباره مصدرا من مصادر التمويل تسعى الدول المضيفة خاصة منها الدول النامية إلى توظيفه كعامل لتدعيم مخططاتها التنموية بالموازاة لذلك فإن المستثمرين الأجانب يعتبرونه عاملا ديناميكيا لانتشارهم في السوق العالمية وتعظيم أرباحهم.

وتعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي أبدت مجهودات لتحسين أوضاعها الاقتصادية والسياسية حيث قامت بعدة إصلاحات وباشرت بتنفيذ عدة برامج تقوم على تحرير الاقتصاد وخصخصته، لكن بالرغم من إرسائها لهذه الإصلاحات ورغم الحوافز التي منحتها للمستثمرين الأجانب إلا أنها لم ترقى إلى المستوى المطلوب.

الفصل الثاني

الإطار النظري للعلاقة بين النمو

الاقتصادي والاستثمار الأجنبي

تمهيد:

يعتمد الإطار النظري لتقدير العلاقات القياسية بين الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي إما على النموذج التقليدي الحديث (Neo-Classical Model) أو على نموذج النمو الداخلي (Endogenous Growth Model) حيث يعتبر النموذج التقليدي الحديث ، أن الاستثمار الأجنبي أداة لزيادة حجم الاستثمار في الدولة المضيفة ومن ثم زيادة كفاءته .

سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى مختلف الجوانب المتعلقة بالتنمية والنمو الاقتصادي سواءا النظريات المفسرة لهما أو الفرق بينهما، وسنركز على الأفكار الحديثة الخاصة بهما والتي تتعدى التنظير المباشر لعملية حدوث التنمية والنمو الاقتصادي.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

نظرا لوجود علاقة بين مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية فإنه عادة يتم نوع من الخلط بين المفهومين ولهذا الغرض سنقوم في هذا المبحث بتعريف كل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، والمقاييس المستعملة لقياسهما.

المطلب الأول النمو الاقتصادي

أولا: تعريف النمو الاقتصادي:

"لقد تعددت تعاريف النمو الاقتصادي، بحيث يعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة في بلد ما لمدة سنة"¹.

كما يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، وهذا المفهوم يعني ما يلي:

(أ)- أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل لابد وأن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل نمو الدخل الكلي يفوق معدل النمو السكاني. وكثيرا ما يزيد إجمالي الناتج المحلي في بلد ما ويزيد عدد السكان بمعدل أعلى وبالتالي لا تكون هناك زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي بالرغم من زيادة الناتج المحلي"².

ومما سبق يمكن القول أن³:

معدل النمو الاقتصادي = معدل النمو الدخل القومي - معدل النمو السكاني

(ب)- "أنّ النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي، فالدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة وذلك مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها، أما الدخل الحقيقي الذي يساوي نسبة الدخل النقدي إلى المستوى العام للأسعار فهو يشير لكمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من انفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية

¹ - Amine .V.Sarkan, poverty alleviation towards sustainable development , revue economie et management, université de Tlemcen, N° 02, mars 2003 ,P113.

² - محمد عبد العزيز عجمية ، إيمان غظية ناصف ، "التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية"، الإسكندرية ، قسم الاقتصاد ، كلية التجارة

بالإسكندرية ، 2000 ، ص51

³ - المرجع نفسه، ص51

معينة. فإذا زاد الدخل النقدي بنسبة معينة وزاد المستوى العام للأسعار بنفس النسبة فإن الدخل الحقيقي سوف يظل ثابتاً ولا يحدث هناك تحسن في مستوى معيشة الفرد، وإذا زاد الدخل النقدي بمعدل أقل من معدل الزيادة في الأسعار فإن الدخل الحقيقي للفرد سوف ينخفض ويتدهور مستوى معيشته. ومن ثم لن يحدث هناك نمو اقتصادي إلا إذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم¹.

ومما سبق يمكن القول أن²:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي - معدل التضخم

(ج)- إنَّ النمو الاقتصادي ظاهرة مستمرة وليست ظاهرة مؤقتة، فقد تقدم دولة غنية إعانة لدولة فقيرة، تزيد من مستوى الدخل الحقيقي فيما لمدة معينة ولكن لا تعتبر هذه الزيادة المؤقتة نمواً اقتصادياً³.

"هكذا فإنه لا بد للاقتصاد من النمو حتى يتمكن من توفير مستوى معيشي مرتفع ومتزايد للناس، أي ما يكفل لهم الحصول على المزيد من السلع والخدمات، وأن تكون نوعيتها أفضل، فكلما تسارع نمو اقتصاد بلد ما تحسنت مستويات المعيشة فيه وارتفعت، ولتحقيق النمو فإن اقتصاد دولة معينة لا بد أن يزيد من مواردها الإنتاجية المتمثلة فيما يلي"⁴:

1- الموارد الطبيعية: يعرف الاقتصاديون الموارد الطبيعية بأنها تشمل الأرض والمواد الخام مثل:

المعادن والمياه، وضوء الشمس.

2- رأس المال: ويضم المصانع والأدوات والمؤن والمعدات.

3- اليد العاملة: تعني كل الناس الذين يبحثون عن عمل أو يعملون، كما تعني مستوياتهم التعليمية وخبراتهم العملية.

4- التقنية: وتشير إلى البحث العلمي والبحث في مجال الأعمال والمخترعات.

ثانياً: مقاييس النمو الاقتصادي:

من أهم مقاييس التغيير الحاصل في حجم النشاط الوطني و الذي يعبر عن النمو الاقتصادي ما يلي:

(أ) - المعدلات النقدية للنمو:

"يتم قياس معدلات النمو من خلال تحويل المنتجات العينية والخدمات إلى ما يعادلها بالعملة النقدية المتداولة، ويعتبر ذلك أفضل الأساليب المتاحة للتقدير خاصة بعد إجراء التعديلات والأخذ بعين الاعتبار سوء

¹- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الإسكندرية، دار الجامعة بالإسكندرية، 2000، ص 12

²- المرجع نفسه، ص 12

³- المرجع نفسه، ص 13

⁴- عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، الأردن، 2008، ص 34

التقدير والتضخم، ونسب التحويل بين مختلف العملات، حيث تحاول الدول الاتفاق على نظام محاسبي موحد تلتزم به مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية، ويتم قياس معدلات النمو باستخدام مختلف أنواع الأسعار منها مايلي:¹

أ- (1) - معدلات النمو بالأسعار الجارية:

عادة ما يتم قياس النمو الاقتصادي باستخدام البيانات المنشورة سنويا وذلك باستخدام العملات المحلية، ويكون ذلك عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترات قصيرة، حيث يتم استخدام معدل نمو الناتج الوطني الإجمالي ومعدل نمو الدخل الوطني، إلا انه مع بروز ظاهرة التضخم تم اللجوء إلى حساب معدلات النمو بالأسعار الثابتة.

أ- (2) - معدلات النمو بالأسعار الثابتة:

لقد أصبحت الأسعار الجارية لا تعبر عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل نتيجة لارتفاع الأسعار وظهور التضخم، مما استلزم تعديل البيانات استناد إلى الأرقام القياسية للأسعار ويتم تقديرها بالأسعار الثابتة بعد إزالة اثر التضخم ويكون ذلك عند قياس معدلات النمو الاقتصادي طويل الأجل.

أ- (3) - معدلات النمو بالأسعار الدولية:

لا يتم استخدام العملات المحلية عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة، بل يتم استخدام عملة واحدة عادة ما تكون الدولار الأمريكي لحساب المقاييس المطلوب حسابها خاصة في مجال التجارة الخارجية، وبالتالي تقوم العملات المحلية وتحويل إلى ما يعادلها من تلك العملة الموحدة دوليا بعد إزالة أثر التضخم.

ب) - المعدلات العينية للنمو الاقتصادي:²

يعتبر معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أو من الناتج الوطني أو من الدخل الوطني من أهم مؤشرات قياس النمو الاقتصادي وعلاقته بالنمو السكاني، وكان هذا نتيجة للزيادة الهائلة في معدلات زيادة السكان في الدول النامية والتي تقارب زيادة معدلات نمو الناتج الوطني، أما في مجال الخدمات ونظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية فقد تم استخدام مقاييس أخرى والتي تعبر عن النمو الاقتصادي مثل: عدد الأطباء لكل ألف نسمة ... الخ.

ج) - مقارنة القوة الشرائية:³

¹ - محمد مدحت مصطفى ، سهير عبد الظاهر احمد ، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية ، مصر، الإشعاع الفنية ، 1999 ، ص118

² - محمد مدحت مصطفى ، سهير عبد الظاهر احمد، مرجع سابق، ص119

³ - محمد مدحت مصطفى ، سهير عبد الظاهر احمد، مرجع سابق ، ص120

لقد اعتمد صندوق النقد الدولي مقياس يعتمد على القدرة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها والذي يعني حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنة بالقدرة الشرائية للعملة في البلدان الأخرى، وقد كانت المنظمات الدولية تقوم بترتيب الدول حسب درجة التقدم وفقا لمقياس الناتج الوطني مقوما بالدولار الأمريكي، حيث أن تلك الطريقة تربط قوة الاقتصاد في حد ذاته وبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار، ورغم ذلك فالمؤسسات الدولية لم تقم بالأخذ بهذه الطريقة لأنها تبرز التقدم الذي أحرزته بعض الدول التي تبنت الاقتصاد المخطط في السبعينات وفي الآونة الأخيرة قام صندوق النقد الدولي بتبني هذه الفكرة.

المطلب الثاني: تعريف التنمية الاقتصادية وقياسها:

أولا: تعريف التنمية الاقتصادية:

"يعرف الجغرافي Sylvie Brunel التنمية الاقتصادية على أنها قدرة البلد على إشباع حاجيات السكان الضرورية مما يوفر لهم الرفاهية"¹

"كما تعرف التنمية الاقتصادية كذلك بأنها كل ما يفعله الإنسان لتحسين حياته وتطويرها للأفضل، مستخدما كل ما لديه من موارد ووسائل وأدوات خبرات متاحة"²

هذا وقد تعددت تعاريف التنمية الاقتصادية، "فيعرفها البعض بأنها العملية التي بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، حيث أن هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في الهيكل الاقتصادي"³

"من ثم فإن التنمية الاقتصادية لا تنطوي فقط على تغييرات اقتصادية معينة بل وتتضمن كذلك تغييرات هامة في المجالات الاجتماعية والهيكلية والتنظيمية، حيث أنها تتضمن زيادات في الدخل القومي الحقيقي وكذلك في نصيب الفرد منه وهذا يحسن في الدخل أو الإنتاج و يساعد على زيادة الادخار مما يدعم التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي في المجتمع وتساعد هذه بدورها على دعم الإنتاج والدخل كما تشمل التنمية الاقتصادية كذلك على تحسين المهارات وتنظيم الإنتاج، وتطوير وسائل النقل والمواصلات وتحسين مستويات الصحة والتعليم"⁴

"هكذا فإن حدوث النمو الاقتصادي لا يعني بالضرورة تنمية، حيث التجارب في الواقع والوقائع تؤكد أن الزيادة في الدخل الوطني الحقيقي ونصيب الفرد ومعدلات الادخار تمثل فقط جزء من التغيرات الأساسية التي تتضمنها عملية التنمية، كما أنه من المحتمل أن يتحقق نمو اقتصادي سريع بينما قد يحدث تباطؤ في عملية

¹ - Pierre Dallence , luc lecro, croissance et mutations de l'économie mondiale depuis 1945, Edition de seuil, 1999 , p152.

² - حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، التنمية-اجتماعيا ،ثقافيا،اقتصاديا،سياسيا،إداريا، بشريا،الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2009 ، ص 11

³ - محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف ، مرجع سابق ، ص 55

⁴ - محمد عبد العزيز عجمية ، محمد علي الليثي ، التنمية الاقتصادية ، الإسكندرية، الدار الجامعية بالإسكندرية ، 2003 ، ص 20

التنمية، وذلك لعدم مواكبة تحسن النمو الاقتصادي للتحويلات الاجتماعية والسياسية والثقافية، فمثلا بلغ النمو الاقتصادي للدخل الوطني معدلات مرتفعة تقارب 6% في بعض الدول النامية في أمريكا اللاتينية ومع ذلك بقيت مستويات المعيشة فيها منخفضة واستمرت فئات واسعة من سكانها تعاني من الفقر والجهل والمرض والبطالة، كما أن الفجوة بين الأغنياء والفقراء اتجهت نحو الاتساع حيث ارتفعت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، في حين حققت دول أخرى معدلات نمو اقتصادي متواضعة في نمو الدخل الوطني، فقد استطاعت أن تحقق تقدما لا بأس به على مستوى مؤشر مركب التنمية البشرية في عدد الحالات المتصلة بإشباع الاحتياجات الأساسية، فمثلا استطاعت سيريلانكا في الثمانينات من القرن الماضي من رفع العمر المرتقب عند الولادة إلى (73 سنة) وهو قريب من معدل الدول المتقدمة (74 سنة) كما تمكنت من زيادة متوسط الملمين بالقراءة والكتابة إلى 78% من السكان¹

ثانيا: قياس التنمية:

"نظرا لصعوبة تحديد التنمية الاقتصادية قامت منظمة الأمم المتحدة في إطار برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD)، بإصدار مقياس للتنمية والمتمثل في دليل التنمية البشرية (HDI) والذي ظهر سنة 1990، وهو يشمل ثلاث معايير أساسية متمثلة في المستوى الصحي المعبر عنه بالسن المتوقع عند الميلاد، و المستوى التعليمي، والعامل الثالث مستوى المعيشة المعبر عنه بمستوى الدخل الحقيقي المعدل، بالإضافة إلى هذا الدليل هناك دليل آخر يأخذ بعين الاعتبار عدم العدالة في توزيع القدرات البشرية بين الذكور والإناث بالإضافة إلى المعايير الثلاثة السابقة المذكورة، ويتمثل هذا المقياس في دليل التنمية البشرية المعدل للجنس"².

"أما الدليل الأخير للتنمية يتمثل في مؤشر الفقر التنموي الذي يرجع استعماله إلى التقرير العالمي حول التنمية البشرية لسنة 1997، ويهتم هذا المؤشر أساسا بالاختلالات والنقائص في نفس مكونات أو عناصر التنمية، حيث أن الفقر التنموي يتمثل في حرمان الفرد من العناصر الأساسية للتنمية البشرية والمتمثلة في رعاية صحية جيدة ومستوى تعليمي مرضي ومستوى معيشي عام مقبول لحد ما"³.

¹ - علي عبد الله، موقع التنمية البشرية ضمن الإصلاح الهيكلي، مجلة الباحث، عدد 02، الجزائر، 2003، ص103

² - صدر الدين صوا ليلي، مرجع سابق، ص60

³ - صيب رجم، ظاهرة الفقر و آثارها على التنمية الاقتصادية، مجلة الاقتصاد والمناجمت، العدد 04، جامعة تلمسان، الجزائر، مارس 2005،

المبحث الثاني : نماذج النمو النيوكلاسيكية والحديثة

تعتبر النماذج النيوكلاسيكية للنمو ونماذج النمو الداخلي (نماذج النمو الحديثة) المنطلق الأساسي لمعظم لدراسات النظرية والتطبيقية حول جدوى الاستثمار الأجنبي (المباشر وغير المباشر) ومدى تأثيره على النمو الاقتصادي وسوف نتعرض لكل منهما فيما يلي:

المطلب الأول : نماذج النمو النيوكلاسيكية

تنبع النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي مباشرة قبل نموذج (هارود-دومار)، كما تعتبر النظريات التي أتت قبل نموذج (سولو) للنمو منبع الأفكار التي اعتمد عليها (سولو) في بناء نموذجه المتعلق بالنمو الاقتصادي، حيث أن الأسباب التي أدت إلى كتابة مقاله سنة 1956 :

"A contribution to the theory of economic growth" « متمثلة في المسار الذي سطره كل من (هارود) و(دومار) في تفسيرهما للنمو الاقتصادي.

أولاً: نموذج هارود-دومار:

لقد حاول كل من (هارود و دومار) (Harrod-Domar) البحث عن صيغة موحدة ومتكاملة للنمو الاقتصادي، تعتمد على الجمع بين التحليل الكنتزي و عناصر النمو الاقتصادي، حيث تم صياغة أفكارهما في شكل نموذج يظهر أن¹:

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{معدل الادخار}}{\text{رأس المال/الناتج}}$$

"الافتراض الأساسي للنموذج هو أن الإنتاج يعتمد على كمية رأس المال (K) المستثمر في الوحدة الإنتاجية، وأن معدل النمو في الناتج ($\Delta Y/Y$) يعتمد على الميل الحدي للادخار (Marginal Propensity to Save MPS) (ورمزها ($\Delta S/\Delta Y$) وكذلك معامل رأس المال / الناتج (capital output ratio) ورمزها (K/Y) وبافتراض تساوي الميل الحدي للادخار مع الميل المتوسط للادخار أي²:

$$\frac{\Delta S}{\Delta Y} = \frac{\Delta S}{\Delta Y} = s \dots\dots\dots (1)$$

حيث أن (s) هي معدل الادخار

وفي حالة التوازن فإن الادخار يساوي الاستثمار أي : $S=I$

وبذلك فإن : (2). $i=I/Y$

حيث (i) هي معدل الاستثمار، وأن الاستثمار (I) هو التغير الذي يحصل في خزين رأس المال أي أن:

1- رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، دراسة حالة تونس-الجزائر-المغرب، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، باتنة، 2008، ص79
2-مدحت القرشي، مرجع سابق، ص75

$$I = \Delta K \dots\dots\dots (3)$$

والمعامل الحدي لرأس المال / الناتج (Incremental Capital Output Ratio) يساوي (K) أي أن:

$$\frac{\Delta K}{\Delta Y} = k = \frac{I}{\Delta Y} \dots\dots\dots (4)$$

ومن المعادلة (4) نحصل على:

$$K = \frac{I}{\Delta Y} \dots\dots\dots (5)$$

وبقسمة طرفي المعادلة (5) على Y نحصل على:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{I/Y}{K} \dots\dots\dots (6)$$

وعليه فإن معدل النمو في الناتج يساوي معدل الاستثمار (أو معدل الادخار) مقسوما على المعامل الحدي لرأس المال / الناتج.

ويمكن إعادة صياغة المعادلة بالشكل التالي:

$$g = \frac{s}{k}$$

حيث أن :

g: تمثل معدل نمو الناتج

s: معدل الادخار

K: المعامل الحدي لرأس المال / الناتج.

"كما أن رصيد رأس المال يساوي الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي، أي أن"¹:

1- رفيق نزاري ، مرجع سابق ، ص 80.

$$I = I_f + I_d \dots\dots\dots(7)$$

حيث أن:

I_d : الاستثمار المحلي

I_f : الاستثمار الأجنبي

وبالتعويض في المعادلة (7) نتحصل على:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{(I_d + I_f) / Y}{K} \dots\dots\dots(8)$$

$$g = \frac{\frac{I_d}{y} + \frac{I_f}{y}}{K} \dots\dots\dots(9) \quad +$$

$$g = \frac{S + \frac{I_f}{y}}{K} \dots\dots\dots(10)$$

"من هنا فإن النمو الاقتصادي ينخفض بانخفاض الادخار المحلي أو رصيد رأس المال، ونظرا لانخفاض معدلات الادخار في الدول النامية فإنها تعتمد على بدائل لسد الفجوة بين الاستثمار المحلي والادخار المحلي، أهمها تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى داخل أراضيها"¹.

ثانيا : نموذج سولو

¹-رفيق نزاري، المرجع نفسه، ص80

"يعتبر نموذج (سولو) النيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي إسهماً حلاً بذور التطوير للنظرية النيوكلاسيكية في النمو، حيث يقوم هذا النموذج على توسيع إطار نموذج هارود-دومار عن طريق إدخال عنصر العمل، ومتغير مستقل ثالث وهو المستوى التكنولوجي إلى معادلة النمو الاقتصادي"¹.

"وتتمثل المتغيرات الداخلية في النموذج في كل من الإنتاج (Y)، رأس المال (K)، العمل (L) ومردودية العمل (A)، حيث بحوزة الاقتصاد في كل لحظة حجم معين من العوامل الثلاثة المذكورة، وتدخل هذه العوامل في دالة الإنتاج في الشكل التالي:

$$Y(t) = F((K(t), A(t) L(t)) \dots\dots\dots(11)$$

حيث أن: t تمثل الزمن .

ومن خصوصيات هذه الدالة، الزمن لا يدخل مباشرة في الدالة، وأن الإنتاج يتغير في الزمن بتغير عوامل عوامل الإنتاج المحصل عليها عن طريق كميات معطاة من رأس المال والعمل والتي تزداد في الزمن عن طريق التقدم التقني، والذي يتم بزيادة حجم المعرفة، أما الجداء التالي (AL) يسمى بالعمل الفعلي، ويقال على التقدم التقني الذي يرفع من العمل الفعلي بأنه حيادي، حيث أن الطريقة التي يؤثر بها (A) على دالة الإنتاج يستلزم أن نسبة الإنتاج (K/Y) ثابتة، وهذه النتيجة مؤكدة في المدى الطويل عن طريق المعطيات التجريبية"²

"ومن الفرضيات الأساسية في نموذج سولو هو أن كل من عوامل الإنتاج، رأس المال والعمل الفعلي لديهم وفورات حجم ثابتة، هذا يعني أنه إذا ضاعفنا كميات رأس المال والعمل الفعلي نتحصل على إنتاج مضاعف بنفس الكمية، بالإضافة إلى ذلك فإنه يفترض على الاقتصاد أن يكون متطور بالقدر الكافي، بحيث كل الأرباح الناتجة عن التخصص تكون مستغلة بصفة كاملة، وهذا قد لا يحدث في حالة اقتصاد غير متطور بصفة معينة، أين مضاعفة كميات رأس المال والعمل تؤدي إلى زيادة في الإنتاج بأكثر من الضعف"³.

"وكذلك من خصوصيات دالة الإنتاج، أن الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تؤوّل إلى ما لانهاية لما كل من رأس المال والعمل يؤوّلان إلى الصفر، وتؤوّل إلى الصفر لما يؤوّلان إلى ما لانهاية كالاتي"⁴:

$$Lim (F_K) = lim (F_L) = \infty ; Lim(F_K) = lim(F_L) = 0 \dots\dots\dots(12)$$

¹-2 رفيفق نزارى ، مرجع سابق ، ص 81

2- صدر الدين صواليلي، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص 40

3- صدر الدين صواليلي، مرجع سابق ، ص 41

4- صدر الدين صواليلي، مرجع سابق ، ص 41

$$K \rightarrow 0 \quad L \rightarrow 0 \quad K \rightarrow \infty \quad L \rightarrow \infty$$

" ويفترض نموذج سولو أن الاستثمار الصافي يساوي الادخار، بحيث إذا رمزنا ب S لنسبة الادخار فإن الزيادة في رأس المال تكتب ب $dK(t)/dt = sY(t)$ ، وأن عدد السكان ينمو بمعدل خارجي قيمته n، بالإضافة إلى أن سوق العمل هو في التوازن في المدى الطويل، وعليه فإن المتغيرة L تمثل كل من العرض والطلب ويمكن كتابتها $dL(t)/dt = nL(t)$ ، وإذا قمنا بالتعبير عن الزيادة في A(t) بزيادة أسية، فإن الزيادة في رأس المال للفرد تكتب كالاتي:¹

$$dK(t)/dt = sf[K(t)] - (n+\lambda)k(t) \dots\dots\dots(13)$$

وبالتالي فإن نمط النمو النظامي يعرف بقيمة K* من K بحيث:

$$sf[K^*] = (n+\lambda)K^* \dots\dots\dots(14)$$

حيث تتمثل الحالة النظامية في كون عدة متغيرات تنمو بمعدل ثابت، أي أن: $dk(t)/dt=0$

المطلب الثاني: نماذج النمو الداخلي (الحديثة)

"إن الأداء الضعيف للنظريات الكلاسيكية المحدثة (النيوكلاسيكية) في إلقاء الضوء على مصادر النمو طويل الأمد قد قاد إلى عدم الرضا عن تلك النظريات، حيث لم تفلح هذه النظرية في تفسير التباعد أو الاختلافات الكبيرة في الأداء الاقتصادي فيما بين البلدان المختلفة، الأمر الذي دفع إلى ظهور نظرية جديدة هي نظرية النمو الداخلي"²

أولاً: نموذج رومر³

تمكن رومر (1986) Romer من إعطاء نفس جديد للنظرية النيوكلاسيكية، وهذا عن طريق الفرضية المتمثلة في إدخال عامل التعلم عن طريق التمرن، بحيث أن المؤسسة التي ترفع من رأس مالها المادي تتعلم في نفس الوقت من الإنتاج بأكثر فعالية، وهذا الأثر الإيجابي للخبرة على الإنتاجية، يوصف بالتمرن عن طريق الاستثمار، بالإضافة إلى ذلك فإن الفرضية الثانية متمثلة في أن المعرفة المكتشفة تنتشر أنيا في كل الاقتصاد، وعليه إذا اعتبرنا أنه يمكن تمثيل المعرفة المتوفرة في المؤسسة A بالمؤشر A_i هذا يعني أن التغير dA_i/dt يمثل التعلم الكلي للاقتصاد، والذي بدوره يتناسب مع التغير في K_i لمخزون رأس المال، ومنه دالة الإنتاج هي:

$$Y_i = F(k_i, KL_i) \dots\dots\dots(15)$$

1- صدر الدين صوابلي، مرجع سابق، ص 42

2-مدحت القرشي، مرجع سابق، ص 78.

3-صدر الدين صوابلي، مرجع سابق، ص 50

بحيث F : تحقق الخصائص النيوكلاسيكية، متمثلة في الإنتاج الحدي لكل عامل متناقص و وفرات الحجم ثابتة، بالإضافة إلى أن الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تؤول إلى ما لا نهاية لماكل من رأس المال والعمل يؤولان إلى الصفر، وتؤول إلى الصفر لما يؤولان إلى ما لا نهاية.

إذا كانت كل من K و L_i ثابتة، كل مؤسسة هي معرضة إلى مردودية متناقصة لـ K_i كما هو ملاحظ في نموذج سولو، بالإضافة إلى أنه من أجل قيمة معطاة لـ L_i ، فإن دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة واحد في K_i و K وبالتالي فإن مصدر النمو الداخلي هو ثبات المردودية الاجتماعية لرأس المال، ويتحدد دالة الإنتاج بالاستعانة بدالة (كوب دو قلاص):

$$Y_i = A \cdot (K_i)^\alpha \cdot (KL_i)^{1-\alpha} \dots\dots\dots(16)$$

حيث أن: $0 < \alpha < 1$

وبوضع: $y_i = Y_i/L_i$ ، $k_i = K_i/L_i$ ، $k = K/L$ ، ثم بوضع فيما بعد $y_i = y$ و $k_i = k$ الناتج المتوسط هو:

$$y/k = f(L) = A \cdot L^{1-\alpha} \dots\dots\dots(17)$$

يمكن تحديد الناتج الحدي الخاص لرأس المال بالاشتقاق بالنسبة لـ K_i بثبوت K و L وبتعويض $k_i = k$ نتحصل على:

ومنه فإن الناتج الخاص لرأس المال يرتفع مع L وهو غير مرتبط بـ K وعليه فإن:

$$\partial Y_i / \partial K_i = A \cdot \alpha \cdot L^{1-\alpha} \dots\dots\dots(18)$$

التعلم عن طريق التمرن وانتشار المعرفة يلغي الميول نحو تناقص المردودية، وهو أقل من الناتج المتوسط وهذا لكون: $0 < \alpha < 1$

وبأخذ قيد الميزانية للعائلة التالي:

$$da/dt = w + ra - c - na \dots\dots\dots(19)$$

حيث: w تمثل الأجر و a تمثل الأصول للفرد، r تمثل مردودية الأصل.

وعليه فإن مشكل تعظيم دالة المنفعة U تحت قيد الميزانية عن طريق التعظيم الديناميكي الناتج عن الحساب الهاميلتوني، يعطى بالعلاقة التالية:

$$r = \rho - \frac{\dot{u}(c).c}{u(c)} \dots\dots\dots(20)$$

باستخدام دالة المنفعة المسماة بمرونة الاحلال غيرزمنية:

$$u(c) = \frac{c(1-\theta)}{c(1-\theta)} \dots\dots\dots(21)$$

عندما ترتفع θ فإن العائلات تدرك النظامي في الزمن، ومرونة الاحلال لدالة المنفعة معطاة بـ $1/\theta$ ، وبالاستعانة مما فإن دالة المنفعة تكتب كما يلي:

$$(\dot{c}/c) = (1/\theta)(r - \rho) \dots\dots\dots (22)$$

وبتعويض قيمة r المتمثلة في $A\alpha L^{1-\alpha} - \delta$ نتحصل على معدل النمو للاقتصاد غيرالمركز:

$$g_c = (1/\theta)(A\alpha L^{1-\alpha} - \delta - \rho) \dots\dots\dots (23)$$

وبالأخذ بعين الاعتبار الناتج المتوسط نتحصل على معدل النمو المحدد من طرف المخطط (التعظيم الاجتماعي):

$$g_{cp} = (1/\theta)(A\alpha L^{1-\alpha} - \delta - \rho) \dots\dots\dots (24)$$

ومع العلم أن $\alpha < 1$ فهذا يعني أن $g_c < g_{cp}$

يمكن الحصول على الأعظمية الاجتماعية إذا قمنا بتدعيم الاستثمار بمعدل $1-\alpha$ عن طريق ضريبة جزافية (forfaitaire)، إذ دفع الحاصلين على رأس المال جزء قيمته α من تكلفته، المروددية الخاصة لرأس المال تساوي المروددية الاجتماعية.

المبحث الثالث : مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دور كبير في تحقيق فوائد ومنافع هامة للدول المتلقية له، كما أن له آثار سلبية على اقتصاديات هذه الدول وهذا ما سنتطرق له فيما يلي:

المطلب الأول: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر

أولاً: على مستوى الدولة المضيفة

"هناك الكثير من المنافع والفوائد الاقتصادية الهامة التي يمكن للدول المضيفة الحصول عليها جراء استقطابها للاستثمار الأجنبي المباشر والتي من بينها:

1. توفير مصدر متجدد للحصول على العملات أو رؤوس الأموال لتمويل برامج وخطط التنمية.
2. رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج القومي وخلق طبقة جديدة من رجال الأعمال وذلك عن طريق قيام أفراد المجتمع بالمساهمة في مشروعات الاستثمار أو استحداث مشروعات جديدة مساندة للمشروعات الاستثمارية الأجنبية.
3. تسهيل حصول الدول المضيفة على التقنيات الحديثة والمطورة خاصة لبعض أنواع الصناعات"¹.

¹-حسان خضر، مرجع سابق، ص11

4. "تدريب العمالة المحلية التي تتاح لها فرص العمل بفروع الشركات الأجنبية وإكسابها المهارات التكنولوجية الحديثة باستخدام أحدث أساليب العمل والتدريب، حيث يقوم العاملون بهذه الفروع بنقل واستخدام مهاراتهم ومعرفتهم العلمية والفنية والإدارية إلى الشركات الوطنية عندما يلتحقون بالعمل بها"¹

ولإبراز تطور حجم العمالة في الشركات متعددة الجنسيات نأخذ الجدول التالي:

جدول رقم (1-11): تطور حجم العمالة في المؤسسات متعددة الجنسيات (1985-1988)

1998		1985		
%	ملايين	%	ملايين	
	50		43	-المؤسسات الأم
	17		15	-فروع الدول المتقدمة
78	67	89	58	-مجموع الدول المتقدمة
22	19	11	7	-فروع الدول النامية

¹-حسين عبد المطلب الأسرج، مرجع سابق، ص07

المجموع العام	65	100	86	100
---------------	----	-----	----	-----

Source : CLAUDE Pottier, les multinationales et la mise en concurrence des salaires, France, Edition l'Harmattan, 2003 ,p72.

من خلال الجدول يتبين أن حجم العمالة قد ارتفع بمقدار 12 مليون عامل في الدول النامية مقابل 09 ملايين في الدول المتقدمة خلال الفترة الممتدة بين 1985 - 1998، وأن حجم العمالة في الدول النامية قد تضاعف خلال الفترة، حيث انتقل من % 11 سنة 1985 إلى %22 سنة 1998 .

5. "إقامة علاقات علمية بين فروع الشركات الأجنبية وبين مراكز البحث العلمي المحلية ، مما يؤدي إلى اكتساب تلك المراكز لأحدث ما توصلت إليه الشركات العالمية من تكنولوجيا وأساليب بحثية.

6. إضافة الاستثمارات الأجنبية إلى التكوين الرأسمالي لاقتصاديات البلاد النامية وتعويض نقص المدخرات المحلية نتيجة التدفق المتجدد لتلك الاستثمارات أو إعادة استثمار عوائدها.

7. دعم ميزان المدفوعات بالدول المضيفة، حيث أن الآثار الأولية للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة إيجابية وذلك نظرا لزيادة حصيلة تلك الدولة من النقد الأجنبي (حساب العمليات الرأسمالية) هذا بالإضافة إلى أن الشركات الأجنبية بحكم اتصالاتها الدولية وخبرتها بشبكة الأسواق الدولية وكذا بفضل سمعة تلك الشركات في الأسواق الدولية والمرتبطة باسمها وعلامتها التجارية، فإن تلك الشركات تتيح للدول المضيفة إمكانات أكبر لغزو أسواق التصدير وزيادة حصيلة صادراتها".¹

فيما يلي بعض إسهامات الشركات متعددة الجنسيات في التنمية الشاملة بالدول النامية:

جدول رقم (II - 2): إسهامات الشركات متعددة الجنسيات في التنمية الشاملة بالدول النامية.²

المنافع	أسباب وعوامل تساعد على تحقيق المنافع	الآثار الأولية	الآثار الثانوية
1-زيادة تدفق رؤوس الأموال والأثر على ميزان المدفوعات	بناء علاقات اقتصادية بين قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة -استغلال الموارد المحلية -فتح أسواق جديدة للتصدير	-تحسين متوقع بميزان المدفوعات وزيادة في المتحصلات من النقل الأجنبي	-تحسين المقدرة والنمو الاقتصادي والسياسي نتيجة الاستخدام الفعال والمنتج للموارد الاقتصادية وانخفاض الاسعار وزيادة الصادرات وتدعيم الاستقلال الاقتصادي وتنمية او خلق

1- حسين عبد المطلب الاسرج ، مرجع سابق ، ص6

2- المصدر عبدالسلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، مرجع سابق، ص67-68.

هوية مستقلة للدول المضيفة بين الدول			
<p>تحسين المقدرة أو النمو الاقتصادي والسياسي للدول المضيفة نتيجة:</p> <p>-زيادات حاصلات الدولة من الضرائب على الأرباح وتنمية الملكية الوطنية وخلق طبقات جديدة من رجال الأعمال.</p> <p>-تحسين المقدرة التنافسية والإنتاجية للشركات الوطنية عن طريق إدخال تحسينات على طريق الإنتاج والإدارة أو قيام هذه الشركات بتقليد الشركات متعددة الجنسيات.</p>	<p>-احتمال خروج بعض (أو عدد قليل جدا) من الشركات الوطنية.</p>	<p>-استيراد عدد أو كمية قليلة من المستلزمات والموارد الخام.</p> <p>-بصفة عامة لا تدخل الشركات الأجنبية في نفس مجالات النشاط الاقتصادي التي تمارسه الشركات الوطنية وهذا</p> <p>يضمن عدم خروج أي شركة وطنية من السوق</p>	<p>2- تنمية الناتج القومي</p>
<p>-تنمية المهارات والمعرفة الحالية -إدخال أنواع جديدة من المهارات والمعرف في شتى ميادين النشاط الاقتصادي.</p> <p>-اكتساب مهارات ومعارف جديدة من تقليد العمالة الوطنية لنظيرتها الأجنبية في كافة المجالات (الفنية والإدارية)</p> <p>-تدعيم وتنمية الروابط الاقتصادية بين قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة.</p> <p>-تقديم منتجات جديدة بمستوى عال من الجودة وبأسعار منخفضة.</p>	<p>الاستثمار المباشر عن طريق الشركات متعددة الجنسيات تساهم في نقل قدر ملموس من المعرفة أو التقنية التكنولوجية إلى الدول المضيفة (بالمقارنة بالأساليب الأخرى) هذا بالإضافة إلى استمرارية التحديث و التطوير التكنولوجي لهذه الدول-</p>	<p>تقييد برامج تنمية وتدريب للموارد البشرية (حتى في حالة تركيز الشركات متعددة الجنسيات لأنشطة وبرامج التنمية في وطنها الأم)</p> <p>-إدخال التكنولوجيا المتقدمة من خلال تشجيع الحكومات المضيفة للشركات متعددة الجنسيات.</p>	<p>3-نقل التكنولوجيا</p>

ثانيا: على مستوى الدولة المصدرة

تتمثل مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الدولة المصدرة له فيما يلي:

1. استثمار الأموال عند معدل عائد اعلي من الاستثمار البديل المحلي.
2. احتكار التكنولوجيا.
3. استغلال هذه الشركات لغايات سياسية كالتدخل في الشؤون الداخلية للدولة المضيفة.

المطلب الثاني: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

أولاً: على مستوى الدولة المضيف

بالرغم من الدور الهام الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي في الدول المضيضة من خلال استفادة تلك الدول من المزايا سائلة الذكر، إلا أنه يواجه بالعديد من الانتقادات والتي نذكر منها التالي¹:

- غالباً ما يترتب على تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر قيام المستثمرين باستيراد متطلبات الاستثمار من الخارج، خاصة في ظل عدم توافرها في السوق المحلي، أو أنها ذات جودة أقل مقارنة بمثيلاتها من الخارج ويترتب على ما سبق زيادة فاتورة الواردات، وينعكس ذلك سلباً على الميزان التجاري خاصة إذا كانت الزيادة في الواردات تفوق ما يضيفه الاستثمار الأجنبي إلى الصادرات، ويزداد الأثر سوءاً في حالة قدرة المستثمرين الأجانب على تحويل أموالهم إلى الخارج، الأمر الذي يؤثر سلباً على ميزان المدفوعات ككل.
- قد يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تناقص الاستثمار المحلي أو مزاحمة الاستثمار المحلي (Crowd Out) في الدول المضيضة بدلاً من أن يشجع على (Crowd In) مزيد من الاستثمارات المحلية وبالشكل الذي يحد من تأثيره على النمو الاقتصادي في تلك الدول، وتحدث المزاحمة بسبب تمويل جزء من متطلبات الاستثمار الأجنبي المباشر من السوق المحلي أو بسبب المنافسة بين شركات الاستثمار الأجنبي والشركات المحلية بحيث يترتب على الحالة الأولى نقص المدخرات في السوق المحلي والتي تتجه إلى الاستثمارات المحلية، ويترتب على الحالة الثانية خروج بعض الشركات المحلية غير القادرة على الصمود أمام المنافسة الأجنبية، إذ أن خروج الشركات المحلية في الدول المضيضة غير القادرة على المنافسة يكون في صالح الدولة المضيضة خاصة في الأجل الطويل، إذ أن ذلك قد يشجع الشركات الضعيفة على تحسين أوضاعها والدخول في حلبة الإنتاج مرة أخرى ويؤدي ذلك إلى مزيد من النمو الاقتصادي في الدول المضيضة.
- يتوقف الدور الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيضة (من خلال نقل التكنولوجيا المصاحبة له) على مدى ظروف وإمكانيات تلك الدول، مثل توافر بنية أساسية قوية تساعد على تطبيق التكنولوجيا الحديثة والنتيجة عن زيادة الإنفاق على البحوث والتطوير، كذلك نوعية الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية مثل مدى توافر عمالة ماهرة ناجمة عن زيادة الإنفاق على رأس المال البشري ومن الملاحظ أن معظم الدول النامية تفتقر إلى تلك المقومات الأمر الذي يجعل تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر محدوداً، ليس ذلك فحسب بل إن تلك التكنولوجيا قد تكون محدودة ولا تتناسب مع ظروف الدول المضيضة، مما يؤدي إلى عدم استفادة الدول المضيضة الاستفادة المرجوة منها، يترتب على ذلك عدم حدوث أو تضائل زيادة عوائد الإنتاجية في الشركات المحلية للدول

¹ - يزيد محمد عرفات أبو ليلى، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي في الأردن، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، الأردن، 2003، ص 16

المضيضة، بصفة خاصة في القطاعات التي تتسم بقدرات تكنولوجية ضعيفة ، وبالشكل الذي يعوق تلك الشركات من تعديل وتقبل التكنولوجيا الحديثة.

- يرى البعض أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد تؤثر سلبا على الموازنة العامة للدولة المضيضة بصفة خاصة في ظل قيام الدول المضيضة بتقديم إعفاءات ضريبية كبيرة على أنشطة تلك الاستثمارات إذ تؤدي الإعفاءات السابقة إلى تآكل إيرادات الدولة الضريبية مما يؤثر سلبا على الموازنة العامة.
- قد تؤدي زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى وجود نوع من التدخل في النواحي السياسية للدولة، وبصفة خاصة إذا تزايدت مبيعاتها السنوية عن مبيعات الشركات المحلية، أو تحكمت الشركات الأجنبية في إحدى أو بعض الخدمات الأساسية في الدولة المضيضة، كذلك توصلت إحدى الدراسات إلى وجود تأثير سلبي للاستثمار الأجنبي المباشر، والمتمثل في زيادة درجة التبعية الاقتصادية ولقد أكد الماركسيون الجدد وغيرهم مثل Hymer ذلك الرأي إذ وجد أن تركز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات التصدير في الدول المضيضة أدى إلى زيادة درجة التبعية، لقد تم تبرير ذلك باعتماد شركات الاستثمار الأجنبي المباشر على استيراد متطلبات التصدير من الدول الأم ، وبالتالي تتوقف حصيلة صادرات هذه الشركات والتي تمثل صادرات الدول المضيضة على مدى توفير تلك المتطلبات الإنتاجية من الدول الأم.
- تميز الشركات الأجنبية في الدول المضيضة بين العمالة الأجنبية ومثيلاتها في الدول المضيضة فيما يتعلق بالأجور إذ يمنح العاملون الأجانب أجورا عالية مقارنة بتلك الممنوحة لعمالة الدول المضيضة كما أن جزءا كبيرا من تلك الأجور يوجه إلى منتجات تلك الشركات وما ينطوي عليه من حدوث تغيير في النمط الاستهلاكي للدول المضيضة اتجاه المنتجات الوطنية، لقد أشارت إحدى الدراسات التي أجريت في هذا الإطار على بنوك الاستثمار والأعمال في مصر عام 1994 إلى أن اجر الموظف الأجنبي وصل إلى أكثر من ضعف اجر الموظف المصري في تلك البنوك وحوالي ثلاثة أمثاله في البنوك المشتركة.

هناك انتقادا آخر ويتمثل في تركز الاستثمار الأجنبي المباشر (أحيانا) في بعض الصناعات الملوثة للبيئة في الدول المضيضة ، تلك الصناعات التي يتطلب إقامتها في الدول المتقدمة (الدول الأم) إنفاق تكاليف عالية للمحافظة على البيئة المقارنة بالدول النامية ، مثل صناعات الكيماوية ، المنسوجات ، الصلب ، الاسمنت والسيراميك.

ثانيا : على مستوى الدولة المصدرة :

- تمثل أهم عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الدولة المصدرة فيما يلي:

- حرمان الدولة المصدرة من ضرائب الدخل على الشركات.

- تصدير فرص العمل.

- لتأثير على الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

خلاصة الفصل الثاني:

تعود ضرورة اعتماد الإستثمار الأجنبي كمحفز و منجد لإقتصاد الدول لعدة محصلات إيجابية ترمي إلى استغلال الطاقات المهمشة أو الغير مستعملة، و ذلك بالرغم من تباين الرؤى و المصالح حول دوافع و نتائج الإستثمار الأجنبي شريطة العمل على تحقيق عوائد أكبر بأقل خطورة مع الإلمام ببيئة مواتية و استغلال حقيقي للثروات مع العمل على تقليل التكاليف.

ولقد اختلفت الدراسات التجريبية التي قام بها العديد من الاقتصاديين بهدف إبراز تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، حيث اختلفت وجهات النظر بين هؤلاء الاقتصاديين، و قد كانت كل من النماذج الكلاسيكية الحديثة للنمو و نماذج النمو الداخلي أو ما يطلق عليها نماذج النمو الحديثة الأساس النظري لمعظم هذه الدراسات. فبالرغم من عيوب الإستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الدولة المضيفة والمصدرة له إلا أن هذه الدول تتنافس لاستقطابه من أجل الظفر بمزاياه التي تتمثل في نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة والمساهمة في تراكم رأس المال، ورفع كفاءة رأس المال البشري وتحسين للمهارات و الخبرات.

الفهرس

شكر وعرفان

الإهداء

الفهرس

قائمة الجداول

مقدمة عامة 01

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي حول الاستثمار الأجنبي المباشر والغير المباشر:06

تمهيد :

المبحث الأول : ماهية الاستثمار الأجنبي:.....06

المبحث الثاني : المناخ الاستثماري.....35

خلاصة

الفصل الثاني : الإطار النظري للعلاقة بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي:

تمهيد :

المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.....41

المبحث الثاني : نماذج النمو النيوكلاسيكية والحديثة.....46

المبحث الثالث : مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر.....53

خلاصة

الفصل الثالث : الدراسة القياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر فترة ما بين

2000 - 2017:

تمهيد :

المبحث الأول : تحديد النموذج المستخدم وتحليل تطور متغيرات النموذج خلال فترة الدراسة .61

المبحث الثاني : محاولة نمذجة أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2000-

2017) 66

خلاصة

خاتمة عامة

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الملاحق

المراجع

الفهرس

الفصل الثالث

الدراسة القياسية لأثر الاستثمار الأجنبي

المباشر على النمو الاقتصادي

في الجزائر فترة ما بين

(2000 – 2017)

تمهيد:

سنحاول من خلال هذا الفصل تبيان أثاره على الناتج المحلي الخام كمؤشر للنمو الإقتصادي عن طريق توصيف نموذج قياسي مكون من مجموعة من المتغيرات خلال الفترة (2000-2017) ثم تحليل النتائج المستخرجة ومطابقتها مع منطلق النظرية الإقتصادية.

حيث تناول هذا الفصل مبحثين يتضمن الأول تحديد متغيرات الدراسة تم تحديد النموذج وقياسه، ويتضمن المبحث الثاني إجراء بعض الإختبارات الإحصائية وتحليل النتائج.

المبحث الأول: تحديد النموذج المستخدم وتحليل تطور متغيرات النموذج خلال فترة الدراسة .
- قبل دراسة وتحليل البيانات الإحصائية التي نعتد عليها في الدراسة القياسية، نقوم بإعطاء لمحة عن متغيرات الدراسة.

المطلب الأول: تحديد متغيرات الدراسة.

أولاً: المتغير التابع: ويعرف بالمتغير الداخل وهو المتغير المراد تفسير سلوكه، وفي دراستنا هذه المتغير التابع هو الناتج المحلي الخام كمؤشر للنمو الإقتصادي، ويرمز له بالرمز *PIB*
ثانياً: المتغيرات المستقلة: المتغيرات المستقلة التي لها التأثير في المتغير التابع من خلال طبيعة العلاقة بينهم، ومتغيرات الدراسة الدراسة يمكن تعريفها كما يلي:

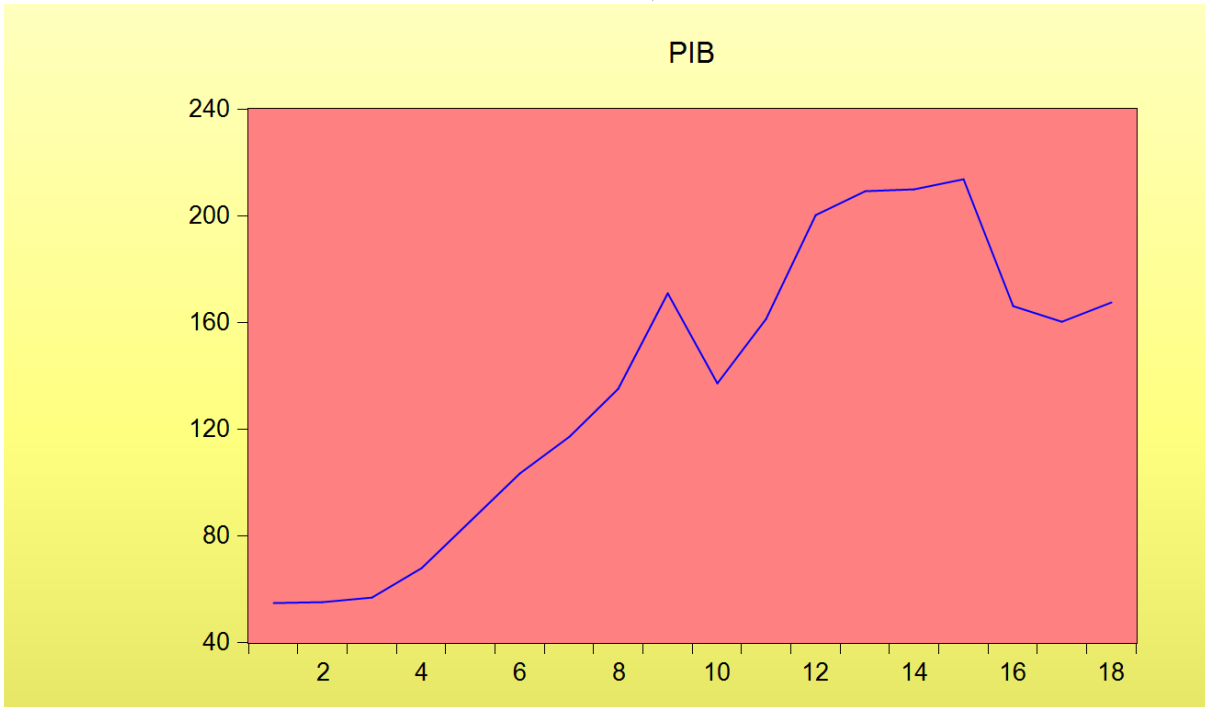
1- تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة: وقيمة الإستثمارات من الدول الخارجية على مستوى التراب الوطني ويرمز لها بالرمز *IDE*.

2- الإستثمار المحلي: وهو قيمة الإستثمارات المحلية على مستوى التراب الوطني ويرمز لها بالرمز *II*.
ولغرض تحليل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، سنقوم أولاً بدراسة تحليلية لمتغيرات النموذج

المطلب الثاني: دراسة تحليلية لمتغيرات النموذج.

أولاً: المتغير التابع الناتج المحلي الخام .

الشكل رقم (1-III) يبين تطور الناتج المحلي الخام خلال الفترة (2000-2017).



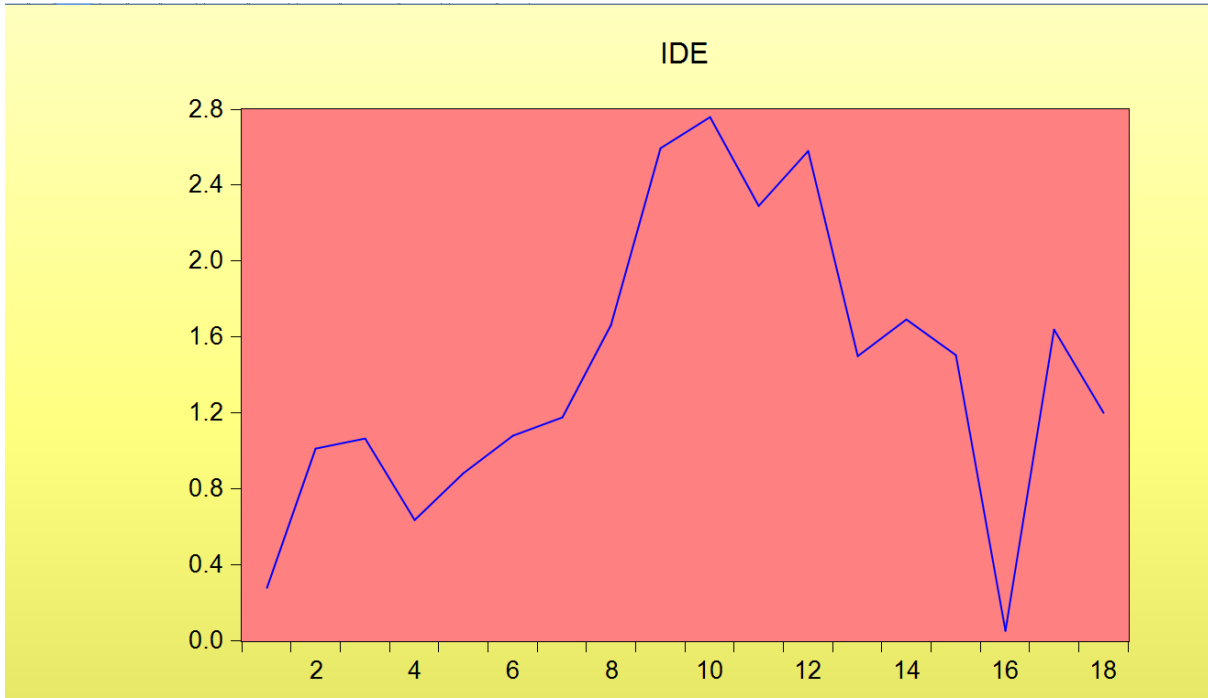
المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات Eviws8

- يتبين من خلال الشكل (1-III) نلاحظ أن الناتج المحلي الخام عرف إرتفاع خلال فترة الدراسة وهذا بسبب الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر في تلك الفترة بهدف الخروج من الإقتصاد المخطط والتوجه نحو اقتصاد السوق وانعاش الإقتصاد الجزائري

ثانيا: المتغيرات المستقلة.

1- تحليل تطور تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر.

الشكل رقم (III -2) يبين تطور تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2000-2017).

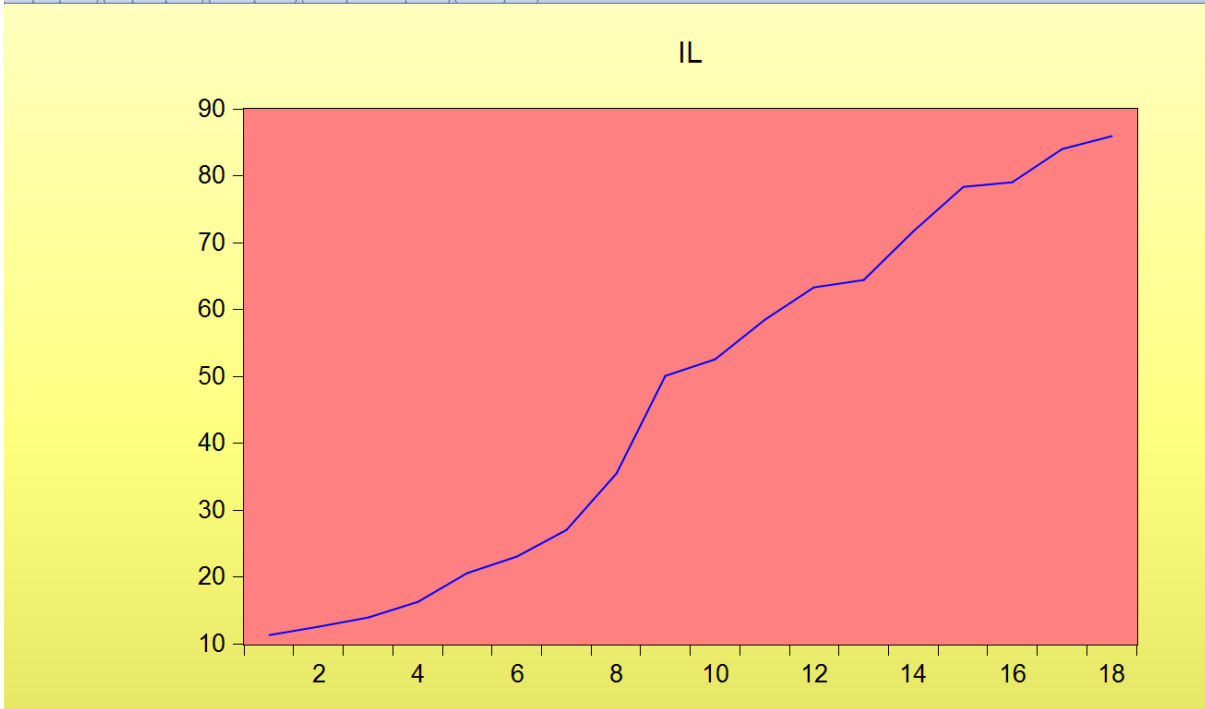


المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات Eviews8

من الشكل (III -2) نلاحظ أن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر للجزائر خلال فترة الدراسة شهدت فترات متباينة ما بين فترتين أساسيتين الفترة الأولى (2000-2010) وتميزت بإرتفاع مستمر وتميزت بإستقطاب جيد للإستثمار الأجنبي المباشر والفترة الثانية ما بعد 2010 تميزت بتذبذبات متكررة .

2 دراسة تطور الإستثمار المحلي .

الشكل (III-3) يبين تطور الإستثمار المحلي خلال الفترة (2000-2017).



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات Eviws8

من الشكل (III-3) نلاحظ أن حجم الإستثمار المحلي عرف إرتفاعا بوتيرة مستمرة ليصل سنة 2008 إلى 50 مليار دولار، وهذا التطور الملحوظ راجع إلى استقرار الأوضاع الإقتصادية في الجزائر.

المطلب الثالث: الدراسة الإحصائية لمتغيرات النموذج.

أولا: دراسة إحصائية للناتج المحلي الخام *PIB*.الجدول رقم: (III-1) يبين دراسة إحصائية للمتغير التابع *PIB*.

	PIB
Mean	137.2278
Median	148.6500
Maximum	213.5000
Minimum	54.70000
Std. Dev.	55.96082
Skewness	-0.207313
Kurtosis	1.730735
Jarque-Bera	1.337212
Probability	0.512422
Sum	2470.100
Sum Sq. Dev.	53237.44
Observations	18

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات Eviws8

من الجدول رقم (1-III) نلاحظ أن قيمة الوسط الحسابي كانت 137.22 أما الوسيط فكانت قيمته 148.65، أما أكبر قيمة فكانت سنة 2016 حيث قدرت بـ 213.5 أما أدنى قيمة فكانت سنة 2000 حيث قدرت بـ 57.7، أما عن الإنحراف المعياري فكانت قيمته بـ 55.96. ثانياً: دراسة إحصائية للمتغير المستقل تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر. الجدول رقم: (2-III) يبين دراسة إحصائية للمتغير المستقل IDE

	IDE
Mean	1.422156
Median	1.350000
Maximum	2.761000
Minimum	0.053000
Std. Dev.	0.769460
Skewness	0.182891
Kurtosis	2.350316
Jarque-Bera	0.416914
Probability	0.811836
Sum	25.59880
Sum Sq. Dev.	10.06517
Observations	18

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات Eviws8

من الجدول رقم (2-III) نلاحظ أن قيمة الوسط الحسابي كانت 1.42 أما الوسيط فكانت قيمته 1.35، أما أكبر قيمة فكانت سنة 2009 حيث قدرت بـ 2.76 أما أدنى قيمة فكانت سنة 2015 حيث قدرت بـ 0.053، أما عن الإنحراف المعياري فكانت قيمته بـ 0.76. ثالثاً: دراسة إحصائية للمتغير المستقل الإستثمار المحلي. الجدول رقم: (3-III) يبين دراسة إحصائية للمتغير المستقل IL.

	IL
Mean	47.10556
Median	51.25000
Maximum	86.00000
Minimum	11.30000
Std. Dev.	27.16842
Skewness	0.007207
Kurtosis	1.471338
Jarque-Bera	1.752761
Probability	0.416287
Sum	847.9000
Sum Sq. Dev.	12548.09
Observations	18

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات Eviws8

من الجدول (III-3) نلاحظ أن قيمة الوسط الحسابي كانت 47.1 أما الوسيط فكانت قيمته 51.25، أما أكبر قيمة فكانت سنة 2017 حيث قدرت بـ 85.5 أما أدنى قيمة فكانت سنة 2000 حيث قدرت بـ 11.3 ، أما عن الإنحراف المعياري فكانت قيمته بـ 27.16 .

المبحث الثاني : محاولة نمذجة أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2000-2017).

سنحاول في هذا المبحث بناء نموذج اقتصادي قياسي للنمو الإقتصادي في الجزائر من أجل معرفة أهم المؤشرات التي تؤثر فيه، وهذا بالإعتماد على تقنيات الإقتصاد القياسي .

المطلب الأول: تعيين النموذج.

لتعيين النموذج لابد من تحديد المتغيرات والشكل الرياضي وذلك فيما يلي:

أولاً: تحديد متغيرات النموذج.

– المتغير التابع: ويتمثل في النمو السنوي الحقيقي للنتائج المحلي الخام ولقد تم استخدامه كتعبير عن النمو الاقتصادي ورمزنا له بالرمز (*PIB*) معبر عنه بالنسبة المئوية.

المتغيرات المستقلة: تتمثل المتغيرات المستقلة في:

3- تدفق الإستثمارات الأجنبية: *IDE*

4- الإستثمار المحلي : *IL*

5 ثانياً: تحديد الشكل الرياضي للنموذج.

بعد تحديد المتغير التابع المعبر عن الظاهرة محل الدراسة و مجموع المتغيرات المفسرة يمكن التعبير عما سبق بالصيغة الرياضية التالية:

$$PIB = F(IDE, IL)$$

وتعطى الصيغة الرياضية للنموذج الخطي في صيغة المعادلة التالية:

$$PIB_t = \beta_0 + \beta_1 IDE + \beta_2 IL + U_t$$

حيث:

PIB: يمثل النمو السنوي الحقيقي للنتائج المحلي الخام بالمليار دولار أمريكي؛

IDE: يمثل تدفق الإستثمارات الأجنبية .

IL: يمثل الإستثمار المحلي .

$\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$ تمثل معاملات النموذج؛

t: تمثل الزمن أي قيمة المتغير في السنة *t*؛

U_t : حد الخطأ الذي يجب إضافته للنموذج لينوب عن بعض المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على النموذج ويصعب قياسها.

ثالثاً: تحديد التوقعات القبلية .

من خلال النظرية الاقتصادية تكون العلاقة بين المتغير التابع للنمو السنوي الحقيقي للنتائج المحلي الخام والمتغيرات المستقلة كما يلي:

- تكون العلاقة بين معدلات تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو السنوي الحقيقي للنتائج المحلي الخام علاقة طردية؛

- تكون العلاقة بين النمو السنوي الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي الإستثمار المحلي طردية؛

المطلب الثاني: تقدير معلمات النموذج الخطي.

أولاً- اختيار طريقة القياس الملائمة.

لتقدير النموذج القياسي المعبر عن العلاقات الاقتصادية نستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية MCO باعتبارها تعطي مقدرات خطية غير متحيزة ويقودنا ذلك إلى معرفة المعايير للحكم على جودة هذه المقدرات عموماً، من المفروض أن تكون قيم المعاملات المقدرة قريبة من القيم الحقيقية 1 ، وبالتالي تعتبر طريقة المربعات الصغرى من أحسن الطرق لتقدير النماذج الخطية وذلك لما تمتاز به من خصائص وفرضيات لتقدير الإنحدار الخطي المتعدد.

أ - خصائص طريقة المربعات الصغرى:

1 - خاصية عدم التحيز:

التحيز هو الفرق بين مقدره ما ووسط توزيعها فإذا اختلف هذا الفرق عن 0 نقول بأن المقدر متحيز.

2 - خاصية الاتساق:

نقول بأن المعلمات هي مقدرات متسقة إذا تحقق مايلي:

- قيم المعالم المقدرة تقترب من قيم المعالم الحقيقية وذلك كلما كبر حجم العينة.

- قيمتي التحيز والتباين تقتربان أو تساويان الصفر كلما اقترب حجم العينة إلى مالا نهاية.

3- خاصية أصغر تباين:

يقصد بأقل تباين ممكن للمقدرات، عندما يكون تباين \hat{B}_1 أقل من تباين أي قيمة مقدرة أخرى.

ب - فرضيات نموذج الإنحدار الخطي المتعدد:

¹ - مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، الغقتصاد القياسي النظرية والتطبيق، دار وائل للطباعة والنشر، عمان 1998، ص 179.

عند استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير النموذج الخطي المتعدد، فإنه يجب توفر الفرضيات التالية:

- H_1 : المتغير التابع يكون دالة خطية في المتغيرات المستقلة بحيث تكون قيمة واحدة على الأقل من قيم المتغيرات المستقلة مختلفة عن بقية القيم.
- H_2 : القيمة المتوقعة أو متوسط القيمة للمتغير العشوائي تساوي الصفر.
- H_3 : تجانس تباين الأخطاء أو تباين المتغير العشوائي يكون ثابت.
- H_4 : عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.
- H_5 : إستقلال المتغير العشوائي عن المتغيرات المستقلة.
- H_6 : المتغير العشوائي موزع توزيع طبيعي.

ت تعيين النموذج تأتي مرحلة تقدير معاملات النموذج وذلك من خلال الخطوات التالية.

ثانيا: جمع البيانات وتحديد البرنامج الإحصائي المستعمل.

قمنا بتجميع البيانات الخاصة بمختلف المؤشرات محل الدراسة وذلك خلال الفترة (2000-2017)، بالإعتماد على

- الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz

- الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار: www.andi.com

- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات www.iaigc.net.

بعد إدخال البيانات في برنامج *Eviews8* تحصلنا على نتائج التقدير للنموذج كمايلي:

$$\widehat{PIB} = 34.01 + 17.61 IDE + 1.65 IL$$

$$T_C : (2.46) \quad (2.2) \quad (7.35)$$

$$R^2=0.8408$$

$$N=18$$

$$F_C= 39.62$$

$$\overline{R^2} = 0.8196$$

$$DW=0.8$$

$$Prob= 0.000001$$

حيث:

T_C : هي قيمة إحصائية ستيودنت المحسوبة للمعالم المقدرة ، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$T_{c_{\hat{\beta}_i}} = \frac{|\hat{\beta}_i - \beta_i|}{\delta_{\hat{\beta}_i}}, \quad i = 0, 1, 2, \dots$$

R^2 : معامل التحديد؛

$\overline{R^2}$: يمثل معامل التحديد المصحح؛

N: عدد المشاهدات؛

DW: تمثل إحصائية داربن واتسون تستخدم للكشف عن الارتباط الذاتي للأخطاء؛

Prob: احتمالية الخطأ؛

F_C : تمثل إحصائية فيشر المحسوبة وفق العلاقة التالية:

$$F_C = \frac{R^2}{1-R^2} \times \frac{N-M-1}{M}$$

حيث:

N: عدد المشاهدات.

M: عدد المتغيرات المستقلة.

المطلب الثالث: دراسة تحليلية وإحصائية للنموذج الأول.

تتمثل هذه الدراسة في التحليل الإحصائي والاقتصادي للنموذج المقدر، ولدراسة مدى صلاحية النموذج لآبد من اجراء مجموعة من الإختبارات وذلك لمعرفة مدى صلاحية النموذج من منظور النظرية الاقتصادية ومدى صلاحيته من الناحية الإحصائية ثم اختباره من الناحية القياسية، وكذلك اختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج وذلك بواسطة معامل التحديد المصحح ($\overline{R^2}$) واختبار المعنوية الكلية باستخدام إحصائية فيشر (F) كما سيتم إختبار معنوية المعلمات باستخدام إحصائية ستيودنت (T).

أولاً: التحليل الإحصائي.

1 إختبار المعنوية الفردية للمعالم المقدرة: لإجراء هذا الإختبار تستخدم إحصائية ستيودنت وذلك لتقييم معنوية معالم النموذج، ومن ثم تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع، ولإجراء هذا الإختبار نقوم بمقارنة إحصاء ستيودنت المحسوبة مع الجدولية عند مستوى معنوية 5% نستخرجها من جدول ستيودنت عند نفس معنوية أي 5% وبدرجة حرية (n-k) وتساوي 15 = 3 - 18

$$T_{n-k}^{\alpha} = T_{15}^{0.05} = 2.13 \text{ : أي}$$

حيث : k : تمثل عدد متغيرات النموذج .

n : تمثل عدد المشاهدات.

والجدول التالي يوضح إحصائية ستودنت المحسوبة لكل معلمة في النموذج :

الجدول (6.111): نتائج اختبار ستودنت للنموذج الخطي المقدر.

المقدرات	المعاملات	القيم المحسوبة T_{ca}	القيم الجدولية T_{tab}	أدنى مستوى معنوية Prob
الثابت	β_0	2.46	2.13	0.02
IDE	β_1	2.2	2.13	0.04
IL	β_2	7.35	2.13	0.000

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الملحق رقم (01).

ولإجراء هذا الاختبار نقوم بمقارنة إحصاءه ستودنت المحسوبة مع الجدولية عند مستوى معنوية 5% ، وفقا للفرضية التالية:

$$H_0: \beta_i = 0$$

$$H_1: \beta_i \neq 0$$

}

حيث:

H_0 : تمثل فرضية العدم وتعني المعلمة ليس لها معنوية إحصائية.

H_1 : تمثل الفرضية البديلة وتعني المعلمة لها معنوية إحصائية.

✓ إختبار معنوية β_1 .

$$H_0: \beta_1 = 0$$

$$H_1: \beta_1 \neq 0$$

من خلال الجدول رقم (1-3) نلاحظ أن : $T_{tab} < |T_{cal}|$ وبالتالي نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 ، ومنه β_1 لها معنوية إحصائية. ✓ إختبار معنوية β_2 .

$$H_0: \beta_2 = 0$$

$$H_1: \beta_2 \neq 0$$

من خلال الجدول رقم (1-3) نلاحظ أن : $T_{tab} < |T_{cal}|$ وبالتالي نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 ، ومنه β_2 لها معنوية إحصائية. 2 - إختيار المعنوية الإجمالية للنموذج:

لإختبار المعنوية الإجمالية للنموذج نستخدم إحصائية فيشر *Fisher*، وذلك من خلال مقارنة إحصائية فيشر المحسوبة $F_{cal} = 39.62$ مع إحصائية فيشر الجدولية التي يتم إستخراجها من جدول فيشر عند مستوى 5% كمال:

$$F_{n-k-1}^k = F_{18-2-1}^2 = F_{15}^2 = 3.68$$

ولإجراء هذا الإختبار نقوم بوضع الفرضية التالية:

$$H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4$$

$$H_1: \exists \beta_i / \beta_i \neq 0 \quad i = 1, 2, 3, 4$$

حيث:

H_0 : تمثل فرضية العدم وتعني النموذج ليس له معنوية كلية.

H_1 : تمثل الفرضية البديلة وتعني النموذج له معنوية كلية أو يوجد على الأقل متغير مستقل واحد له تأثير على المتغير التابع.

لدينا : من الجدول رقم (1-3) إحصائية فيشر المحسوبة هي : $F_{cal} = 39.62$

أما إحصائية فيشر الجدولية هي : $F_{tab} = 3.68$

بما أن : $F_{tab} < F_{cal}$ فإننا نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 وبالتالي النموذج له معنوية كلية، أو أنه يوجد على الأقل متغير مستقل واحد له تأثير على المتغير التابع.

من خلال الدراسة الاقتصادية والإحصائية للنموذج الخطي المقدر، نلاحظ أن كل تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر والإستثمار المحلي لهما معنوية إحصائية،
إختبار التوفيق والإرتباط:

إعتمدنا في إختبار التوفيق والإرتباط على معامل التحديد المصحح $\overline{R^2} = 0.8196$ لما له من خصائص تجعله وسيلة قياس جودة التوفيق أفضل من R^2 فهو على الأقل يجيب على تساؤلات بعض الباحثين حول أهمية زيادة عدد المتغيرات للنموذج، بدون التفكير في سبب ظهور هذه المتغيرات على كل حال، رغم ذلك لا يجب التفكير في أن $\overline{R^2}$ يحل كل المشاكل المتعلقة بالمقياس R^2 حيث أن القرار حول إمكانية ظهور بعض المتغيرات في النموذج أم لا، تبقى معتمدة على اعتبارات نظرية أخرى في القياس الإقتصادي، كما أن القيمة العددية لـ $\overline{R^2}$ تكون جد حساسة لنوع المعطيات أو البيانات المستعملة .
ومنه نقول أن 81.96% التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (*PIB*) مفسرة بواسطة المتغيرات المستقلة، والباقي تفسره متغيرات أخرى لم تدخل في النموذج المقدر، وهذا يدل على وجود إرتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة مما يعني أنه مقبول.
قياس مدى إستقرارية تقديرات النموذج خلال فترة الدراسة : لإختبار إستقرارية النموذج نعتمد على دالة الإرتباط الذاتي والجزئي كما هو موضح في الشكل التالي:
الشكل (III—06) : دالة الإرتباط الذاتي والجزئي.

Date: 06/20/19 Time: 16:17
Sample: 1 18
Included observations: 18

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 0.542	0.542	6.2178	0.013
		2 -0.077	-0.525	6.3511	0.042
		3 -0.458	-0.215	11.385	0.010
		4 -0.506	-0.184	17.976	0.001
		5 -0.288	-0.088	20.270	0.001
		6 0.130	0.193	20.773	0.002
		7 0.407	0.035	26.182	0.000
		8 0.248	-0.266	28.388	0.000
		9 -0.080	-0.066	28.642	0.001
		10 -0.263	0.014	31.761	0.000
		11 -0.285	-0.102	35.927	0.000
		12 -0.173	-0.099	37.724	0.000

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات *Eviews8*

من خلال دالة الارتباط الذاتي والجزئي نلاحظ أن سلسلة البواقي للنموذج تقع داخل مجال الثقة وهذا يفسر أن السلسلة مستقرة.
المطلب الخامس : اختبار النموذج الثاني من الناحية القياسية.

بعد تأكدنا من صلاحية النموذج من الناحية الاقتصادية والإحصائية سنقوم باختباره من الناحية القياسية لمعرفة مدى انسجامه وتطابقه مع الفرضيات الخاصة به، وسيتم اختبار النموذج الثاني.

1 - اختبار مشكل عدم تجانس تباين الأخطاء (إختبار وايت) : سيتم إعتقاد إختبار *White* للكشف إذا كان هناك تجانس أو عدم تجانس الأخطاء، والذي يعتمد بالدرجة الأولى على تقدير انحدار مساعد بين e_i^2 من ناحية والمتغيرات المفسرة من ناحية أخرى أي تقدير الصيغة التالية:

$$e_i^2 = \beta_0 + \beta_1 IDE + \beta_2 IL + \beta_1 IDE^2 + \beta_2 IL^2 + \beta_4 IDE \times IL + \mu_t$$

ثم حساب معامل التحديد الخاص بهذه المعادلة R^2 .

- فرضية ثبات تباين الأخطاء 0 التي ينبغي اختبارها هي :

$$H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_1 = \beta_2 = 0$$

H_0 : تمثل فرضية العدم وتنص على تجانس تباين الأخطاء.

من خلال الملحق رقم (04)، نقوم بحساب إحصائية (*WH*) عند مستوى معنوية معين 05% ودرجات

حرية تساوي $K=5$ حيث هذه الأخيرة تعطى بالعلاقة التالية:

$$WH = nR^2 = 18(0.48) = 8.67$$

ثم نقوم بمقارنة هذه الأخيرة مع القيمة الحرجة لتوزيع χ^2 بنسبة معنوية 05% حيث نستخرجها من جدول

$$\chi_{5, 0.05}^2 = 11.07$$
 وهي كالاتي:

$$WH = 8.67 < \chi_{9, 0.05}^2 = 11.07$$
 ومن خلال المقارنة نجد

وبالتالي نقبل فرضية العدم 0 وهذا يعني ثبات تجانس تباين الأخطاء.

2 - اختبار الكشف عن الارتباط الذاتي للأخطاء:

أ - إختبار داربين واتسون: للكشف عن وجود أو عدم وجود مشكل

الإرتباط الذاتي للأخطاء نستخدم إختبار ديربين واتسون *DW* حيث تسمح هذه الإحصاءة بإختبار

الفرضية التالية:

$$H_0: \rho = 0$$

$$H_1: \rho \neq 0 \quad (\rho < 0 \text{ ou } \rho > 0)$$

H_0 : تمثل فرضية العدم وتنص على عدم وجود إرتباط ذاتي للأخطاء.

H_1 : تمثل الفرضية البديلة وتنص على وجود إرتباط ذاتي للأخطاء.

نقوم بمقارنة قيمة (*DW*) المتحصل عليها من الملحق (1) مع القيمة النظرية (*dL, du*) المتحصل عليهما من

الجدول داربين واتسن

حيث:

$DW = 0.8$ وهي القيمة المحسوبة لاختبار داربين واتسن؛

الشكل رقم (7-III): مناطق القبول والرفض لداربين واتسون (*Durbin - Waston*)

0	dL	du	2	4-du	4-dL	4
	DW=0.8 					
ارتباط ذاتي موجب	منطقة غير محددة	عدم وجود ارتباط	عدم وجود ارتباط	منطقة غير محددة	ارتباط ذاتي سالب	
	0.93	1.69		2.31	3.07	

نلاحظ أن قيمة (*DW*) المحسوبة في النموذج تساوي 0.8 تقع في منطقة غير محددة (منطقة الشك) مما يدل على عدم معرفة إذا كان هناك ارتباط ذاتي للأخطاء أو أنه لا يوجد، ولهذا نمر إلى الاختبار *Breuch-Godfrey*.

ب- إختبار *Breusch -Pagan- Godfrey*: يصلح هذا الإختبار عندما يكون الإرتباط الذاتي للأخطاء أكبر من الدرجة الأولى، ويتم وفق إختبار الفرضية التالية:

$$H_0: \rho_1 = \rho_2 = \dots = \rho_p = 0$$

$$H_1: \exists \rho_i / \rho_i \neq 0 \quad i = 0,1,2,\dots,p$$

H_0 تمثل الفرضية الصفرية وتنص على عدم وجود إرتباط ذاتي للأخطاء.

H_1 : تمثل الفرضية البديلة وتنص على وجود إرتباط ذاتي للأخطاء

بالإعتماد على الملحق رقم (4) لنتائج إختبار *Breusch -Pagan- Godfrey* نتحصل على:

الجدول (8 - III) نتائج التقدير لإختبار *Breusch -Pagan- Godfrey*

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	7.622785	Prob. F(2,13)	0.0064
Obs*R-squared	9.715515	Prob. Chi-Square(2)	0.0078

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات *Eviews8*.

إعتمدنا في الإختبار على أخطاء من الدرجة الثانية وبالتالي نختبر الفرضية التالية:

$$H_0: \rho_1 = \rho_2 = 0$$

$$H_1: \exists \rho_i / \rho_i \neq 0 \quad i = 0,1,2$$

يعتمد إختبار *Breusch - Pagan - Godfrey* على مقارنة إحصاءة *LM* المحسوبة وفق العلاقة التالية :

$$LM = Obs * R^2 = 9.71$$

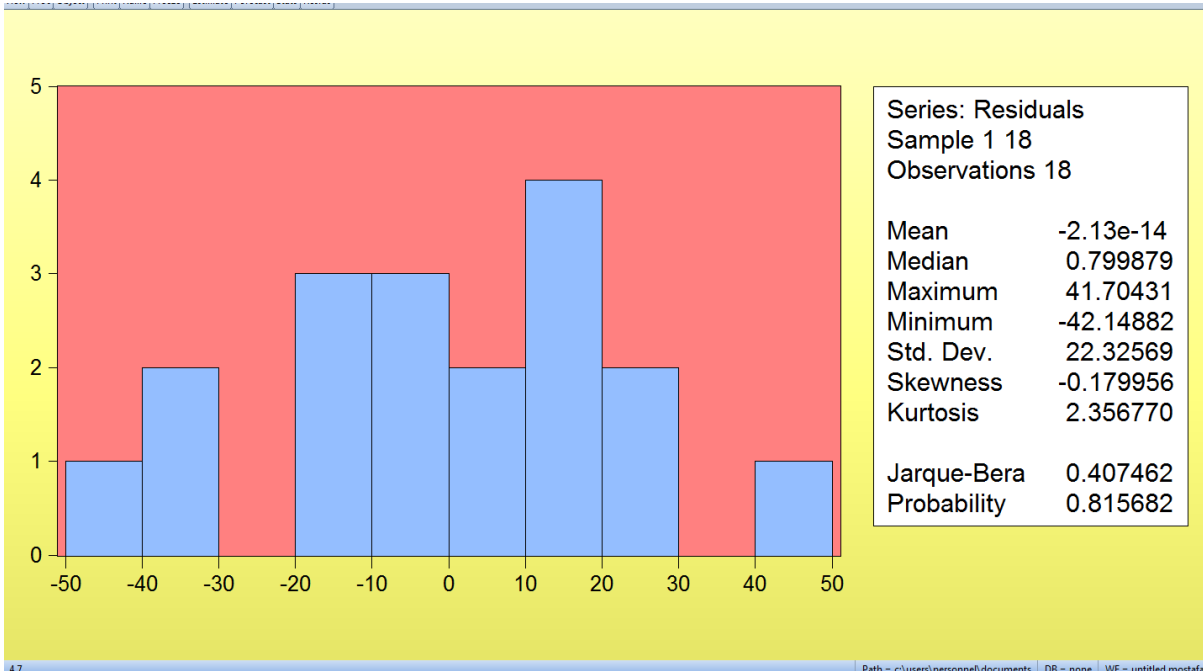
مع إحصاءة χ^2_p الجدولية التالية:

$$\chi^2_{(0.05;2)} = 10.01$$

نلاحظ أن : $\chi^2_{(0.05;2)} > LM$ ومنه نقبل الفرضية الصفرية H_0 ونرفض H_1 ونقول أنه لا يوجد مشكل الإرتباط الذاتي للأخطاء (الإستقلالية ما بين البواقي).

3 - إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (إختبار *Jarque - Bera*).

الشكل (III-8) إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي لـ *Jarque Bera*



المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات *Eviews 8*.

يعتمد إختبار *Jarque - Bera* على مقارنة *probability* مع 0.05 ومنه يمكن وضع الفرضيات التالية:

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0: \text{البواقي تتبع التوزيع الطبيعي} \\ H_1: \text{البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي} \end{array} \right.$$

من الشكل (3-6) اعتمادا مخرجات *Eviews 8* نلاحظ أن $Prob=0.81$ بما أن: $Prob > 0.05$ فإننا نقبل فرضية العدم H_0 ونرفض الفرضية البديلة H_1 ومنه نقول أن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا.

4- إختبار التعدد الخطي: لإكتشاف التعدد الخطي سنتبع طريقة *Farrar-Glauber* الذي يتبع الخطوات التالية:

أولا: حساب محدد D لمصفوفة معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة:

الجدول رقم (III-9) مصفوفة الارتباط الجزئية بين المتغيرات المستقلة.

	IDE	IL
IDE	1.000000	0.341419
IL	0.341419	1.000000

$$D = \begin{vmatrix} 1 & 0.34 \\ 0.34 & 1 \end{vmatrix} = 0.88$$

ثانيا: نستعمل إختبار χ^2 وذلك بوضع الفرضيات التالية:

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0: D = 1 \\ H_1: D < 1 \end{array} \right.$$

إحصائية *Farrar-Glauber* (القيمة المحسوبة) تعرف كما يلي:

$$\chi^{2*} = -[n-1-\frac{1}{6}(2k+7)].\ln D$$

حيث n هو حجم العينة، k هو عدد المتغيرات المفسرة في النموذج $In D$ هو اللوغاريتم التبري لمحدد معاملات الارتباطات الجزئية .

باستعمال برنامج *Excel* تحصلنا على قيمة المحدد كما يلي $D=0.1$

أما قيمة χ^2 * المحسوبة كما يلي:

$$\chi^2 = -[18-1-\frac{1}{6}(4+7)].\ln 0.1 = 1.82$$

أما قيمة χ^2 الجدولية عند درجة حرية $V = \frac{1}{2}k(k+1) = 3$ ونسبة معنوية 5% هي 7.81

ومنه نقول أن قيمة χ^2 * المحسوبة أصغر من القيمة الجدولية لتوزيع χ^2 بدرجة حرية

$V = \frac{1}{2}k(k+1)$ ونسبة معنوية 5% ، $\chi^2 < \chi^2*$ ، وعليه نقبل H_0 ونرفض H_1 وهذا يعني أنه لا يوجد تعدد خطي .

المطلب السادس : التحليل الإقتصادي.

✓ بالنسبة لمعامل متغير الإستثمار الأجنبي المباشر (β_1) إشارته موجبة مما يدل على أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (النمو السنوي الحقيقي للنتاج المحلي الخام) و المتغير المستقل (الإستثمار الأجنبي المباشر)، حيث إذا تغير هذا الأخير بوحدة واحدة ، فإن النمو السنوي الحقيقي للنتاج المحلي الخام سوف يرتفع بـ 17.61 وحدة ومنه هذا المتغير مقبول من الناحية الاقتصادية.

✓ بالنسبة لمعامل متغير الإستثمار المحلي (β_2) إشارته موجبة مما يدل على أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (النمو السنوي الحقيقي للنتاج المحلي الخام) و المتغير المستقل (الإستثمار المحلي)، حيث إذا تغير هذا الأخير بوحدة واحدة ، فإن النمو السنوي الحقيقي للنتاج المحلي الخام سوف يتغير بـ 1.65 وحدة ومنه هذه العلاقة تتوافق مع النظرية الإقتصادية .

خلاصة:

حاولنا من خلال هذا الفصل بدراسة قياسية لأثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي ممثلا في نمو الناتج المحلي الخام خلال الفترة 2000-2017م، وذلك باستخدام الطرق والأساليب الكمية ومناهج الاقتصاد القياسي بهدف التوصل إلى طبيعة العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، حيث تم تحديد النموذج القياسي وجمع بيانات المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في الدراسة القياسية من عدة مصادر مختلفة، وبعد ذلك تم بناء وتقدير نموذج قياسي باستعمال الانحدار الخطي المتعدد ثم تمت معالجة هذا النموذج باستخدام معايير اقتصادية وإحصائية وذلك بهدف معرفة مدى توافق الفرضيات الموضوعية ، ونتائج التقدير، ومن خلال ذلك تم التوصل إلى نتائج الدراسة القياسية وهي كالآتي :

- مؤشر الإستثمار الأجنبي المباشر له معنوية إحصائية ، وتأثيره على النمو الاقتصادي يكون بعلاقة طردية.
- مؤشر الإستثمار المحلي له معنوية إحصائية، وله علاقة طردية مع النمو الاقتصادي.
- النموذج الأمثل المتحصل عليه هو جيد من الناحية الاقتصادية ، الإحصائية والقياسية.

خاتمة عامه

خاتمة عامة:

إن سياسة تحرير الإقتصاد وفتح المجال أمام القطاع الخاص المعتمدة من طرف الدولة في نهاية الثمانينات كان لها الأثر الإيجابي على تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، وكذلك أن الموقع الجيوستراتيجي للجزائر وتوفرها على مواردها الطبيعية هائلة وحجم السوق المتجه نحو التطور والإنضمام المرتقب للجزائر للمنظمة العالمية للتجارة وذلك ما يفتح لها الباب على مصريه للإندماج في الإقتصاد العالمي، كل هذه العوامل تمثل نقاط إيجابية لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر

لئن رغم هذا فإن أغلب المتعاملين الإقتصاديين الخواص ينتقدون مناخ الإستثمار في الجزائر لعدة أسباب منها تباطؤ الدولة في مسارها نو تحرير ولا مركزية النظام الإقتصادي، وكذلك من المشاكل الحقيقية مشكل العقار وارتباط الدولة الدائم بقطاع المحروقات ضف إلى ذلك تأخر النظام المصرفي والبيروقراطية وعدم فعالية النظام القانوني وعدم صلاحية البنية التحتية، هذا ما يعكس سلبا على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلا أن النية الحسنة لترقية مناخ الإستثمار في الجزائر لإستقطابه والإستفادة من مزاياه في تحقيق التنمية الإقتصادية الشاملة يمثل جانب إيجابي على الإقتصاد.

وبناء على هذه الإعتبارات لا بد للحكومة الجزائرية الإسراع في الإصلاحات والإستثمار أكثر في مجال تحسين مناخ الأعمال ووضع سياسة ترقية حقيقة لجلب الإستثمارات الأجنبية المباشرة وهذا ما ينعكس على النمو الإقتصادي وخلق مناصب شغل ونقل التكنولوجيا وغيرها من الفوائد، وهذا لا يتأتى إلا بعملية تنسيق بين جميع الهيئات الناشطة في الإقتصاد (الوزارة المنتدبة لترقية الإستثمار، وزارة المالية، الصناعة، التجارة).

وتعزيز التحاور بين الدولة والقطاع الخاص لمحاولة معرفة أهم المشاكل، ولهذا لا بد عليها متابعة المحاور الخمس التي سنتطرق لها والتي تعتبر في نظرنا من أهم الحلول لزيادة جاذبية الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

التوصيات وأفاق البحث:

على ضوء دراستنا لموضوع البحث، وبعد استعراضنا لنتائجه المتوصل إليها، يمكن في هذا المجال تقديم الاقتراحات والتوصيات التالية:

✓ تطوير مناخ الإستثمار بإنشاء مناطق حرة التي تعتبر جد مهمة للمستثمر الأجنبي.

✓ وضع سياسة إستثمارية حقيقية بمشاركة جميع الهيئات و تفادي تضارب القرارات بين مختلف الهيئات

- ✓ تحسين صورة البلد في الخارج
- ✓ تقوية القطاع الخاص ونسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- ✓ تثمين الموارد البشرية بتكوين رأس مال بشري ذا جودة
- ✓ العمل على خلق ارتباط بين الجامعة ومراكز التكوين و البحث من جهة و القطاع العام والخاص من جهة أخرى
- ✓ تنوع وتحسين التخصصات الجامعية للتدرج و ما بعد التدرج و ذلك لتوفير
- ✓ ربط النظام الجامعي الوطني بالنظام الدولي لتخريج كوادر ضمن المقاييس أكاديمية العالمية
- ✓ العمل على حماية نتائج البحث العلمي من خلال سن قوانين خاصة بحماية الملكية الفكرية.

الاستنتاجات:

من أهم الاستنتاجات التي توصلنا إليها من خلال الدراسة هي كالتالي:

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية معقدة، الأمر الذي دفع بالكثير من المنظمات الدولية والعديد من الاقتصاديين والمفكرين إلى محاولة تفسيرها وشرحها.
 - يؤكد امتداد المنافسة الدولية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة مخزونه وتدفعاته الواردة والصادرة وارتفاع مساهمته في تراكم الرأس المال الثابت والنتائج المحلي الإجمالي، على أنه مصدر أساسي للتمويل الدولي.
 - ترتبط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالعديد من المحددات التي تختلف باختلاف طبيعة المشروع وجنسية المستثمر، لكن مستوى فعالية المناخ الاستثماري المتمثل في مجمل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية يعتبر أهم محدد لاستقطاب المستثمر الأجنبي، وهذا ما يبرر التفاوت المسجل بين الدول العربية في حجم تدفقاته.
 - لا يزال مناخ الاستثمار في الجزائر غير مؤهل لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهذا للأسباب التالية
1. استمرار ارتباط أداء الاقتصاد الجزائري بأسعار النفط، وتعزيز قابليته لاستيراد الصدمات الخارجية.
 2. ضعف أداء النظام المالي، بفعل ثقل الإجراءات والمعاملات المصرفية.

3. ضعف موقع الجزائر في مؤشرات الحكم الرشيد، وهو ما أدى إلى ارتفاع مستويات الفساد وضعف سيادة القانون وافتقار جهاز القضاء للفعالية والاستقلالية.

4. ثقل الجهاز الإداري وضعف استجابته لرغبات المستثمرين نتيجة انتشار البيروقراطية والروتين والتعقيدات في كافة الأجهزة التي يتعامل معها المستثمر.

- ومن خلال الدراسة القياسية توصلنا إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي (المباشر والغير المباشر) كان له تأثير إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي (كمؤشر للنمو الاقتصادي)، لكن مساهمته كانت ضعيفة لضعف حجم تدفقاته، كذلك تأثير المتغيرات المستقلة الأخرى أي العمالة والاستثمار المحلي كن لهما تأثير إيجابي إلا أننا قمنا بحذف متغير الاستثمار المحلي من نموذج الدراسة بسبب ارتباطه بالاستثمار الأجنبي المباشر لأن زيادة موارد النقد الأجنبي تساعد في خلق فرص استثمارية جديدة للمستثمرين المحليين وبالتالي زيادة في الاستثمار المحلي.

الاقتراحات والتوصيات:

على ضوء النتائج السابقة، يمكننا عرض بعض التوصيات والمقترحات التالية:

- ❖ يجب العمل على تحقيق أقصى إيجابيات من وراء استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة فمن الضروري أن تكون النتيجة النهائية إيجابية أي يجب أن يكون المردود منه أكبر من الخسائر وهذا عن طريق تعزيز جاذبية القطاعات الاقتصادية الأخرى غير المحروقات وإشراك العمالة المحلية في المشاريع الأجنبية وتشجيع القطاع الخاص المحلي وربطه بال شركات الأجنبية وإنشاء مراكز للبحث والتطوير وربطها بمشاريع الشركات الأجنبية لإجراء البحوث والتجارب العلمية للاستفادة من التكنولوجيا المحلة معها.
- ❖ صياغة بدائل وإعداد استراتيجيات فعالة لفك ارتباط الاقتصاد الوطني بالنفط وضرورة تحويله من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد يقوم على قيمة مضافة، وتعزيز مساهمة قطاعات الصناعة والزراعة في عملية التنمية، مع استكمال الإصلاحات المالية والنقدية لضمان الاستقرار الاقتصادي في الأجل الطويل.
- ❖ ضرورة تحرير التبادل التجاري، حيث يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يؤثر إيجاباً على النمو إذا كانت درجة الانفتاح مرتفعة.
- ❖ إلغاء تعدد القوانين المنظمة لعملية الاستثمار، وجعلها في تشريع واحد يتصف بالوضوح والشفافية والإستقرار وعدم التناقض مع ضرورة اعتماد قوانين منع الاحتكار وتشجيع المنافسة ومكافحة الفساد والسوق الموازية وحماية حقوق الملكية الفكرية والمستثمر الأجنبي.

- ❖ تحرير المستثمر المحلي والأجنبي من التعقيدات الإدارية والإجراءات البيروقراطية، بتطوير الإدارة على كل المستويات، وتدعيم سلطة القانون وتشديد العقوبات.
- ❖ تطوير الهياكل القاعدية المختلفة (الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والمواصلات)، وتدعيم ما أنجز منها للاستجابة لمتطلبات الاستثمار والتنمية.
- ❖ إزالة تعدد الجهات التي يتعامل معها المستثمر الأجنبي وتفعيل خدمة النافذة الواحدة لتسهيل عملية استخراج تراخيص مزاولة الأنشطة الاقتصادية

الملاحق

File	Edit	Object	View	Proc	Quick	Options	Add-ins	Window	Help
View	Proc	Object	Print	Name	Freeze	Estimate	Forecast	Stats	Resids

Dependent Variable: PIB
Method: Least Squares
Date: 06/20/19 Time: 16:01
Sample: 1 18
Included observations: 18

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	34.01507	13.80723	2.463569	0.0263
IDE	17.61430	7.970512	2.209934	0.0431
IL	1.659304	0.225740	7.350517	0.0000
R-squared	0.840837	Mean dependent var		137.2278
Adjusted R-squared	0.819616	S.D. dependent var		55.96082
S.E. of regression	23.76751	Akaike info criterion		9.325528
Sum squared resid	8473.418	Schwarz criterion		9.473923
Log likelihood	-80.92975	Hannan-Quinn criter.		9.345990
F-statistic	39.62157	Durbin-Watson stat		0.806483
Prob(F-statistic)	0.000001			

View	Proc	Object	Print	Name	Freeze	Estimate	Forecast	Stats	Resids
------	------	--------	-------	------	--------	----------	----------	-------	--------

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	7.622785	Prob. F(2,13)	0.0064
Obs*R-squared	9.715515	Prob. Chi-Square(2)	0.0078

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: Least Squares

Date: 06/20/19 Time: 16:19

Sample: 1 18

Included observations: 18

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.797380	10.29137	-0.271818	0.7900
IDE	-0.988711	5.869845	-0.168439	0.8688
IL	0.119074	0.189894	0.627056	0.5415
RESID(-1)	0.893420	0.231429	3.860454	0.0020
RESID(-2)	-0.722991	0.306495	-2.358898	0.0346
R-squared	0.539751	Mean dependent var		-2.13E-14
Adjusted R-squared	0.398136	S.D. dependent var		22.32569
S.E. of regression	17.32025	Akaike info criterion		8.771763
Sum squared resid	3899.884	Schwarz criterion		9.019088
Log likelihood	-73.94587	Hannan-Quinn criter.		8.805866
F-statistic	3.811392	Durbin-Watson stat		2.505105
Prob(F-statistic)	0.029072			

الملحق رقم 02

View	Proc	Object	Print	Name	Freeze	Estimate	Forecast	Stats	Resids
------	------	--------	-------	------	--------	----------	----------	-------	--------

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	2.232454	Prob. F(5,12)	0.1181
Obs*R-squared	8.674489	Prob. Chi-Square(5)	0.1228
Scaled explained SS	4.086557	Prob. Chi-Square(5)	0.5370

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 06/20/19 Time: 16:21

Sample: 1 18

Included observations: 18

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-101.2995	701.2464	-0.144456	0.8875
IDE^2	-270.3343	183.2514	-1.475210	0.1659
IDE*IL	5.475047	11.03368	0.496212	0.6287
IDE	685.5307	915.7175	0.748627	0.4685
IL^2	0.201780	0.423643	0.476297	0.6424
IL	-14.79764	37.94449	-0.389981	0.7034
R-squared	0.481916	Mean dependent var	470.7454	
Adjusted R-squared	0.266048	S.D. dependent var	564.2232	
S.E. of regression	483.3758	Akaike info criterion	15.46067	
Sum squared resid	2803826.	Schwarz criterion	15.75746	
Log likelihood	-133.1460	Hannan-Quinn criter.	15.50159	
F-statistic	2.232454	Durbin-Watson stat	2.641462	
Prob(F-statistic)	0.118105			

	IDE	IL	PIB
	IDE	IL	PIB
Mean	1.422156	47.10556	137.2278
Median	1.350000	51.25000	148.6500
Maximum	2.761000	86.00000	213.5000
Minimum	0.053000	11.30000	54.70000
Std. Dev.	0.769460	27.16842	55.96082
Skewness	0.182891	0.007207	-0.207313
Kurtosis	2.350316	1.471338	1.730735
Jarque-Bera	0.416914	1.752761	1.337212
Probability	0.811836	0.416287	0.512422
Sum	25.59880	847.9000	2470.100
Sum Sq. Dev.	10.06517	12548.09	53237.44
Observations	18	18	18

قائمة المراجع

الكتب: باللغة العربية :

1. محمد محمد أحمد سوليم ، الاستثمارات الأجنبية في مجال العقارات ، دراسة مقارنة بين القانون والفقہ الإسلامي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، منشأة المعارف بالإسكندرية ، 2009 .
2. هبكل عبدالعزيز فهي، "موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية"، الطبعة 02، دار النهضة العربية، الطبعة 02، بيروت، 1985.
3. -موسى بودهان، القوانين الأساسية للاستثمار في الدول المغاربية، نصوص منقحة وفقا لأحداث تعديلاتها ، الجزائر، دار مدني، 2006
4. عليوش قريوع كمال، " قانون الاستثمارات في الجزائر"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999،.
5. فارس فضيل " أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية – دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2005،
6. يرونوف، الأطروحات الخاصة بتطوير الشركات المتعددة الجنسيات، ترجمة : على محمد تقي عبد الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986 .
7. جيل برتان، الاستثمار الدولي، ترجمة علي مقلد، منشورات عويدات، بيروت، 1982 .
8. عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2001 .
9. هيل عجمي، الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن : حجمه ومحدداته، المؤتمر العالمي الثاني : حول أهمية الاستثمارات الخارجية في التنمية وانعكاساتها على الاقتصاد الأردني، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة أربد الأهلية، عمان، 2001 .
10. هناء عبد الغفار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين أنموذجاً، بيت الحكمة، بغداد، 2002 .
11. سعد محمود الكواز، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الأقطار النامية، الملتقى الدولي حول : إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - فندق الأوراسي، الجزائر، 14-15 نوفمبر 2005 .
12. دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006 .
13. غسان عيسى العمري، المعضلات الأخلاقية وأثرها في تراجع أهداف عمليات الشركة متعددة الجنسية، المؤتمر العلمي الدولي السابع : تداعيات الأزمة الاقتصادية على منظمات الأعمال "التحديات-الفرص-الأفاق" – 10/11/2009، الأردن
14. طاهر مرسي عطية، أساسيات إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000 ، ص18
15. أنيس الخياطي، أسباب ضعف الاستثمارات اليابانية المباشرة في البلدان العربية، مجلة التعاون، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، العدد 69 ، مارس 2010 ، ص79
16. - عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة: 1996 - 2008 ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص:النقود والمالية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007/ 2008، ص 56-58.
17. محمد سعد عميرة، الدور الاقتصادي للشركات المتعددة الجنسية في الدول النامية، غرفة تجارة وصناعة عجمان، مركز البحوث والدراسات، يونيو 2011
18. عبد السلام أبو قحف، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001 ،
19. ¹براهيم محمد الفار، اقتصاديات المشروعات المشتركة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995 .
20. عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1995 .،
21. سعدي يحيى، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية.
22. جون د. سولفيان و جين روجرز، الاستثمار الأجنبي المباشر، مركز المشروعات الدولية الخاصة، طبعة منقحة، واشنطن، 2004، ص46

23. ¹- عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية ببلدان عربية مختارة للمدة 2005. 1990، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2014 ،
24. مصطفى بابكر، تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر، برنامج من إعداد المعهد العربي للتخطيط مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بمصر ، 24-28 يناير 2004
- مراجع باللغة الأجنبية :

1. Y-benard et J-ccolli , "Vocabulaire économique et financier" , édition de seuil, paris, 1976,
2. Gregory Manikiv , *Principles of Economics, 4 th ed , Chaina , 2007, p561 .*
3. - Kojima Kiyoshi, *Direct Foreign Investment, Guildfed, London: Billing and Sons. Ltd., 1982,*
4. UNCTAD, *Investment regimes in the Arab word ISSUES and policies, united nation, New York & Genève, 2000, .*
5. - UNCTAD, *world Investment Report 2004 : The shift Towards services, Geneva andnew York , 2004.*
6. ESCWA, *The Role of Foreign Direct Investment In Economic Development In Escwa Member Countries , U. N, New York, 2000.*
7. ESCWA, *comparatives study of National strategies and policies with Regard to Foreign Direct Investment in the ESCWA Region , U. N, New York, 2001.*
8. - UNCTAD, *world Investment Report 1996 : Investment , Trade and International*

الملخص:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم المواضيع الاقتصادية المتداولة حيث تسعى العديد من الدول النامية لاستقطابه وذلك لدوره الهام في مشروعات التنمية الاقتصادية للدول المضيفة، إذ أن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة تؤدي إلى سد الفجوة في الموارد والإمكانيات الغير متوفرة في الدول المضيفة، كما تساهم في خلق المزيد من فرص العمل، لذلك نرى العديد من الدول النامية ومن بينها الجزائر تسعى لاستقطابه وجذبه لتحريك عجلة النمو الاقتصادي من خلال تأمين المناخ السياسي والاقتصادي المناسبين لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فضلا عن الحوافز الضريبية والجمركية خاصة بعد طفرة أسعار البترول التي تشهدها البلاد، وبناء على ذلك قمنا من خلال دراستنا بتحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر مع دراسة قياسية لتأثيرها على الناتج المحلي الخام كمؤشر للنمو الاقتصادي خلال لفترة من (2000-2017)، حيث اكتشفنا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي تؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي لكن بحجم ضعيف جدا وهذا راجع لتواضع حجم التدفقات نظرا لضعف أداء بيئة الاستثمار في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الصادرات، الواردات، النمو الاقتصادي، نماذج قياسية.

Résumé

L'investissement étranger direct est l'un des sujets économiques les plus importants négociés, où de nombreux pays en développement cherchent à la polarisation et à son rôle important dans le développement économique des pays d'accueil des projets, comme des flux d'investissements directs étrangers conduisent à combler l'écart dans les ressources des autres et sur les possibilités dans les pays d'accueil, et de contribuer à la création de plus emplois, de sorte que nous voyons de nombreux pays en développement, y compris l'Algérie cherche à englober leur pour déclencher la croissance économique par le climat politique et droit économique aux entrées d'assurance des investissements étrangers directs, ainsi que incitations fiscales et douanières, en particulier après la flambée des prix du pétrole dans le pays, et sur cette base nous avons de au cours de notre étude a analysé la réalité de l'investissement direct étranger en Algérie avec une étude standard de l'impact sur le PIB comme indicateur de la croissance économique au cours de la période de (1990-2014), où nous avons découvert que les flux d'investissements étrangers ont un impact positif sur la croissance économique, mais le volume très faible et cela est dû à la taille modeste des flux dus la mauvaise performance de l'environnement d'investissement en Algérie

Mots clés: Exportations, Importations, Croissance Economique, Modèles Econométriques.